الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم التجارية
التخصص: مالية وتجارة دولية

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة – دراسة حالة الامارات

إعداد الطلبة:
- **بوشمال أحمد.**
- **زريبة حسام الدين.**
- **بن عبد الله عماد الدين.**

تحت إشراف الدكتور:
- **بوشول السعيد.**

لجنة المناقشة

.	**أستاذ محاضر أ**	**رئيسا**
.	**أستاذ محاضر أ**	**مشرفا ومقررا**
.	**أستاذ مساعد أ**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2020/2019

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما لدي في هذا الكون والديا الكريمين.

أمي الغالية منبع العطاء والحنان حفظها الله لنا وأطال عمرها.

إلى أبي قدوتي في الحياة وسندي طوال مشواري العلمي حفظه الله ورزقه دوام الصحة والعافية.

إلى كل إخوتي إلى جميع زميلات وزملاء الدراسة.

إلى كل من عرفته ورأته عيني وأحبه قلبي...

وإلى كل قلب ينبض حبا بالله ورسوله.

الشكر والعرفان

أشكر الله عز وجل الذي وفقني وسدد خطايا لإنجاز هذا العمل المتواضع ومن باب الامتنان والاعتراف بالجميل أتوجه بالشكر الجزيل أولا وقبل كل شيء للوالدين الكريمين وكل من ساعدني بإنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد، وأخص بالذكر: الأستاذ الدكتور بوشول السعيد الذي قبل الإشراف على هذه المذكرة، وعلى المجهودات التي بذلها أثناء إنجازنا لهذا العمل جزاه الله بكل خير وأدامه لخدمة العلم.

نتقدم بالشكر والامتنان إلى كافة الأساتذة الأفاضل وخاصة لجنة المناقشة.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء.....	II
الشكر.....	III
ملخص.....	IV
الفهرس.....	V
قائمة الجداول.....	VI
قائمة الأشكال البيانية.....	VII
قائمة الملاحق.....	VIII
المقدمة العامة.....	أ-ب-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة.	
المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر.....	3
المطلب الأول: تعريف الاستثمار وأنواعه.....	4
المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأشكاله.....	8-5
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز الممنوحة لجلبه.....	12-9
المطلب الرابع: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.....	16-13
المبحث الثاني: التنمية المستدامة (مفاهيم ومرتكزات).....	17
المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية المستدامة.....	20-18
المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة	21
المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة.....	22
المطلب الرابع: أهداف التنمية المستدامة.....	23
المطلب الخامس: مؤشرات قياس التنمية المستديمة.....	28-24
الفصل الثاني: واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الإمارات العربية.	
المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات.....	32-31
المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات.....	33
المطلب الثاني: العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات.....	35-34

المطلب الثالث: مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.....	36
المطلب الرابع: أهداف دولة الإمارات من الاستثمار الأجنبي المباشر.....	37-40
المبحث الثاني: جهود دولة الإمارات في التنمية المستدامة.....	37
المطلب الأول: المدخل التشريعي والإداري لتحقيق التنمية المستدامة.....	38-40
المطلب الثاني: الاستراتيجيات والمبادرات المتبعة في تحقيق التنمية المستدامة.....	41-46
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة.....	47-62
المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات خلال الفترة 1980-2018.....	63
المطلب الأول: وصف المتغيرات	64
المطلب الثاني: دراسة الإستقرارية.	65-66
المطلب الثالث: تقدير النموذج	67-73
الخاتمة العامة.....	د-هـ-و
قائمة المراجع.....	75-77
الملاحق.....	79-93

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الداخلة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة من الفترة 2012–2017 (بالمليار دولار).	32
2.1	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الخارجة من دولة الإمارات العربية المتحدة من الفترة(2017 – 2012 بالمليار دولار)	33
3.1	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب القطاع (مليون درهم).	49
4.1	الاستثمار الأجنبي المباشر في إمارة أبوظبي (مليار درهم).	50
5.1	مؤشرات تقنية المعلومات والاتصالات.	52
6.1	التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2011 – 2017 (القيمة مليار درهم إماراتي).	53
7.1	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة(لكل 1000 من المولودين أحياء)حسب الجنسية.	58
8.1	نسب القراءة (%) بين السكان 15 سنة فأكثر حسب الجنسية والنوع.	59
9.1	استهلاك الكهرباء حسب الإقليم.	59
10.1	التوزيع النسبي لاستهلاك الكهرباء حسب القطاع(%) .	60
11.1	إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون قطاع الطاقة(مليون طن).	61
12.1	إجمالي عدد الأنواع المعروفة والمهددة 2017.	62
13.1	المساحة الصالحة للزراعة حسب استخدامات الأرض الزراعية أبوظبي المساحة بالدونم.	63
14.1	الإحصاء الوصفي للمتغيرات FDI وco2 و gdpg.	64
15.1	نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF).	65
16.1	نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج الأساسي.	67
17.1	نتائج تقدير نموذج ARDL لدراسة المحددات خلال الفترة 1981– 2018م.	70
18.1	اختبار الحدود bound test	70
19.1	اختبار مشكلة اختلاف التباين Heteroskedasticity Test.	71
20.1	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام اختبار LM TEST.	71

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	دورة حياة المنتج الدولي.	15
2.2	تطور قيمة والترتيب العالمي للإمارات العربية في مؤشر جاذبية الاستثمار الأجنبي.	34
3.2	الترتيب العالمي للإمارات في المؤشرات الفرعية.	35
4.2	أداء المؤشرات الفرعية ال 11 ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار الأجنبي 2019.	36
5.2	الناتج المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة (بالأسعار الجارية و الثابتة باستثناء قطاع النفط) من 2010–2019م.	48
6.2	معدلات التضخم السنوية في الإمارات العربية (%).	51
7.2	إجمالي التجارة (غير النفطية) لدولة الإمارات العربية المتحدة 2018م.	54
8.2	مستويات نشطات الواردات وإعادة التصدير والصادرات الغير نفطية لدولة الإمارات العربية من جانفي 2017 إلى ديسمبر 2018م.	55
9.2	معدل البطالة حسب النوع.	56
10.2	التوزيع النسبي لاستهلاك الكهرباء حسب القطاع 2017.	59

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	استقرارية السلاسل الزمنية وفق اختبار ديكي فولر المطور (ADF).	79
2	نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج الأساسي لثاني أكسيد الكربون CO_2وFDI.	85
3	تحديد فترات الإبطاء المثلى (درجات التأخير).	86
4	نتائج تقدير نموذج الدراسة وفق منهجية نموذج vecm .	87
5	نتائج تقدير نموذج ARDL للمتغيرين FDI و GDPG.	89
6	اختبار الحدود bound test.	90
7	اختبار مشكلة اختلاف التباين Heteroskedasticity Test.	91
8	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام اختبار LM TEST.	91
9	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (اختبارBera-Jarque).	92
10	اختبار إستقرارية البواقي.	93

الملخص :

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر التمويل الخارجي، و لذلك تهافتت عليه أغلب الدول العربية بما فيها الإمارات العربية المتحدة وأبدت دولة الإمارات رغبتها القوية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال جهودها المبذولة لتوفير مناخ ملائم له و المتمثلة في إصلاحات اقتصادية وكذا العمل على توفير الحوافز والضمانات إضافة إلى سن القوانين والتشريعات، وهي تعول عليه كثيرا لتحقيق التنمية في اقتصادها، و لتكون هناك أيضا تنمية مستدامة في البلاد حيث تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الدول العربية التي أولت اهتماما بالتنمية المستدامة وجعلتها من أولوياتها عند تبنيها لأي سياسة تنموية، وبذلت في سبيل تحقيق ذلك العديد من الجهود، إذ عملت على تهيئة البيئة المناسبة وذلك من خلال إنشاءها العديد من المؤسسات(التدخل الإداري) وإطلاقها العديد من المبادرات والاستراتيجيات، وتشريعها للعديد من القوانين واللوائح التنفيذية (التدخل التشريعي) وانضمامها للعديد من الاتفاقيات الدولية (التعاون الدولي) المعنية بالتنمية المستدامة والتي مكنت الإمارات من تحقيق التقدم في مؤشرات التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية)، والتي عكست مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المُستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية المستدامة، الإمارات العربية المتحدة.

Abstract:

Foreign direct investment is the most important source of external financing, and therefore most Arab countries, including the United Arab Emirates, rushed to it and the UAE expressed its strong desire to attract foreign direct investment through its efforts to provide a favorable climate for it, which is represented in economic reforms, as well as providing incentives and guarantees In addition to enacting laws and legislations It, is counting on him a lot to achieve development in its economy, and for there to be also sustainable development in the country where the United Arab Emirates is at the forefront of Arab countries that have paid attention to sustainable development and made it one of its priorities when adopting any development policy, and made many efforts to achieve this As it worked to create the appropriate environment through the establishment of several institutions (administrative intervention) and the launch of several initiatives and strategies, And its legislation for many laws and executive regulations (legislative intervention) and its accession to several international agreements (international cooperation) concerned with sustainable development that enabled the UAE to achieve progress in indicators of sustainable development (economic, social, environmental and institutional), which reflected the extent of the country's success in achieving sustainable development.

Key words: direct foreign investment, Sustainable development, The United Arab Emirates(UAE).

المقدمة العامة

مقدمة عامة

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا مهما في دعم نمو اقتصاديات الدول، لاسيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية، و تفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي، معظم تلك الزيادات وهي الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية.

مع تطور المجتمعات و زيادة الطلب على السلع و الخدمات كما و نوعا و للإلحاح في سرعة الاستجابة، أحدثت تطورات على مستوى اقتصاديات الدول حيث ساهمت الدول الأجنبية في اللجوء نحو الاستثمار الأجنبي.

الواقع أنه قد أولت معظم دول العالم اليوم، بصرف النظر عن أسلوب إدارة اقتصادياتها الوطنية، اهتماماً كبيراً بتحقيق التنمية المستدامة باعتبارها ضمان لتطور مستمر وفاعل للتنمية، الأمر الذي يتطلب من الأنظمة السياسية ومن خلال صانعي القرار بوضع السياسات المناسبة الراشدة والقادرة على الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها بصورة تخدم العملية التنموية، وتغير أنماط الإنتاج والسلوك غير المستدامين، وتعمل على الحد من التلوث البيئي، وتحسين المستويات المعيشية وإيجاد فرص عمل متزايدة، على أن يراعى في ذلك حق الأجيال المستقبلية في المشاركة في الموارد الطبيعية، وبالأخص الموارد المائية والأرضية وموارد الطاقة.

لذا فإن دولة الإمارات العربية المتحدة، قد اهتمت منذ النشأة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بموضوع التنمية المستدامة، وقد تجسد هذا الاهتمام بإنشاء عديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية المهتمة بوضع البرامج والسياسات الهادفة إلى تحقيق الاستدامة بكل أشكالها، وسن العديد من القوانين والتشريعات المتكاملة التي تعزز مسيرة تحقيق التنمية المستدامة.

لقد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للدول العربية و منها: الإمارات والتي يمتاز اقتصادها بعدة خصائص رئيسة تجعله مختلفاً عن معظم اقتصاديات الدول النامية، ويأتي في مقدمة هذه الخصائص: إتباع الاقتصاد الحر، الاعتماد على النفط، الاعتماد على القوى العاملة الوافدة، ضيق السوق المحلي، والموقع الجغرافي واختلافاً مع معظم الاقتصاديات النامية فقد تبنت الإمارات منذ نشأتها نظام الاقتصاد الحر الذي يعتمد على نظام السوق، حيث تحدد فيه قوى الطلب والعرض المعطيات الاقتصادية الأساسية، والتي تتمثل بالأسعار والاستثمار في القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية، والتجارة الخارجية والداخلية من دون أي تدخل يذكر من جانب الحكومة.

أصبحت ترى فيها أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي، و تشيد الكثير من الشواهد الواقعية بمساهمته الفعالة و دوره الأساسي في المدى المتوسط و الطويل على تحقيق التنمية المستهدفة و من ثم أصبح هنالك اهتمام جديد بمفاهيم التنمية و الذي يعكس إلى حد ما قضايا رئيسية ذات أبعاد مهمة في

عملية التنمية مثل الأبعاد البيئية و البشرية، مما أدى إلى تزايد الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة، الذي أصبح شائع الاستخدام على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة و التنمية المستدامة لجنة برونتلاند عام 1987م، حيث دعت التنمية إلى تلبية احتياجات الجيل الحاضر، دون أن تعرض للخطر احتياجات الأجيال القادمة.

1- إشكالية البحث:

من خلال بحثنا هذا نقوم بطرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في الامارات ؟

وللإلمام بالجوانب المتعددة لهذا التساؤل، اعتمدنا على الأسئلة الفرعية، والتي سوف نحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث:

1- ما هو مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وفيما تتمثل محدداته؟

2- ما المقصود بالتنمية المستدامة وما هي خصائصها وأهم أهدافها؟ وفيما تتمثل مؤشراتها؟

3- ما مدى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الامارات ؟

4- هل هناك ترابط بين تطور الاستثمار الاجنبي و التنمية المستدامة في الإمارات العربية؟

2- فرضيات البحث:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

1- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك الاستثمار المرتبط بالحوافز والامتيازات المقدمة من طرف الدول الأجنبية.

2- تقوم التنمية المستدامة على تحقيق تنمية تدمج بين الجوانب الثلاثة (الاقتصادي، البيئي، البشري) وتهدف إلى تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة.

3- أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي دوراً مهماً في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي لدولة الإمارات من خلال مساهمتها الكبيرة وتأثيرها القوي والمعنوي في اقتصادها.

4- إن الجهود التي بذلتها دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التنمية المستدامة والمبادرات والاستراتيجيات التي أطلقتها في المجال ذاته، كان لها تأثيراً إيجابياً في التنمية المستدامة وارتفاع مؤشراتها.

3- أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث خاصة عندما نعرف أنه لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة ما لم تتوفر الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيقها، ويبقى الاستثمار الأجنبي المباشر أحد هذه الوسائل الفاعلة في تحقيقها من خلال الدور الفعال الذي يمكن أن يؤديه في مواجهة التحديات التي تواجه التنمية المستدامة.

4- أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى توفير إطار نظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة بالإضافة إلى معرفة الدور الممكن للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة، وكذا السياسة التي يمكن إتباعها خاصة في دولة الإمارات لتحقيق الاستدامة، كما يهدف هذا البحث كذلك إلى إعطاء صورة حقيقية عن واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التنمية المستدامة في الإمارات من خلال معرفة الحالة الراهنة لمؤشرات التنمية المستدامة، ووضع إستراتيجية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

5- مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

من البديهي أن كل باحث أراد الخضوع في دراسة ما، هناك أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب هو اختياري لموضوعي، وما هو ذاتي، حيث يمكن حصرها فيما يلي:

- الصلة التي تربط موضوع البحث بتخصص الدراسة.
- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التنمية المستدامة.
- باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة.

6- منهج البحث:

من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي و القياسي وذلك اعتمادا على المراجع المتخصصة والإحصائيات الرسمية من الجهات المختصة.

7- هيكل البحث:

بالنظر إلى طبيعة الإشكالية والأهداف المبتغاة، فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين بعد المقدمة.

في المقدمة: تناولنا الإطار المنهجي للدراسة من حيث تحديد الإشكالية ووضع الفرضيات وتحديد أهمية، وأهداف البحث ...

في الفصل الأول: حاولنا الإلمام بالجوانب النظرية التي تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة، من خلال تحديد مفهوم، وأهداف، وأهمية، وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة، وتطرقنا أيضا إلى محددات الاستثمار والنظريات المفسرة له وإلى مؤشرات التنمية المستدامة.

في الفصل الثاني: حاولنا التطرق إلى واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الإمارات العربية وكذا العوامل المحفزة لجذبه ومؤشرات ضمانه وتطرقنا أيضا إلى جهود دولة الإمارات لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك قمنا بدراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة.

الفصل الأول

الفصل الأول
الإطار النظري
للاستثمار الأجنبي المباشر
والتنمية المستدامة

تمهيد

تسعى معظم الدول، وخاصة النامية منها جاهدة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، من خلال تحسين مناخ الاستثمار الذي يعتبر شيئا هاما يراعيه المستثمر الأجنبي، تجنبا للمخاطر التي قد تؤثر على نشاطه، إضافة إلى تقديم الحوافز والامتيازات اللازمة لاستقطابه، وذلك لما يكتسيه الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمية قصوى في المساهمة في تحقيق التنمية.

لم يعد مفهوم التنمية يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، من خلال تحسين معدلات الإنتاج، بل أصبح مفهومها أبعد من ذلك، خاصة وأصبح الاهتمام اليوم ينصب على طبيعة الإنسان، ونوعية الحياة، والمحافظة على البيئة، أكثر منه على إنتاج السلع والخدمات، ومنه ظهرت أهمية الأبعاد البشرية والبيئية في عملية التنمية، ومن ثم أصبح هناك اهتمام متزايد فيما يعرف بالتنمية المستدامة والتي تهدف إلى إيجاد توازن بين هذه الأبعاد الثلاثة، التي تعمل على تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

كل هذا سوف نتطرق إليه في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا، فهو يعد شكل من أشكال التحويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدولة لأنه يوفر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية في هذه الدول وبما إن الاستثمار يعتبر الوسيلة ذات أهمية التي تساهم في عملية التنمية لأي دولة، كان إلزاما علينا أن نعرج قليلا على موضوع الاستثمار من خلال مفهومه وأنواعه في المطلب الأول، ثم خصصنا المطالب الأخرى لتعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله ثم النظريات المفسرة لدوافعه، وكذلك الحوافز الممنوحة لجلبه.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار وأنواعه

يعتبر الاستثمار عامل أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية لدولة إذ نال اهتمام العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين عبر التاريخ الاقتصادي حيث تباينت آرائهم في تحديد مفهوم واحد شامل وخاص به.

أولا: تعريف الاستثمار

هناك عدة تعاريف للاستثمار :

- فالاستثمار نعني به: الإنفاق على الأصول الرأس مالية خلال فترة زمنية معينة، بمعنى الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشتمل المعدات والآلات... ولإصلاحات الجوهرية التي تؤدي إلى إطالة عمر الآلة وغيرها من الأصول أو زيادتها، وبالتالي فهو بدلك يعتبر زيادة صافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع.[1]
- ويعرفه عليوش قربوع كمال أنه: كل اكتساب للأموال من أجل الحصول على منتوج أو استهلاكه[2]

في حين يرى الماركسيين أصحاب التوجه الجديد أن الاستثمار: هو عبارة عن إنفاق يتم من مقاول بغية تجديد أو تطوير جهاز الإنتاجي والدي يفسر انتقال رأس مال النقدي إلى رأس مال إنتاجي فمن خلال التعاريف السابقة تبين لنا أن الاستثمار هو مجموعة التضحيات التي من شانها زيادة الدخل وتحقيق الإضافات الفعلية إلى رأس مال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة الحالية للحصول عليا مستقبلا بشكل أفضل من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية أخذا بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة.

ثانيا: أنواع الاستثمار

لقد تعددت أنواع الاستثمار، باعتباره يمكن أن يكون خاص أو استثمار شركات أو استثمار حكومي (تموله الحكومة) حيث يصنف إلى نوعين رئيسين وهما الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي فالاستثمار الحقيقي يتمثل في كل الاستثمارات التي تؤدي إلى زيادة في رأس مال المجتمع، بمعنى زيادة طاقته الإنتاجية كشراء أو اقتناء الآلات والمعدات والمصانع الجديدة أما الاستثمار المالي فهو يعبر عن

[1] - هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م، ص85.
[2] - عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م، ص02.

الاستثمارات التي لا يترتب عنها سوى انتقال الملكية إلى رأس المالية من طرف أخر دون إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع، كشراء أسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية.

فكما يكون الاستثمار المحلي (داخل الدولة) يمكن أن يكون أجنبيا (دوليا)، فالاستثمار الأجنبي باعتباره نوع من أنواع الاستثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة متلقية سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية سوى لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو الآجال الطويلة، وقد يكون هدا الاستثمار مباشر أو غير مباشر، ملك لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة أو عدة شركات.[1]

وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين:

1- **الاستثمار الأجنبي الغير مباشر:** ويسمى كذلك الاستثمار في محفظة الأوراق المالية ويقصد بها شراء الأسهم والسندات من الأوراق المالية، بمعنى أخر يتمثل هذا النوع من استثمار بقيام الأشخاص الطبيعيين أو معنويين المقيمين في الدولة ما بشراء سندات أو أسهم لشركات قائمة في دولة أجنبية مع عدم اهتمام بدرجة النقود الممارسة من الرقابة والسيطرة، بل ينصب الاهتمام بالمحفظة على سلامة رأس مالهم وزيادة قيم الأوراق المالية التي يملكونها.

2- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** وعلى عكس الاستثمار المحفظي فإن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل مشروع، هذا فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع ورقابته مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته على إدارة وتنظيمه في حالة ملكية المطلة لمشروع وتسعى الدول النامية إلى اجتذاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لعديد من المزايا التي تترتب عليها من تحويل الأموال ونقل للتكنولوجيا والخيرات الفنية وغيرها، على عكس الاستثمارات في المحفظة التي أصبحت عرضة للتطورات نتيجة الأزمات المالية.[2]

المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأشكاله.

يلقى الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام وتفضيلا من طرف الدولة المضيفة، التي تجد فيه المنافع و المكاسب المرتبطة بعملية التنمية الاقتصادية، ولهذا خصصنا هذا المطلب إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وذكر أهم أشكاله.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد وردت عدة تعاريف لمنظمات وهيئات دولية وكذا لكتاب والباحثين الاقتصاديين نحاول أن نورد أهمها فيما يلي:

- **يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNECTAD:** هو توظيفات لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين، وأنه استثمار ينطوي

[1] - النجار فريد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000م، ص23.
[2] - جيل برتان، ترجمة مقلد علي، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت، 1982م، ص10.

على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر في بلد آخر يكون له الحق في إدارة موجداته والرقابة عليها من بلده الأصلي أو من بلد الإقامة، أيا كان هذا المستثمر فردا أو شركة أو مؤسسة.[1]

- **يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنظمة العالمية للتجارة WTO:** هو الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (الأم) بامتلاك أصل أو موجودات في بلد آخر(مضيف) مع وجود القدرة على إدارة ذلك الأصل.

- **يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي IMF:** على أنه مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دول مخالفة لدولة المؤسسة الأم.[2]

- **ويعتبر حسب المنظمة المشتركة للتنمية الاقتصادية:** ذلك الاستثمار القائم قصد تأسيس روابط اقتصادية دائمة مع مؤسسات، حيث انه يعطي الفرصة للقيام بالأثر الحقيقي على تسير المؤسسات المذكورة عن طريق إنشاء أو توسيع ملحق فرع ....الخ.

- **ويرى جيل برتن الاستثمار الأجنبي المباشر على انه:** يستلزم السيطرة (الإشراف) على الشروع بحيث يأخذ هذا الاستثمار بشكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو مشاركة المتساوية أو غير متساوية، كما انه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم.

- **ويرى ريموند برنارد الاستثمار الأجنبي على انه:** يعتبر مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى ويتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع مع رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقة ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى، وخاصة عند الابتدائية أي عند إنشاء مؤسسة. [3]

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو الكل الاستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، في حالة الاستثمار المشترك **Joint Ventur** أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من المواد المالية و التكنولوجية والخبرة الفنية قي جميع المجالات إلى الدول المضيفة.[4]

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: إن الهدف الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو تسريع وتيرة النمو الاقتصادي لهذا فهو مصدر تمويلي مناسب للدول التي تسعي لتحقيق التنمية مما يجعلها أكثر توجها نحو استقطاب الاستثمارات الأجنبية وذلك بتهيئة كل الظروف المناسبة للاستقرار فيها.

[1] - خروف منير، ثوامرية ريم، الأثر المتبادل للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990 - 2014، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن / الجزء (2) – ديسمبر 2017م، جامعة قالمة، الجزائر، 2017/11/30، ص393.

[2] - شوالة محمد الطاهر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة المسيلة، 2009م، ص03.

[3] - مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006م ، ص05.

[4] - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003م، ص36.

وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:[1]

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي،خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك أي مداخيل.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لإتاحة الفرصة لتحقيق درجة أكبر من التحكم والسيطرة على تسويق المنتج.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول التي تعاني عجزا في موازين مدفوعاتها، مصدرا من مصادر معالجة هذا الخلل من خلال العملة الصعبة التي يوفرها.
- يساعد على زيادة القدرة التصديرية لاقتصاديات الدول المضيفة.
- يلعب دورا حيويا في دعم وتنمية الاستثمار الخاص المحلي، وبالتالي خلق طبقة استثمارية وطنية تنافسية، من خلال إنشاء مشروعات جديدة، ومساعدتها بتوزيع منتجاتها عن طريق اختراق الأسواق الدولية.
- يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بتجزئة فعالة لسلسلة القيمة المضافة، وتقوية نظام تقسيم العمل، واكتساب ميزة التخصص إلى جانب إعادة التوازن لميزان المدفوعات.
- ارتفاع القدرة التنافسية لاقتصاد البلد المضيف، ويظهر ذلك في مدى قوة ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات.
- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية مما يساهم في خلق مناصب عمل جديدة وامتصاص البطالة.
- مساهمة المشروع في تحقيق فوائد لو وللدول المضيفة، سواء عن طريق الاستخدام الفاعل لمواردها، أو مقابل تحقيق أرباح بينية سواء للمستثمر أو للدولة المضيفة بحيث تحقق في النهاية تحركا ملحوظا في عجلة الاقتصاد.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في جلب التكنولوجيا الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق ولشراسة الأنشطة والوظائف الإدارية وتدريب الأيادي العاملة المحلية.

ثالثا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن أن نميز في استثمار الأجنبي المباشر بين ثلاث أنواع أساسية هي:

1- **الاستثمار المشترك:** كان أراء بعض الاقتصاديين حول الاستثمار المشترك كما يلي:

[1] - روضة جديدي، الزهرة خشيبة، محمد حسين زغلول، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم وتعزيز التنمية المستدامة - حالة الجزائر للفترة 1991 – 2018، ملتقى الدولي :الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 03/02 ديسمبر2019، جامعة الوادي(الجزائر)، 2019م، ص491.

- يرى كولد KOLDE أن الاستثمار المشترك هو احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشاركه فيه طرفان(أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في الرأس مال بل تمتد أيضا الى إدارة، الخبرة وبراءات الاختراع أو علامات التجارية...الخ.

- ويرى تريبسترا TRIPISTRA انه لاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية ويتم في دول أجنبية و يكون احد أطرافها الاستثمار فيها مشتركة دوليا تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليها.

- ويرى ليفنجستون LIVINGSTON انه يعتبر الاستثمار المشترك في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي (سوى كان شركة وطنية قائمة أو غير قائمة) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة لتنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا.[1]

- كما يمكن تعريف الاستثمار المشترك على أنه كل استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية.[2]

- كما يمكن تعريفه أيضا على أنه استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين ويمكن أن تأخذ المشاركة حصة في رأس المال أو الإدارة أو الخبرة ويمكن أن تمتد إلى براءات الاختراع.[3]

من خلال هذه التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص ما يلي:

- يكون الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثمارين احدهما وطني وأخر أجنبي لممارسة النشاط الإنتاجي داخل دول الطرف المضيف.
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر سواء كان أجنبي أو محلي حصة في رأس المال، أي أن المشاركة يمكن أن تكون من خلال تقديم الخبرة أو العمل التكنولوجي، كما يمكن أن تكون على شكل تقديم معلومات أو معرفة تسويقية لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة مشروع وهدا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشتركة وعقود الإدارة واتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح.

2- **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** وهي أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل، وهي المسئولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبيا مقارنة بالاستثمار المشترك، وتستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية

[1] - مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص07.
[2] - عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008م، ص184.
[3] - عمرو حامد، إدارة الأعمال الدولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999م، ص60.

في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وتقنياتها وخطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف استنادا إلى دراسات الجدوى الاقتصادية المنجزة والخاصة بهذا الإنشاء أو الاستثمار.[1]

3- **الاستثمار في المناطق الحرة:** وتكون هذه الاستثمارات في النشاطات الموجهة للتصدير وتعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية، حيث يكون الاستثمار هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال القوانين المنظمة له وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي، وعادة ما يكون هدفه إنتاج سلع موجهة للتصدير[2].

4- **أشكال جديدة أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر:** على الرغم من الاستثمار الأجنبي في هذا الشكل من الاستثمار لا يكون مالكا لكل أو جزء من المشروع، كما انه لا يتحكم في إدارته أو تنظيمه إلا انه يفضل هذا الشكل من الاستثمار لأنه يستخدمه كوسيلة للتعرف على قياس مدى ربحية السوق المترقب واستقراره، وتجدر الإشارة هنا إلى أن التركيز على تناول هذا الشكل دون غيره يرجع إلى عدة أسباب من أهمها شيوع استخدامه وفعاليته في تسهيل أمور الشركة متعددة الجنسيات في تقدم إلى مرحلة إلى مرحلة الاستثمار المباشر في الإنتاج، كما أن هذا الشكل يوفر فرصة التواجد أو تمثيل الملموسة للشركات المعنية بالدولة المضيفة.

ويمكن تناول أشكال هذا النوع من الاستثمار على النحو التالي:[3]

1.4. عقود التصنيع وعقود الإدارة: عقود التصنيع هو اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية (العامة أو خاصة) بالدولة المضيفة بين مقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة، أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة، أما عقود الإدارة فهي عبادة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات أو إجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيامة الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بالمشروع الاستثماري لقاء عائد مادي معين أو لقاء الشركة في الأرباح.

2.4. عقود التسيير: تشبه إلى حد بعيد عقود الإدارة، حيث بمقتضى هذا القرض تضمن المؤسسة الأجنبية تسير مؤسسة محلية إذ تتضمن أحكام هذا العقد آجال معينة للعمليات يتم بعدها تحويل عملية التسيير إلى الشركاء المحليين.

---

[1] - علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، دار رسلان، دمشق، الطبعة الأولى، 2007م، ص52.

[2] - بيوض محمد لعيد، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية،(رسالة ماجستير منشورة)، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011م،ص37.

[3] - مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص11.

3.4. عقود التراخيص والامتياز: هو اتفاق تقوم به بمقتضاه الشركات الأجنبية بالتصريح للمستثمر المحلي (عام أو خاص) وبراءة الاختراع باستعمال التكنولوجيا والخبرات الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية ...الخ.

4.4. عقود المفتاح في اليد (اتفاقيات المشروعات): وهي عبارة عن اتفاقية يتم بين طرفي وطني وأجنبي، حيث يقوم الأول بإقامة مشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وما يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني، وعادة ما تكون مثل هذه العقود في مجال الصناعات التحويلية وكذا المرافق العامة.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي.

يمكن تقسيم المحددات والعوامل المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى قسمين، حيث تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة ما دون أخرى أما نتيجة لعوامل الجذب الراجعة لدول المضيفة، أو لعوامل راجعة لدول الأم وإستراتيجية الشركة القائمة بالاستثمار (عوامل طاردة).

أولا: عوامل الجذب المتعلقة بالدولة المضيفة.

تتمثل عوامل الجذب المتعلقة بالدولة المضيفة في العناصر الآتية:[1]

- **العوامل الاقتصادية:** من أهمها الناتج الوطني الإجمالي، معدلات النمو، مستوى التضخيم، أسعار الفائدة، هيكل الجهاز المصرفي، وقيود التجارة الدولية، حيث تمثل أهمية كبرى في قرارات الاستثمارية لشركات متعددة الجنسيات وكلما زادت قوة الاقتصادية لدولة ما كلما جعلها ذلك موقعا مرغوبا من قبل المستثمرين.
- **توفر الموارد:** فقد تكون هذه الموارد طبيعية (البترول، الغاز، المياه، المناخ) وقد تكون بشرية ولا يقصد هنا التكلفة عنصر العمل فقط وإنما أيضا جودته وكفاءته، كما يمكن أن تكون التكنولوجيا(مراكز بحث وتطوير مخابر) أو تمويل (إمكانية الحصول على قروض).
- **التشريعات الضريبية:** هناك العديدة من الدراسات ركزت على اثر الحوافز الضريبية وكانت النتائج متضاربة، فبعض الدراسات وجدت أن الإعفاءات الضريبية اثر إيجابي على جذب الاستثمار بينما انتهى البعض الأخر إلى أن الإعفاءات الضريبية تكون مؤثرة إيجابية إذا كانت العوامل الأخرى المتوفرة، وهناك من الدراسات من ترى أن شركات متعددة الجنسيات تفضل بشدة سعرا معقولا وثابتتا من ضرائب يتيح لها خطة مالية طويلة المدى على إعفاءات ضريبية عالية ولا يمكن التيقن منها.

[1] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007م، ص 40،41.

وتكون الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمرين الأجنبي عادة في صورة إعفاء أو تخفيض في ضريبة قصيرة أو طويلة الأجل وتأخذ هذه الحوافز عادة صورة إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الإجراءات الجمركية المرتبطة بالواردات كالأصول الرأسمالية وموارد الخام ومستلزمات الإنتاجية، أو إعفاء المشاريع الاستثمارية التي يكون المستثمر الأجنبي طرفا فيها من الضرائب على الأرباح بعد انطلاق مرحلة التشغيل على وجه الخصوص، كما قد تأخذ هذه الحوافز صورة تخفيض الرسوم المتعلقة بالاستغلال المرافق العامة كالماء والكهرباء، كما قد يستفيد المستثمر الأجنبي من إعفاء عن الصادرات الموجه للمشاريع القائمة في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية بعد انطلاق مرحلة التشغيل.

- **البنية الأساسية:** مثل الاتصالات ومواصلات والبنية تحتية، فالبنية الأساسية الضعيفة تقلل من فرص الدولة في جذب الاستثمار نظرا ألانها ستؤدي إلى تحمل الشركات لتكاليف أكثر و هو يتعارض مع الإستراتيجية الشركات.
- **حجم السوق والطلب على السلعة في الدولة المضيفة:** فكلما زاد حجم الطلب أو حجم السوق الدول المضيفة كلما جعلها ذلك سوقا أكثر جاذبية للاستثمار وخاصتا بالنسبة للاستثمار الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي.
- **وضع الدولة من الاتحادات الاقتصادية الإقليمية:** حيث تبين من خلال الدراسات التي تناولت اتحادات مثل: النافتا والاتحاد الأوربي والأوبك أن تأثير هذه الاتحادات شديد الإيجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **وضع الرأي العام الداخلي من الاستثمار الأجنبي المباشر:** إذا كان الرأي العام الداخلي مناهض للاستثمار الأجنبي المباشر أو لدول معينة فان الشركة ستتردد كثيرا قبل اتخاذ قرارها بالاستثمار.
- **النظام التجاري لدول المضيفة:** إذا ما قامت الدول المضيفة بفرض عوائق من خلال القيود التجارية، فان الشركة الدولية سنفكر كثيرا قبل أن تتخذ قرارها بالاستثمار.
- **أسعار الصرف:** يزداد نصيب الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تكون عملة الدولة[1] ضعيفة نسيبا بالمقارنة بعملة الدولة الأم التي تنتمي إليها الشركة وتوصل اوراتا إلى أن تخفيض قيمة عملة الدولة المضيفة يؤثر إيجابا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فتخفيض قيمة عملة يخفض من تكاليف الإنتاج والاستثمار إذا ما قورنت بالتكاليف في الدولة الأم مما يجعل الاستثمار أكثر ربحية للمستثمر.
- **العوامل السياسية واجتماعية:** على الرغم من ان دلائل العلمية الغير حاسمة في هذا الشأن، إلا أن هناك إجماع حول أهمية العوامل السياسية والاجتماعية في القرار الاستثماري، ذالك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع

[1] - بيوض محمد لعيد، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية،مرجع سابق، ص38.

السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات، أما العوامل الاجتماعية فتنعكس لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيره.[1]

- **الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:** إن وجود إطار تشريعي يحكم وينظم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة والمحددة لاتجاهاته ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار لابد من توافره على قانون موحد للاستثمار واضح, متسق، شفاف ويتوافق مع التنظيمات الدولية، وكذالك وجود ضمانات كافية لحماية المستثمرين من أو أنواع معينة من مخاطر مثل: التأميم، المصادرة فرض الحاسة ونزع الملكية فضلا عن أهمية وجود قانون حماية الملكية الفكرية بالإضافة إلى توفير هيكل أو نظام قضائي مستقل قادر على تنفيذ القوانين والمتعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمرين والدول المضيفة بكفاءة عالية.
- **الحوافز الحكومية الغير الضريبية:** إذا كانت النتائج متناقصة من شأن الحوافز الضريبية فان الحوافز غير الضريبية مثل التيسيرات عند الإنشاء وتخفيض البيروقراطية كل ذلك يؤثر بالإيجاب على المناخ الاستثماري.
- **نقل الأرباح والتحويلات:** تنحاز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار ف الدول التي تسمح بتحويل الأرباح ورؤوس الأموال والأجور والمرتبات إلى دولة الأم مع فرض ضرائب اقل ما يمكن، كما يجب أن تكون الحكومات مستعدة لتحويل العملة وفقا للأسعار السائدة.[2]
- **التقارب الجغرافي والثقافي والتاريخي:** تتجه الكثير من البلدان إلى الاستثمار في البلدان القريبة جغرافية والثقافية بسبب سهولة الاتصال والتواصل وانخفاض تكاليف النقل كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات الضخمة للولايات المتحدة الأمريكية في دول أمريكا اللاتينية وكذا الحال بالنسبة لليابان ودول الجنوب شرق آسيا، كما يلعب عامل الترابط التاريخي بين الدول دورا في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثلا بين الدول المتقدمة ومستعمراتها قديما.

بالإضافة إلى كل هذه المحددات يمكن أن نضيف كذالك درجة تفتح المجتمع المدني في الدولة المضيفة على الثقافات الأجنبية والمستوى التعليمي، وهي كلها عوامل يمكن أن تؤثر بالسلب أو بالإيجاب على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1]- بيوض محمد لعيد، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر ،مرجع سابق، ص39.
[2]- بلخياط جمال، الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003، ص21 .

ثانيا: العوامل المتعلقة بالدولة الأم وإستراتيجية الشركة المستثمرة (عوامل طارده)

إضافة إلى العوامل المتعلقة بالدولة كانت هناك عوامل يمكن تسميتها "طاردة" ترجع أما للدولة الأم أو الإستراتيجية الشركات الدولية وهي: [1]

- **طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري:** تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر حدود الوطنية، إذا أن هناك على سبيل المثال بعض أنماط النشاط سريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج و لغرض تلافي الإخفاق بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل جزء أو كل نشاطه أو رأسماله للإنتاج فيه.
- **السعي إلى زيادة عوائد المشروع:** بهدف استمرار المشروع من خلال نجاحه في تحقيق مستوى معين من عوائد وللوصول إلى هذا الهدف فان مستثمر يبحث عن سبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه، المرجوة من خلال الإنتاج بتكاليف اقل مستندة على انخفاض تكاليف الإنتاج في دول أخرى ومن هذا المنطق تقوم الكثير من الشركات الأمريكية مثلا بتحويل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة لها، والتي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها مثل المكسيك والفلبين.
- **الرغبة في النمو والتوسيع:** من حيث أن تحقيق العوائد لا يعد العامل الكافي وحده لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بل أن عوامل جلب هذا الاستثمار أيضا نجد السعي نحو التطوير الاستغلالي التجاري والحصول على اكبر قدر ممكن من الأسواق الأجنبية، فعجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع التجارية الاستثماري في نمو والتوسيع يؤدي بالضرورة إلى توجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية.
- **التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة:** رأس المال الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة لكي يحد من انعكاسات السلبية للازمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة، ويلمس ذلك بوضوح في اتجاه اغلب شركات الاستثمار التجاري الكبرى نحوى إنشاء فروع لها في دول أخرى نامية أو غير نامية .
- **السياسية الاقتصادية للدول المتقدمة:** تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على استثمار في الخارج باعتباره أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصاد الوطني، إذ انه يؤدي إلى فتح الأسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأميم حصولها على مواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهاية إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة الدولية بالإضافة إلى ما سبق ذكره من محددات نورد أيضا وجود علاقة إيجابية بين حجم لاستثمارات المباشر والعلاقة بين

[1] - دريد محمود السمرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006 ، ص76،79.

كل من دول الأم والدولة والدول المضيفة، وكذا طبيعة النشاط الذي تزاوله الشركة الأجنبية وعلاقته بوجه نحو الاستثمار.

المطلب الرابع: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين الذين قدموا عدة نظريات تفسير قيام هذا النوع من الاستثمار، و سنتناول في هذا المطلب أهم هذه النظريات على النحو التالي:[1]

أولا: نظرية عدم كمال السوق.

لقد تمت الصيانة هذه النظرية عام 1960م وكان من أهم روادها اقتصادي الكندي ستيفن هيمر، الذي حالوا تحليل أسباب اتجاه شركات الاستثمار في الخارج انطلاقا من فكرة الأسواق غير كاملة(غير التامة) التي تظهر من خلالها نقائص عديدة.

كما بدأ النقد الذي واجهه إلى النظريات السابقة، فيما يخص انتقال الأموال من الدولة التي تتوفر على رأس المال ومعدل الفائدة ضعيفة إلى الدول ذات ندرة من رأس المال ومعدل فائدة مرتفع .

تفترض هذه النظرية أن أسواق الدولة النامية خالية من المنافسة كما تفترض هذه الأسواق تكلفة الشركة الأجنبية تكاليف إضافية في الإنتاج، اكبر من الذي يفرض عليها ما إذا كانت تنوي الإقامة والتوطن في أسواق هذه الدولة على الأقل أن تمنع مسبقا بميزة خاصة تميزها عن الشركات المحلية وهذه الميزة يجب أن تكون قابلة الانتقال الدولي.

وعليه يمكن القول أن نظرية هيمر تستند إلى الاحتكار، حيث شرح لنا أن سوق الذي يحدد بنيته احتكار القلة سواء في الولايات المتحدة أو في العالم الرأس مالي ككل له دافعية معه تجعله يتجه إلى حث الشركات العملاقة على الاستثمار في الخارج.

وحسب هذه النظريات فان تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة المضيفة يعتمد على الأقل عامل من عوامل التالية:

- توفق الشركات متعددة الجنسيات في مجال التكنولوجي.
- توافر الشركات متعددة الجنسيات على المهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية بدرجة أكثر كفاءتا من مثيلاتها في الشركات الوطنية.
- اعتماد الشركات متعددة الجنسيات على وفرة الإنتاج بحجم كبير.
- ويوجد اختلافات جوهرية بين منتجات الشركات المتعددة الجنسيات والمنتجات الشركات الوطنية.
- وجود تسهيلات وامتيازات جمركية و ضريبية ومالية ممنوحة من الحكومات الدول المضيفة لجذب تلك الاستثمارات.

[1] - مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص12.

- ارتفاع الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة مما يقف عائقا أمام تصدير منتجات تلك الشركات في الدولة الأم للدولة المضيفة عبر التجارة الدولية.
- تميز الشركات متعددة الجنسيات بالعديد من الخصائص التي تجعلها أكثر تفوقا.

لقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات هي:

- انقراض إدراك الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص وقيود الاستثمار بجميع دول العالم ويعبر هذا الافتراض غير واقعي من الناحية العلمية.
- لم تقدم هذه النظرية أية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل شركات متعددة الجنسيات التملك المطلقة لشركات الإنتاجية خارج الدول الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.

ثانيا: نظرية الحماية.

نتيجة للانتقادات التي وجهة لإفتراضيات نظرية عدم كمال السوق، ظهرت نظرية الحماية والتي أقرت أن نجاح شركات متعددة الجنسيات لا يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات وشركات الوطنية، بل يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة والقوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها.

يقصد بالحماية حسب **فليح حسن خلف** الممارسة الوقائية التي تقوم بها الشركات الاستثمار أقصى لضمان عدم تسرب المعلومات و الأسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديد في مجالات الإنتاج و التسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في الأسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة عليه يمكن القول أن الطريقة التي تسمح للشركات متعددة الجنسيات من تعظيم عوائدها في الخارج، بالاعتماد على قدرتها في حماية أنشطتها الخاصة مثلا: ابتكاراتها الحديثة ومجالات الإنتاج أو التسويقية، ولكي تضمن عدم تسربها يستلزم عليها القيام بتنفيذ هذه الأنشطة الخاصة داخل الشركة الأم أو بين الشركة الأم والفروع في الدول المضيفة وذلك منعا لتسرب المعلومات والحد من التقليد وحماية الاختراعات الجديدة لأطول فترة ممكنة وبالتالي عدم ممارستها عبر الأسواق مباشرة.[1]

يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لإستثمارتها بالأساليب المتاحة الآن التي قد تكون أكثر فعالية و المتمثلة في ضوابط لحماية براءات الاختراع لمختلف أنواعها على مستوى العالم وهذا من خلال مواثيق متفق عليها و التي يقوم على تنفيذها منظمات دولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة.

ومنه يمكن القول أنه لا يوجد مبرر لعملية الحماية التي تقوم بها شركات متعددة الجنسيات في الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها حيث بهذه الإجراءات أصبحت تقلل من الضوابط والسياسات الحكومية للدول المضيفة.

[1] - سحنون فروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر،(رسالة ماجستير منشورة)، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010م، ص34.

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج

لقد قامت هذه النظرية على إنقاذ عيوب النظرية السابقة وكان من رواد هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي ريموند فرنون عام 1966 حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج، والذي يعتبر أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والاستثمار المباشر، كما ترى هذه النظرية ان الاستثمار الأجنبي يعتبر عملا دفاعيا يقصد به حماية أسواق التصدير من الشركات المنافسة المتحملة، كما أنها تفسر التوطنات المباشرة للعديد من الشركات وخاصة الشركات الأمريكية في الخارج، بسبب الميزة الاحتكارية المطلقة فيما يخص المعارف التكنولوجية والإبداعات والمهارات الإدارية التي تتمتع بها .[1]

الشكل رقم (01) دورة حياة المنتج الدولي.

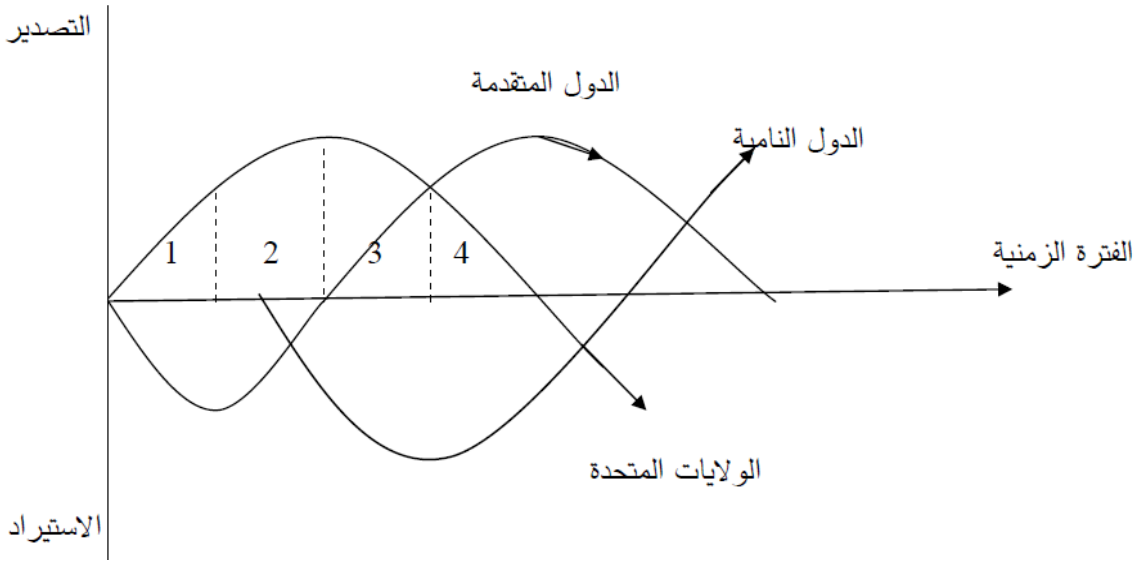

المصدر: مصباح بلقاسم، مرجع سابق، نقلا عن:

أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ص401.

من خلال الشكل (01) يتضح لنا أن هناك مجموعة من المراحل التي يمر بها المنتج الدولي منذ طرحه في السوق إلى أن تستطيع الدول النامية إنتاجية وتصدير وهي:

- **المرحلة الأولى:** تبدأ المرحلة الأولى عندما تتوفر مجموعة من الشروط التي تجعل الدول المخترعة وتتميز بإحدى المميزات التي تمكنها من إنتاج منتج جديد، حيث نجد من بين هذه الشروط توفر اليد العاملة المؤهلة (العلماء والخبراء) ورؤوس الأموال الكافية بالإضافة إلى وجود طلب فعال نتيجة اتساع رقعة السوق الداخلي ففي هذه المرحلة يكون حجم الإنتاج من المنتج الدولي يفوق مستوى الطلب المحلي وهدا ما يدفع الشركات المنتجة إلى محاولة إيجاد أسواق خارجية لتصدير هذا الفائض من المنتج إليها .

[1] - مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ، مرجع سبق ذكره ، ص13.

- **المرحلة الثانية:** في هذه المرحلة تبدأ عملية التوسيع الحقيقي بحيث يتم تسويق المنتج في اغلب الأسواق العالمية، نتيجة الطلب المتزايد للمستهلكين الأجانب على هذا المنتج، وهذا ما ينجم عنه تحقيق أرباح طائلة.
- **المرحلة الثالثة:** في هذه المرحلة تبدأ الدول المتقدمة الأخرى بإنتاج هذا المنتج أو تقوم الشركات المخترعة الأم بإنتاج هذا المنتج في الدول الأجنبية ذالك نتيجة ظهور منافسين جدد حيث يتم اختيار هذا المنتج, أو تقوم الشركات المخترعة الأم بإنتاج هذا المنتج في الدول الأجنبية وذلك نتيجة ظهور منافسين جدد، حيث يتم اختيار هذه الدول على أساس توفر تكاليف إنتاج اقل.
- **المرحلة الرابعة:** في هذه المرحلة تسود المنافسة الكاملة، بحيث تبدأ صادرات الدول المخترعة في الانخفاض وتضعف قدرة الشركات الأم على الاستمرار نتيجة انخفاض التكاليف في الدول الأخرى، ومنه تبدأ دول الشركات الأصلية في استزاد نفس السلع من الدول الأخرى.

لقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات لأنها تهتم فقط بالاستثمار في المنتجات الجديدة، إضافة إلى عدم تمكنها من تقديم تفسيرا مقبولا لأسباب تفضيل شركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كالعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق[1].

رابعا: نظرية الموقع[2].

ترتكز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات إلى استثمار في الخارج وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار، وتشمل هذه العوامل كل العوامل المرتبطة بالتكلفة بالإنتاج والتسويق و الإدارة الإضافة إلى عوامل أخرى وهي:

- **عوامل مرتبطة بحجم السوق ونموه:** مثل حجم السوق ومدى اتساعه ونموه وكذال درجة المنافسة ومدى توافر منافذ توزيع ووكالات الإعلان.
- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من الموارد، مدى توافر الأيدي العاملة وانخفاض تكلفتها، مدى تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيط والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.
- **عوامل مرتبطة بمناخ الاستثمار:** مثل مدى قبول الاستثمار الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر لبنى التحتية، بالإضافة إلى الإغراءات والامتيازات والحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب
- **عوامل أخرى:** مثل الأرباح المتوقعة، مدى توافر الموارد الطبيعية، حرية تحويل رؤوس الأموال إلى خارج، والموقع الجغرافي.

[1] - مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق ، ص14.

[2] - منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الثاني، ص 112.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة (مفاهيم ومرتكزات)

لقد شاع استعمال مصطلح التنمية المستدامة على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية وذلك عندما طالبت بتحقيق التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلاء باحتياجاتهم المستقبلية، ومنذ ذلك الوقت أصبح موضوع التنمية المستدامة محل اهتمام العالم بأسره، ففي كل مكان تتطلع إليه تجد أن التنمية المستدامة تنتقل من الكلام إلى العمل، ولم تعد ترفا فكريا فحسب، بل أصبحت مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة المختلفة، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تطور مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها وأهدافها ومؤشراتها من خلال المطالب الخمس التالية.

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية المستدامة.

لقد ارتبط مفهوم التنمية خلال سنوات الستينات بالجانب الاقتصادي البحت، وفي سنوات السبعينات والثمانينات تم دمج الجانب الاجتماعي، أما الجانب البشري للتنمية فلم يأخذ بعين الاعتبار إلا خلال عشرية التسعينات، أين بدأ الحديث على التنمية البشرية، ليظهر فيما بعد المفهوم الجديد التنمية المستدامة والتي تقوم على تحقيق تنمية تدمج بين كل ما هو اقتصادي تكنولوجي اجتماعي وبشري بهدف تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال الناشئة وحاجياتهم.

لقد كانت العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية والنظم الايكولوجية موجودة منذ القدم في كل من الفلسفة اليونانية والرومانية، إلا أنَّ النصف الثاني من القرن العشرين كان بداية الاستجابة الفعلية للتنمية المستدامة، وفي ما يلي بعض المحطات الرئيسية البارزة في تاريخ التنمية المستدامة:

- سنة 1951م صدر أول تقرير عن حالة البيئة في العالم من قبل الاتحاد الدولي لحفظ البيئة (IUCN) حيث اعتبر سابقة مهمة في السعي من أجل المواءمة بين الاقتصاد والبيئة.
- سنة 1970م استنكر نادي روما الانتهاكات البيئية من التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية نتيجة تزايد الأنشطة الاقتصادية وتسارع النمو السكاني ،ودعا إلى ضرورة حماية البيئة وإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.
- سنة 1972م تم إصدار تقرير حدود النمو من قبل نادي روما ،وقد عالج هذا التقرير خمس مواضيع بارزة وهي : السكان ،الموارد الطبيعية، الإنتاج الزراعي، تلوث البيئة والتصنيع، كما أشار كذلك إلى محدودية الموارد في ظل تزايد معدلات الاستهلاك مما يهدد مستقبل الاقتصاد الدولي.[1]
- سنة 1972م انعقد مؤتمر البيئة الإنسانية في مدينة ستوكهولم ،ويعتبر هذا المؤتمر كبداية لاهتمام دول العالم بقضايا البيئة والتلوث، وقد تم الدعوة من خلال هذا المؤتمر إلى ضرورة ربط الدول التخطيط التنموي بالبيئة من خلال حماية مواردها الطبيعية واحترام حق الأجيال الحالية

[1] - بلهادف رحمة، لاكسي فوزية، السعدي عياد، كرونولوجيا التنمية المستدامة :من تقرير" حدود النمو" 1972م إلى قمة الأمم المتحدة ال SDGS 2015م دراسة تقييميه، الملتقى الدولي: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول- ديسمبر 2016م، جامعة البليدة 02، ص6.

والقادمة في التنمية ،كما تمخض عن هذا المؤتمر إنشاء أول وكالة بيئية دولية تهتم بالقضايا البيئية والمتمثلة في برنامج الأمم المتحدة البيئي (UNEP).

- سنة 1981م، تم نشر تقرير الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة من قبل الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية، ولأول مرة تم إعطاء تعريف محدد للتنمية المستدامة وتوضيح مقوماتها وشروطها، حيث تم تعريف التنمية المستدامة من خلال هذا التقرير على أنَّها: السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ في الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناتها، إلا أنَّ هذا التعريف اقتصر فقط على القطاع الزراعي وذلك بالمحافظة على الأراضي الزراعية وخصوبتها.
- سنة 1987م، تم إصدار تقرير مستقبلنا المشترك من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ويعرف كذلك بتقرير برونتلاند، حيث تم صياغة عدة اقتراحات عملية تضمن استمرار عملية التنمية دون إلحاق الضرر بموارد الأجيال القادمة، كما تناول هذا التقرير تعريفا دقيقا للتنمية المستدامة ودعا إلى ضرورة المزاوجة والتنسيق بين الاقتصاد، المجتمع والبيئة، حيث لا يتم ذلك إلا عن طريق مراعاة تنمية الموارد البيئية لتلبية حاجات الأفراد في الوقت الحالي دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على تلبية حاجات الأجيال القادمة.
- جوان 1992م، تم انعقاد **مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية**(قمة الأرض) في ريو ديجانيرو البرازيلية، ولقد تمخض عن هذا المؤتمر عدة قرارات مهمة في تحديد حقوق ومسؤوليات البلدان حول البيئة، والدعوة إلى تنمية مستدامة تحمي النظم الايكولوجية وتحد من ظاهرة التلوث بشتى أشكاله. وعموما تناول هذا المؤتمر في فحواه جملة من القضايا الرئيسية منها: سياسات التنمية، الفقر، الاستهلاك، السكان، الصحة وغيرها، ولم يعط تعريفا محددا للتنمية المستدامة إلا أنَّه أعطى طابع الشرعية للمفاهيم السابقة وربط البيئة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعد برنامج العمل البيئي للقرن 21م أو ما يعرف بأجندة القرن الواحد والعشرين، والتي تعتبر خطة عمل عالمية شاملة في مجال التنمية المستدامة ،من أهم ما تمخض عن هذا المؤتمر، وقد حددت هذه الأجندة الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية والتي تتمثل في ما يلي:
  - القضاء على الفقر.
  - تغير أنماط الاستهلاك.
  - الربط بين المتغيرات السكانية واحتمالات استدامة الموارد.[1]
  - حماية صحة الإنسان والمحافظة عليها.
  - تحفيز استدامة المستوطنات الإنسانية.

[1] - بلهادف رحمة، لاكسي فوزية، السعدي عياد، كرونولوجيا التنمية المستدامة :من تقرير" حدود النمو" 1972 م إلى قمة الأمم المتحدة ال SDGS 2015 م دراسة تقييميه، مرجع سابق،ص 7.

- إدراج قضية الاستدامة ضمن اعتبارات اتخاذ القرار.

كما انبثق كذلك عن المؤتمر لجنة التنمية المستدامة (CSD)، والتي تتمثل مهامها في وضع وتحديد المعايير والمؤشرات التي يتم على أساسها معرفة مدى تقدم الدول في تحقيقها لمختلف جوانب التنمية المستدامة.

- سنة 1995م، تم انعقاد **مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية** بمدينة كوبنهاجن الدانمركية ولقد كان لهذا المؤتمر أهمية بالغة في تحديد البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال الإقرار بالالتزامات التالية:
  - القضاء على الفقر في العالم.
  - العمل على تحقيق العمالة التامة والقضاء على البطالة.
  - تحقيق الاندماج الاجتماعي بما في ذلك تكافؤ الفرص.
  - تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.
  - تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف التعليم ،الرعاية والصحة وغيرها.
  - تسريع خطى التنمية في البلدان الأقل نموا.
- سنة 1996 تم انعقاد **اجتماع بيلاجيو** بمدينة بلاجيو الايطالي، ويعتبر من أهم الاجتماعات التي ساهمت بشكل كبير في إعطاء الصفة العملية لمفهوم التنمية المستدامة والعمل على تطبيقه على أرض الواقع، وقد أسفر عن هذا الاجتماع عشر مبادئ أساسية وهي:
  - **المبدأ الأول:** تحديد رؤية واضحة للتنمية المستدامة وأهداف قابلة للتنفيذ.
  - **من المبدأ الثاني حتى المبدأ الخامس:** العمل على دمج مكونات المنظومة الشاملة وإعطاء الأولوية للقضايا الهامة.
  - **من المبدأ السادس حتى المبدأ العاشر** : تقييم القضايا الرئيسية مع ضمان الاستمرارية في قدرات التنفيذ.
- ديسمبر 1997 ،تم نشر **بروتوكول كيوتو** الصادر عن الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف المنعقد بمدينة كيوتو اليابانية، وقد تضمن هذا البروتوكول عدة إجراءات وسياسات لكافة الدول مع وضع عدة أهداف مخصصة لفترات زمنية معينة لسنوات 2005 م، 2010م و2020م، وتمثل الهدف[1] الرئيسي من بروتوكول كيوتو في العمل على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وخصوصا في الدول الصناعية منفردة كانت أو مجتمعة، كما دعا الدول النفطية إلى الاستغلال الأمثل لموارد الطاقة من النفط والفحم والبحث عن مصادر بديلة من الطاقات المستدامة.

[1] - بلهادف رحمة، لاكسي فوزية، السعدي عياد، كرونولوجيا التنمية المستدامة :من تقرير" حدود النمو" 1972 م إلى قمة الأمم المتحدة ال SDGS 2015 م دراسة تقييميه، مرجع سابق، ص 8.

- سبتمبر 2000م، تم انعقاد **مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الألفية**، أو ما يسمى بمشروع الألفية الإنمائية أو قمة الأمم المتحدة بشأن الألفية بمقر الأمم المتحدة وقد وافق ووقع على هذا المشروع 147 دولة من أصل 189 دولة عضوا في الأمم المتحدة مشاركة في المؤتمر، وقد ضم إعلان الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تعتبر بمثابة دليل استرشادي، مجموعة من المعايير يتم على أساسها قياس معدل التقدم في عملية التنمية المستدامة، وتتمثل الأهداف العشر للمؤتمر فيما يلي: – القضاء على الفقر والجوع الشديدين– تحقيق التعليم الابتدائي الشامل – تعزيز المساواة بين الجنسين – تمكين المرأة في المجتمع – تخفيف نسبة وفيات الأطفال – تحسين صحة الأطفال. – تحسين صحة الأمهات(الصحة الإنجابية) – مكافحة فيروسات نقص المناعة مثل الايدز والملاريا – ضمان الاستدامة البيئية – تطوير شراكة عالمية للتنمية.
- سنة 2002م، انعقد **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة** بمدينة جوهانزبورغ بجنوب إفريقيا ،حيث كان الهدف من انعقاد المؤتمر تقييم الأعمال المنجزة والبحث عن سبل تحقيق الأهداف المتبقية من خلال الإعلان عن المزيد من الالتزامات لتحقيق ذلك عن طريق ما يعرف بخط جوهانزبورغ للتنفيذ، وعلى غرار باقي المحطات التاريخيات التي مر بها مفهوم التنمية المستدامة ،فإن مؤتمر القمة العالمية قد أدخل تعديلا على هذا المفهوم، حيث عرفت خطة جوهانزبورغ لتنفيذ التنمية المستدامة على أنها: ثلاث مسارات منفصلة تشكل ثلاثة أبعاد متداخلة ومتكاملة وهي التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية وحماية البيئة، على خلاف مؤتمر القمة العالمي لسنة 1992م الذي اعتبر التنمية المستدامة على أنَّها عملية إنمائية واحدة ذات أبعاد اقتصادية اجتماعية وبيئية، ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فإنَّ الجهود الدولية تمركزت وبشكل كبير على تطبيق الاتفاقيات المبرمة عوضا عن إبرام اتفاقيات جديدة.
- 06 و 17 ديسمبر 2009م، انعقدت خلال هذه الفترة **قمة المناخ** بالعاصمة الدانمركية كوبنهاجن ، وتعتبر من أهم المحطات التاريخية التي مرت بها التنمية المستدامة، حيث شارك في هذه القمة 192 دولة ممثلة ب1200 وفدا من جميع دول العالم من بينهم 110 رئيس دولة وحكومة من أجل معالجة والبحث في قضايا التغير المناخي والحد من الاحتباس الحراري والتركيز على ما تم إقراره في مؤتمر كيوتو.[1]
- 20 و 22 جوان جوان 2012م تم انعقاد **مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة** بريو ديجانيرو البرازيلية، ويسمى كذلك بمؤتمر ريو 20+ نسبة إلى انعقاد المؤتمر بعد 20 سنة من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية 25، وقد حضر القمة 193 دولة، وقد تناول هذا المؤتمر جميع قضايا التنمية المستدامة والتي تخص بالتحديد الوظائف اللائقة، الطاقة، المدن

[1] - بلهادف رحمة، لاكسي فوزية، السعدي عياد، كرونولوجيا التنمية المستدامة :من تقرير" حدود النمو" 1972 م إلى قمة الأمم المتحدة ال SDGS 2015 م دراسة تقييمية، مرجع سابق، ص 09.

المستدامة، الأمن الغذائي، المياه ومدى الجاهزية والاستعداد لمواجهة الكوارث. ولقد أعطى المؤتمر صبغة جديدة للتنمية المستدامة ،كما أضاف العديد من الأهداف ودعا إلى تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر الذي اعتبره سبيلا لتحقيق التنمية المستدامة وليس بديلا لها، وعلى وجه العموم تمحورت أهداف المؤتمر حول:[1]

- تأمين الالتزام المتجدد للتنمية المستدامة.
- تقييم التقدم المحرز في مجالات التنمية المستدامة والكشف عن التحديات والعوائق التي تعيق الجهود الدولية في تنفيذ التنمية المستدامة والتصدي لها.
- تقييم وتنفيذ مختلف الاتفاقيات البيئية الدولية مثل بروتوكول كيوتو والأهداف الإنمائية للألفية.

- 27 – 25 سبتمبر 2015م تم انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لسنة 2030م بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، بمشاركة ما يقارب 150 دولة وقد تمخض هذا المؤتمر وضع 17 هدفا، 196 غاية و03 انجازات استثنائية لمدة 15 سنة(2030–2015)، وفي يناير 2016 بدأ رسميا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لسنة 2030 ،حيث تضع الدول المشاركة بعين الاعتبار هذه الأهداف في خططها التنموية الوطنية و الإقليمية والعمل على تحقيقها في حدود إمكانياتها الاقتصادية.

المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة .

لقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة و تشعبت و اختلفت معانيها، فقد أحصى أحد الخبراء و الباحثين بالبنك العالمي أكثر من 20 تعريفا للتنمية المستديمة.

وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم هذه التعاريف:

- حيث عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير برانتلاند لسنة 1987 على أنها : عملية التغيير التي يتطابق ويتوقف كل من استغلال الموارد، توجيه الاستثمارات، التغييرات التقنية والتنظيمية، من أجل تلبية حاجيات الأفراد في الحاضر والمستقبل.
- يعرف الاتحاد الدولي لحماية وحفظ الطبيعة سنة 1991 التنمية المستدامة على أنها: نوع من التنمية تقوم على تحسين المجتمعات البشرية مع احترام سعة عبئ النظم الإيكولوجية.[2]
- ويعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية **(PNUD)** التنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة.[3]

[1]-June. A.Leggett & Nicole.T.Carter , **Rio+20: the united nations conference on sustainable development**, congressional research service , june 2012, Pp: 03-14.

[2] - مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره، ص22.

[3] - فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، دار دجلة، عمان – الأردن، 2016م، ص56.

كما أخذت التنمية المستدامة اهتماما كبيرا من طرف خبراء وباحثين اقتصاديين ومنهم:

- ادوارد باربير **Edward BARBIER** الذي عرف التنمية المستدامة على أنها: زيادة في الدخل الحقيقي، وتحسين في مستوى التعليم، وتحسين صحة السكان.[1]
- هيرمان ديلي **Herman DALY** الذي عرف التنمية المستدامة على أنها: العملية التي بمقتضاها الحفاظ على التنمية النوعية من خلال توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري.
- هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد[2].

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا بأن التنمية المستدامة تقوم على ثلاث أهداف وهي:

- **العدالة:** أي القضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية وتحقيق عدالة بين الجميع في الاستفادة من خدمات التعليم والتكوين، الصحة، النقل، الأمن، السكن...الخ.
- **قابلية الحياة:** بمعنى توفر الشروط التي تسمح للأفراد بالعيش لا تلك الشروط التي تسمح بعدم الموت.
- **الاستمرارية:** بمعنى تلبية حاجيات كل الأفراد مع الحفاظ على إمكانية الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها، وخاصة الاحتفاظ بما أمكن من الموارد وتحسينها وإعادة توجيه التكنولوجيا وتسيير المخاطر.

المطلب الثالث : خصائص التنمية المستدامة.

من خلال جملة التعاريف السابقة يمكن استنباط أهم خصائص التنمية المستدامة في النقاط التالية:

- تنمية طويلة المدى تتخذ من البعد الزمني أساسا لها فهي تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة.
- مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة فهي تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية.
- عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، أي تسعى إلى تحقيق التكامل والتبادل بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة.
- يتميز مفهوم التنمية المستدامة ومن خلاله الأبعاد المكونة لها بالتداخل والتعقيد.

[1] - معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة،(رسالة ماجستير منشورة)، جامعة دمشق، 2015م، ص44.

[2] - عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان - الأردن، 2006، ص 36.

- تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري وتنميته وتضع في المقام الأول تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية.[1]
- تحاول تنمية وتطوير الجوانب الروحية والثقافية والمحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع.
- تسعى إلى تحقيق متطلبات أكثر شرائح المجتمع فقرا والتقليل من معدلات الفقر على المستوى العالمي.[2]
- اعتماد التنمية بشكل أساسي على مقوماتها المختلفة من داخل الحيز الجغرافي وخاصة المفاصل الرئيسية لتلك المقومات المتمثلة بالإنسان والبيئة، وهذه الخاصية تعطي صفة الذاتية والاستمرارية لاحتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها الخاصة.[3]

المطلب الرابع :أهداف التنمية المستدامة.

اتفق المنظرون أن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تلبية احتياجات الشعوب وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية ومحاولة الحد من التدهور البيئي، ومن أجل تحقيق ذلك يجب التوصل إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى، بمعنى تحقيق علاقة متوازنة بين الإنسان والمصادر البيئية الطبيعية بشكل يكفل لهذه العلاقة أن تتعامل مع المتغيرات والتحديات وذلك بشكل دائم.

كما تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتوياتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان عن طريق التَّركيز على الجوانب النوعية للتنمية وليس الكمية منها، وبشكل عادل وملائم بين الأجيال الحالية والمستقبلية.
- احترام البيئة الطبيعية، فهي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والصناعية، وتعمل على ترقيتها لتصبح علاقة تكامل وانسجام.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة، وتنمية إحساسهم بالمسؤولية إتجاهها وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها.
- تحقيق استغلال واستخدام أمثل وعقلاني للموارد، والتعامل معها على أنها محدودة.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع وتوظيفها بما يخدم مصالحه دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار سلبية على البيئة.

[1] - لعريبي صالح، البيئة الحضرية داخل الأنسجة العمرانية العتيقة والتنمية المستدامة،(رسالة ماجستير منشورة)، جامعة المسيلة، 2009م، ص97.

[2] - بيوض محمد لعيد، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص81.

[3] - فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، مرجع سابق، ص57.

- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع بطريقة تحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والسيطرة على المشكلات البيئية[1].

المطلب الخامس: مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

يأتي وضع واستخدام مؤشرات التنمية المستدامة ردا على هاجس كبير هو الحرص على أن تكون القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة مرتكزة على معلومات صحيحة، ناجعة، ملائمة ومتاحة في اللحظة المناسبة. إن المؤشرات المعتادة مثل الناتج الداخلي الخام وقياس التيارات المختلفة للموارد أو التلوث لا تعكس دائما مفهوم الاستدامة، فالتفاعلات بين مختلف ثوابت البيئة، والسكان والتنمية ليست مطورة ومطبقة بما فيه الكفاية، لذلك فإن وضع مؤشرات للتنمية المستدامة أصبح ضروريا من أجل أن تشكل هذه المؤشرات قاعدة ذات فائدة لإدارة جميع جوانب التنمية المستدامة. إن هذه البلورة تسهم في تحويل المعلومات المتاحة إلى صيغ أكثر قابلية للاستخدام بهدف اتخاذ القرار وتوجيهه نحو جماعات المستفيدين، أي تحويل التقييمات الاقتصادية والاجتماعية إلى معلومات قابلة للاستخدام في التخطيط والإعلام.

أولا : برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية المستدامة.

في دورتها الثالثة عام 1995، وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة المختصة بالمتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة. وقد أسهمت منظمات حكومية وغير حكومية وجماعات أساسية متدخلة كوكالات مسئولة عن مؤشرات معينة في بلورة هذا البرنامج.

إن الغاية من برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي بالخصوص التوصل إلى قائمة بمؤشرات للتنمية المستدامة مكيفة على المستوى الوطني، وتتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات، وكذا وضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني.

ويحتوي برنامج العمل على قائمة مكونة من 134 مؤشرًا للتنمية المستدامة نشرت في أوت 1996 في وثيقة تعرف باسم الكتاب الأزرق، هذه المؤشرات مجمعة في أربع فئات كبيرة هي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية وقد طلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية، وأهدافها وغاياتها حيث طلب من بعض البلدان من جميع أقاليم العالم أن تختبر المؤشرات ال 134 للتنمية المستدامة التي بلورتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قصد تحليل

[1] - راجع ذلك كل من:
- Anthony Rosa et autre, **Guide pratique du Développement Durable**, Afnor, Paris, 2005, p17.
- Nations Unies, **Déclaration de Rio sur l'environnement et le Développement Principes De Gestion Des Forets**, http://www.un.org/French/events/rio92/rio-fp.htm, 15/03/2020.

انطباقها على أوضاعها وإمكانية ترقيمها وبالنسبة لمنطقة أفريقيا، فقد وقع الاختيار على جنوب أفريقيا، وغانا، وكينيا، والمغرب، وتونس لهذا التمرين وتتنوع هذه المؤشرات بين الكمية والنوعية، ويشترط أن تتوفر معايير معينة في هذه المؤشرات حتى تكتسب صفة الموضوعية والحيادية ولعل أهم هذه المعايير ما يلي:[1]

- أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.
- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها.
- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها.
- أن تكون ذات قيم حدية متاحة.
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.
- ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وأن يتم توظيفها بدقة وأن تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا.
- الحساسية للزمن: بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية.

هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات في:

1- التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي.
- صادرات السلع والخدمات/واردات السلع والخدمات.

2- تغيير أنماط الاستهلاك:

- نصيب الفرد من استهلاك الطاقة.

3- الموارد والآليات المالية:

- رصيد الحساب الجاري بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- الدين/الناتج المحلي الإجمالي.
- مجموعة المساعدات الإغاثية الرسمية والمقدمة، أو المتلقاة.[2]

[1] - دوغلاس موسشيت، ترجمة بهاء شهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000م، ص167.

[2] - سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2009م، ص37.

ثالثا: المؤشرات الاجتماعية.

تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة العناصر التالية:

1- مكافحة الفقر:

- معدل البطالة.
- مؤشر الفقر البشري.
- عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

2- الدينامكية الديمغرافية والاستدامة:

- معدل النمو السكاني.

3- تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب:

- التعليم: يعد من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة لارتباط مستويات التعليم مع التقدم الاجتماعي والاقتصادي المتحقق في أي مجتمع، ويتمثل هدف مؤشر التعليم في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، ويتم قياسه بالمؤشرات التالية:
- صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي.
- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان البالغين.
- النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس.[1]

4- حماية صحة الإنسان وتعزيزها:

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية.
- عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه العذبة.

5- تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية: نسبة السكان في المناطق الحضرية.[2]

رابعا: المؤشرات البيئية.

تعتبر المؤشرات البيئية جزءا لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتكتسب أهمية خاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت إيجابية أو سلبية، كما أنها تقيس مدى تحقيق الأهداف، وتتمثل هذه المؤشرات في:

1- **حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها:** وأهم المعايير هي:

أ- الموارد المتجددة/السكان.

ب-استخدام المياه/الاحتياطات المتجددة.

[1] - حرفوش سهام، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، مداخلة في: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 08/07 أفريل 2008م، جامعة فرحات عباس سطيف، ص 12.

[2] - سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، مرجع سابق، ص 38.

2- **النهوض بالزراعة والتنمية المستدامة** :ويتم رصد التقدم من خلال:

أ- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية

ب-. نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة.

ت-استخدام الأسمدة.

3- **مكافحة إزالة الغابات والتصحر** : ويتكون هذا المؤشر من:

أ- التغير في مساحات الغابات.

ب- نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر.[1]

خامسا: المؤشرات المؤسسية.

عبارة عن معطيات رقمية تصف مدى تطور الجانب المؤسساتي في تطبيق وتطوير الإدارة البيئية، وتتمثل أهم المؤشرات المؤسسية فيما يلي:

1- **البحث والتطوير:** يتم من خلاله معرفة مدى إنفاق الدول على البحث والتطوير واستغلال هذه الأبحاث فيما يخدم التنمية المستدامة، ويتم قياسها من خلال معرفة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج الداخلي الخام.

2- **الاستخدام التقني:** والذي يعبر عن مدى استخدام الأفراد للتقنيات العلمية ويتم قياسها من خلال:

- عدد أجهزة الراديو أو التلفاز لكل 1000 شخص.
- مستخدمو الانترنت لكل 1000 شخص.
- استخدام الهواتف الخلوية النقالة لكل 1000 شخص وغيرها من طرق القياس.
- نسبة المشتركين بشبكة الانترنت / مجموع السكان.
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي.
- عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة.[2]

سادسا: المؤشرات السياسية.

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- **البناء المؤسساتي:** أي وجود مؤسسات فاعلة وتمارس نشاطها بكل حرية.

2- **المشاركة السياسية:** أي مشاركة جميع الفئات العريضة في وضع برامج وخطط التنمية، ومراقبة تنفيذها.

3- **محاربة الفساد:** العراقيل الإدارية، البيروقراطية، المحسوبية، الرشوة والاختلاسات.

4- الديمقراطية في الوصول إلى مناصب المسؤولية، اختيار المسئولين على أساس الكفاءة المهنية.

[1] - ريم ثوامرية، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000 – 2015، (أطروحة ذكتوراه منشورة)، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019م، ص176.

[2] - سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، مرجع سابق، ص 39.

5- **الحريات المدنية:** حرية الصحافة، الحقوق السياسية، حق الإدلاء بالرأي... الخ.

سابعا: المؤشرات التكنولوجية

إن قياس الإمكانيات التكنولوجية التي توظف لخدمة التنمية المستدامة تعتمد على مؤشرات مركبة يمكن من خلالها عقد المقارنات بين دول العالم من حيث المقدرة التكنولوجية وتحديد مدى نجاح السياسات المتبعة خلال فترات زمنية معينة في تحسين وتطوير الإمكانيات التكنولوجية.

لخص برنامج الأمم المتحدة عام 2004 مؤشرين رئيسيين هما: مؤشر تنافسية القطاع الصناعي ومؤشر الإنجاز التكنولوجي، كما أن هناك مؤشرات البحث والتطوير والإنفاق على هذا الأخير كنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي. [1]

[1] - سارة بوسعيود، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013م، ص51.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التعرف على الاستثمار وأنواعه، وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، كما تم التعرف كذلك على مفهوم التنمية المستدامة، خصائصها، أهدافها وتحدياتها بالإضافة إلى أهم القمم التي عقدت لأجلها.

إن مصطلح التنمية المستدامة أصبح شائع الاستخدام على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية لجنة برونتلاند عام 1987م، حيث دعت اللجنة إلى التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر احتياجات الأجيال القادمة.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أفضل أنواع الاستثمار الأخرى، وهو يتمثل في تلك المشاريع التي يقيمها و يمتلكها و يديرها المستثمر الأجنبي إما على شكل ملكية كاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في رأس المال المشروع، ويبقى مفضلا عن الأنواع الأخرى من الاستثمارات نظرا للعديد من المزايا التي ترتبط به حيث تتوفر رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة والاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية... ومن هنا تكمن أهميته في المساهمة في عملية التنمية لأجل ذلك اشتدت منافسة الدول وخاصة النامية في العمل على استقطابه من خلال تقديمهم الحوافز والامتيازات وكذا الإغراءات اللازمة لذلك.

الفصل الثاني

الفصل الثاني
واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الإمارات العربية

تمهيد

تعول دولة الإمارات العربية المتحدة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كثيراً لتنمية اقتصادها، إذ أن الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المهمة والحيوية أدى إلى ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة سريعة في البلد.

إن وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة في الإمارات العربية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، يستدعي معرفة عميقة للحالة الراهنة لمؤشرات التنمية المستدامة، واتجاه التغيرات التي طرأت عليها في ضوء الضغوط الناتجة عن العمليات التنموية المختلفة والقوى المحركة لها، وما تحدثه هذه الضغوط من تأثيرات على صحة الإنسان والموارد الطبيعية والاقتصاد.

و سنتناول في هذا الفصل واقع وآفاق كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة من خلال ثلاث مباحث التالية:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات.

المبحث الثاني: جهود دولة الإمارات في التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات خلال الفترة 1980-2018م.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات.

أعدت دولة الإمارات مشروع قانون الاستثمار الأجنبي لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقامت بإصدار و تحديث حزمة من القوانين الأخرى أهمها قوانين الشركات الجديد والوكالات التجارية والعمل والمصرف المركزي والقوانين المنظمة لأسواق المال، وتوسعت في الخصخصة لمنح القطاع الخاص دوراً أكبر في التنمية وفتحت المجال أمامه للدخول بكافة الأنشطة الاقتصادية، واتجهت سياسة الدولة من خلال الإستراتيجية الاتحادية ورؤية الدولة 2021 إلى تشجيع القطاع الخاص على الدخول في شراكات مع الشركات الأجنبية، وخاصة الشركات متعددة الجنسيات، وواصلت تسهيل الإجراءات الإدارية واختصاراتها وتكلفتها والوقت اللازم لإنجازها مع التوسع في تطبيق الحكومة الإلكترونية وتكثيف الجهود والفعاليات الترويجية لجذب الاستثمارات من خلال زيادة الزيارات الخارجية والندوات وورش العمل الأنشطة الأخرى، مع العمل الجاد ودقة وجودة الإحصائيات الاقتصادية.

المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات.

تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية طبقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2018 إلى 28.7 مليار دولار عام 2017 بنسبة 2% من الإجمالي العالمي البالغ 1430 مليار دولار بعد أن كانت 32.4 مليار دولار في العام 2016، وقد استحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة على نحو 36.2% من تلك التدفقات الواردة إلى الدول العربية في العام 2017 بقيمة نحو 10.4 مليار دولار وبذا تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة من 9.567 مليار دولار عام 2012 إلى 10.354 مليار دولار عام 2017 بمتوسط معدل نمو خلال الفترة من 2012 إلى 2017 بلغ 1.6%، وبذا تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية التراكمية الواردة إلى الدولة وبلغ 129.934 مليار دولار عام 2017 بعد أن كان 80.588 مليار دولار عام 2012، وبمتوسط معدل نمو خلال الفترة 2012-2017 بلغ نحو 10%، وكان وراء تلك التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2017 بصورة رئيسية المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى المنطقة العربية وعددها 809 مشروع والتي استقطبت منها دول مجلس التعاون 542 مشروعا استحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة منها على نسبة 60.5% بتكلفة إجمالية بلغت 9.198 مليار دولار.

يتميز هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة بالتنوع وجاء بمقدمة القطاعات الاقتصادية المستحوذة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتبة حسب حجم الاستثمارات ما يلي: الفحم والنفط والغاز الطبيعي ثم قطاعات العقارات والفنادق والسياحة والخدمات المالية والاتصالات والطاقة الجديدة والمتجددة والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والمواد الكيميائية وخدمات الأعمال. [1]

[1] – التقرير الاقتصادي السنوي 2018، الإصدار السادس والعشرون، ص41.

كما جاءت أهم الدول المستثمرة في الدولة مرتبة حسب أهميته من حيث حجم استثماراتها كالتالي: الهند والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، واليابان، والصين، والسعودية، و ألمانيا، والكويت، وفرنسا، وهولندا.

ومن المتوقع أن تشهد الدولة في الأعوام القادمة المزيد من النمو في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل توجه الدولة نحو تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل وتحقيق رؤيتها لبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والبحث والابتكار مع وجود بيئة اقتصادية آمنه ومناخ استثمار و أعمال مشجعة ومشروعات عملاقة بقطاعات البنية التحتية والصناعة والطاقة الجديدة والمتجددة والسياحة، والطيران، والفضاء، واعتماد السياسة العليا لدولة الإمارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتي تتضمن 100 مبادرة وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والطاقة والنقل والمياه وتخصيص حجم استثمارات متوقعة لها بقيمة أكثر من 300 مليار درهم، فضلا عن الانعكاسات الاقتصادية المتوقعة على الدولة من اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة مع الصين وموقعها الاستراتيجي في طريق الحرير الجديد.

كما تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة أكبر الدول العربية المستثمرة في الخارج حيث جاءت الأولى عام 2017م من حيث تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة السنوية الصادرة من الدولة إلى الخارج بحجم تدفقات استثمارية بلغت 13.956 مليار دولار بنسبة نمو قدرها 7.6% عن مستواها في عام 2016 والبالغ 12.964 مليار دولار، كما تطور ت تدفقات الاستثمار الأجنبي السنوية الخارجة من الدولة إلى الخارج من 2.536 مليار دولار عام 2012م إلى 13.956 مليار دولار عام 2017م، بمتوسط معدل نمو سنوي كبير بلغ 40.6%، وبذا تضاعف رصيد استثماراتها التراكمية بالخارج من 60.274 مليار دولار عام 2012 إلى 127.197 مليار دولار عام 2017م بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 16.1% وفقا لتقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن الأونكتاد.[1]

الجدول رقم (01) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الداخلة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة من الفترة 2012-2017 (بالمليار دولار).

السنة	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية الداخلة.	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية الداخلة.
2012	9.567	80.588
2013	9.765	90.352
2014	11.072	101.424
2015	8.551	109.975
2016	9.605	119.580
2017	10.354	129.934
متوسط النمو%	%1.6	%10.0

[1] - التقرير الاقتصادي السنوي 2018، مرجع سابق، ص 42،43.

الجدول رقم (02) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الخارجة من دولة الإمارات العربية المتحدة من الفترة(2017 – 2012 بالمليار دولار)

السنة	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية الخارجة	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية الخارجة
2012	2.536	60.274
2013	8.828	69.102
2014	11.736	80.838
2015	16.692	97.530
2016	12.964	113.241
2017	13.956	127.197
متوسط النمو %	%40.6	%16.1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي 2018.

المطلب الثاني: العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات.[1]

يمكن تلخيص أهم العوامل المحفزة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر إلى الإمارات كما يلي:

– الاستقرار السياسي والأمني، الذي يشكل حاضنة وملاذا آمنا للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة توج بالاضطرابات والفتن.

– التوقعات المستقبلية الإيجابية للنمو الاقتصادي.

– التوجه الإستراتيجي بانتهاج سياسة تنويع مصادر الدخل والتحول نحو الاقتصاد المعرفي المستند إلى البحوث والابتكارات.

– الموقع الجغرافي الإستراتيجي والمتميز، حيث تعتبر الإمارات مفترق طرق التجارة العالمية وهو ما يضيف لميزاتها النسبية كمكان مفضل للاستثمارات الأجنبية.

– التطورات الجارية وأهمها فوز الإمارات بتنظيم إكسبو 2020 مما يزيد شهية الشركات العالمية نحو مزيد من الاستثمار بمشاريع البنية التحتية وغيرها من المشاريع كاستكمال إنشاء السكك الحديدية، وأعمال الإتحاد للطيران المنتشرة في جميع أنحاء الإمارات.

– استقرار البيئة التشريعية وسن قوانين واضحة تسمح لقطاع الأعمال بممارسه أنشطتهم بسهولة ويسر حيث يوفر قانون الاستثمار الأجنبي المباشر المناخ والإطار القانوني والحماية اللازمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وينظم تدفقاتها ويتيح الملكية الأجنبية لذا يصل إلى 100% من الشركات خارج المناطق الحرة.

[1] - ذ لحسن علاوي، مختار بونقاب، دور الاستثمار الأجنبي المباشر والمناطق الحرة في التنويع الاقتصادي (دراسة حالة تجربة الإمارات)، الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 03/02/نوفمبر2016، ص10،09.

– عدم وجود ضرائب على الدخل أو المبيعات أو أرباح الشركات، بالإضافة إلى انخفاض التعريفات الجمركية (5%) وإعفاءات جمركية لمدخلات الصناعة.

– رؤية اقتصادية واضحة طويلة الأمد (2030) و مرونة السياسة الاقتصادية للدولة.

– البنية التحتية واللوجستية المتطورة وتوافر الاتصالات السلكية واللاسلكية الحديثة.

– سياسة مصرفية وائتمانية منفتحة وحرية انتقال رؤوس الأموال، فضلاً عن توفر سوق مالي متطور يتمتع بالشفافية والحوكمة.

المطلب الثالث: مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار هو مقياس مركب يوضح مدى توافر إمكانيات جذب الاستثمار في دول العالم من خلال رصد 56 متغير في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والمؤسسية وبناء على قيم تلك المتغيرات في كل دولة يقوم المؤشر بمنح كل دولة درجة معينة من إجمالي 100 درجة ثم يقوم بترتيبها من الأفضل إلى الأسوأ بحسب القيم الأعلى درجات.

ولتسهيل العرض واستخلاص النتائج تم توزيع المتغيرات ال 56 المكونة للمؤشر على 11 مؤشرا فرعيا تضم: استقرار الاقتصاد الكلي، والوساطة المالية، البيئة المؤسسية، بيئة أداء الأعمال، حجم السوق، الموارد البشرية و الطبيعية، عناصر التكلفة، الأداء اللوجستي، اقتصاديات التكتل، عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وفيما يتعلق بمؤشر 2019 فقد استقر عدد الدول المدرجة فيه عند 109 دولة من مختلف أنحاء العالم من بينها الإمارات العربية المتحدة و 15 دولة عربية أخرى.

الشكل رقم (02) تطور قيمة والترتيب العالمي للإمارات العربية في مؤشر جاذبية الاستثمار الأجنبي.

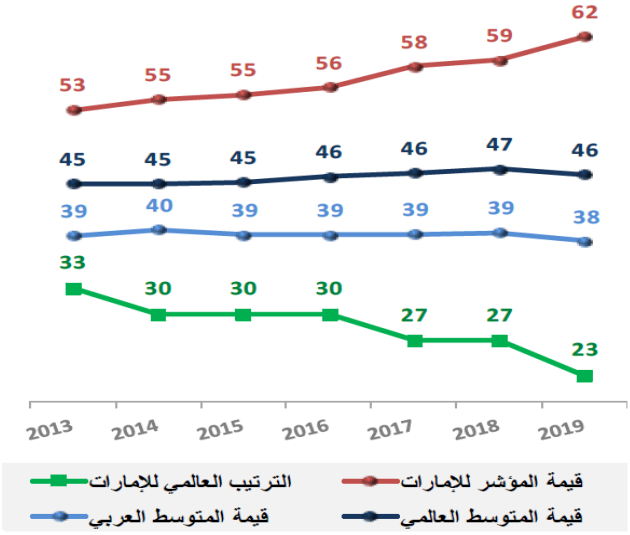

المصدر: التقرير السنوي 2019م لمناخ الاستثمار في الدول العربية.

الشكل رقم (03) الترتيب العالمي للإمارات في المؤشرات الفرعية.

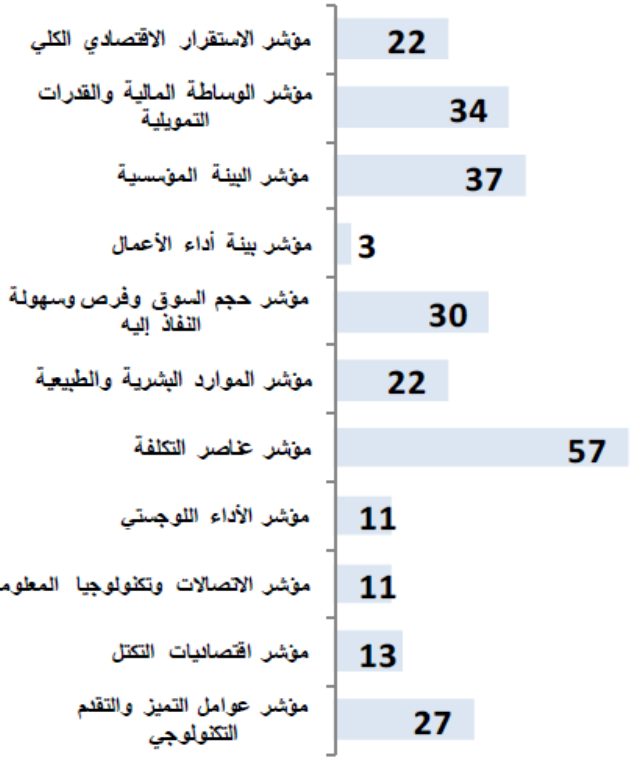

المصدر: التقرير السنوي 2019م لمناخ الاستثمار في الدول العربية.

الشكل رقم (04) أداء المؤشرات الفرعية ال 11 ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار الأجنبي 2019.

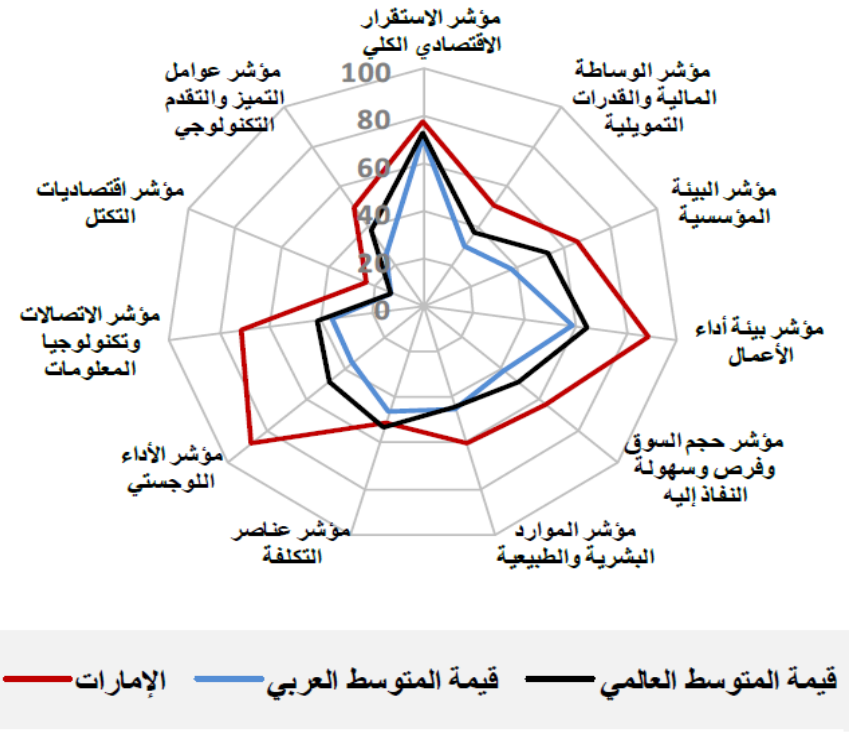

المصدر: التقرير السنوي 2019م لمناخ الاستثمار في الدول العربية.

المطلب الرابع: أهداف دولة الإمارات من الاستثمار الأجنبي المباشر. [1]

تسعى دولة الإمارات إلى توجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية لتحقيق جملة من الأهداف منها:

- نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة في الدولة.
- تنويع القاعدة الإنتاجية.
- التركيز على الصناعات كثيفة رأس المال والمشروعات المعتمدة على الخامات المتوافرة محلياً من النفط والغاز الطبيعي.
- بناء مجتمع قائم على المعرفة المعاصرة مع الحفاظ على المكتسبات الوطنية.
- التركيز على تطوير قطاعات تقنية المعلومات والاتصالات والصحة.
- التوجه نحو المشاريع الصناعية الضخمة.

1- دولة الإمارات: المناخ المثالي للاستثمار

هناك عدد من المبررات القوية التي تجعل من المناخ الاستثماري في دولة الإمارات مناخاً مثالياً، نذكر منها:

- موقع فريد واستراتيجي: تتميز دولة الإمارات بموقعها الاستراتيجي بين قارات العالم، مما أهلها أن تكون حلقة وصل بين المناطق الرئيسة العالمية النشطة إنتاجاً أو استهلاكاً، فهي تتوسط على سبيل المثال ما بين دول اتحاد جنوب شرق آسيا واليابان النشطة اقتصادياً وإنتاجياً، وبين منطقة الشرق الأوسط التي تمثل سوقاً استهلاكياً كبيراً فضلاً قربها من دول الاتحاد الأوروبي وجزء من أفريقيا.
- بنية تحتية واتصالات على مستوى عالمي: عملت دولة الإمارات وخاصةً إمارتي أبو ظبي ودبي خلال السنوات الماضية على إنشاء بنية تحتية متينة مميزة على مستوى الشرق الأوسط، شملت شبكة طرق واتصالات ومطارات وموانئ حديثة وغير ذلك.
- موارد بشرية مؤهلة: على الرغم من أن عدد سكان الدولة قليل نسبياً وكاد أن يكون عقبة أمام التطور والتنمية الاقتصادية، فإن السياسات الحكومية الرشيدة قد تجاوزت هذه المشكلة بفتح الباب أمام الخبرات البشرية المتطورة والمؤهلة ومن مختلف دول العالم ولمختلف التخصصات العلمية والفنية الضرورية لرفد عجلة التنمية.
- اتفاقيات دولية: أبرمت دولة الإمارات عدة اتفاقيات ثنائية وإقليمية ودولية تسهل انسياب رؤوس الأموال والبضائع بينها وبين هذه الدول.
- مناطق حرة ومدن صناعية: عملت دولة الإمارات على تحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي من خلال إنشاء المناطق الحرة والصناعية، التي يمكن إقامة وتملك المشاريع فيها بنسبة 100%

[1] - علي سيف علي المزروعي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1980-2009)، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة الموصل، دمشق، 2012م، ص15،16.

والاستفادة من التسهيلات والخدمات المقدمة، ومنها ما أصبح اسمها متداولاً على المستوى الدولي كالمنطقة الحرة في جبل علي (دبي).

- محدودية الضرائب: الإمارات العربية المتحدة من الدول القليلة جداً في العالم التي لا تفرض ضرائب أو تفرض بعض الضرائب ولكن بنسبة متدنية.
- وجود مصادر مهمة للطاقة: يعد النفط المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في دولة الإمارات، إذ تشكل عائدات النفط والغاز ومشتقاتهما نحو 35% من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات و 80% من العائدات الحكومية و90% من الصادرات.
- استغلال أمثل للفوائض المالية: تعد الإمارات العربية من أكثر دول العالم من حيث استغلال الفوائض المالية الناتجة من مبيعات النفط، حيث تعمل جاهدة للاستفادة من توافر السيولة النقدية بتوفير مستلزمات التنمية المستدامة التي تسهم في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
- المؤسسات المالية: تتوافر في دولة الإمارات شبكة جيدة من المؤسسات المالية واللازمة لتسهيل انسياب رؤوس الأموال ولخدمة المستثمرين المواطنين والأجانب.

المبحث الثاني: جهود دولة الإمارات في التنمية المستدامة.

تجسد اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بموضوع التنمية المستدامة من خلال إنشائها العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية المعنية بوضع السياسات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها، وبسن العديد من القوانين والتشريعات المتكاملة، إضافة إلى التعاون الدولي سعياً لتحقيق التنمية المستدامة، وسنتناول في هذا المبحث أهم هذه الجهود.

المطلب الأول: المدخل التشريعي والإداري لتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: المدخل التشريعي: تعتبر التشريعات والقوانين ذات أهمية كبيرة لتحقيق التوازن بين المتطلبات التنموية والمحافظة على الموارد الطبيعية، لذا عمدت دولة الإمارات على إصدار العديد من التشريعات والقوانين لتحقيق ذلك ومنها:

1 القوانين الاتحادية والقرارات الوزارية:

– القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999: يهدف إلى حماية وتنمية الثروات المائية في الدولة من خلال تنظيم عملية الصيد، ويشتمل أيضاً على الاشتراطات الواجب إتباعها لحماية وتنمية الثروة السمكية في الدولة.

– القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999 (قانون حماية البيئة وتنميتها): والذي يدعوا إلى الحفاظ على نوعية البيئة وتوازنها الطبيعي، وتنمية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع الحيوي واستغلاله الاستغلال الأمثل لمصلحة الأجيال الحاضرة والقادمة. [1]

[1] - ظاهر عبد الله علوان، مؤشرات التنمية المستدامة في أداء النظام السياسي لدولة الإمارات العربية الجهود والمبادرات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العراق، 2019/05/05م، ص 04-05.

– قرار مجلس الوزراء رقم (23) لسنة 2001: الخاص بحماية موانئ وسواحل الدولة وبحرها الإقليمي من حوادث التلوث البحري بالنفط ويهدف إلى منع السفن الأجنبية (المتهالكة)، من الاقتراب من البحر الإقليمي للدولة.

– القانون الاتحادي رقم (01) لسنة 2002: هدفه تنظيم عملية استخدام المصادر المشعة، والرقابة عليها والوقاية من أخطارها.

– القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2002: الذي يتعلق بتنظيم ومراقبة الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض المشمولة باتفاقية الاتجار الدولي.

– قرار مجلس الوزراء المرقم (12) لسنة 2006: الخاص بحماية الهواء من التلوث، إذ وضع الحدود القصوى لملوثات الهواء من مختلف المصادر الثابتة والمتحركة.

– قرار مجلس الوزراء رقم (26) لسنة 2006: الذي تم بموجبه حظر استخدام السفن وجميع أنواع الوحدات البحرية كمستودعات عائمة في نقل وتخزين مادة النفط أو أي من مشتقاتها في المناطق البحرية للدولة، إلا إذا كانت مصنفة ومعدة ومجهزة لهذا الغرض.

– القانون الاتحادي رقم (17) لسنة 2009: الخاص بحماية الأصناف النباتية الجديدة وحقوق مستنبطي النباتات وفقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية.

– القرار الوزاري رقم (30) لسنة 2016: يهدف إلى تنظيم تداول واستخدام المبيدات المحظورة والمقيدة في الدولة. [1]

– القانون الاتحادي رقم (07) لسنة 2017: الذي ينص على الإجراءات الضريبية.

– القانون الاتحادي رقم (08) لسنة 2017: الذي يتعلق بضريبة القيمة المضافة.

– القانون الاتحادي رقم (06) لسنة 2018: جاء بشأن التحكيم.[2]

2– قوانين محلية: صدرت في بعض مدن الإمارات تشريعات ونظم مماثلة إلى التشريعات الاتحادية ومنها: القانون رقم (2) لسنة 1999 بشأن المحافظة على سلامة الإنسان والبيئة الزراعية من سوء استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية في إمارة أبو ظبي، والأمر المحلي رقم (7) لسنة 2002 بشأن إدارة موقع التخلص من النفايات في إمارة دبي وغيرها.

ثانياً المدخل الإداري (المؤسسي): حرصت الدولة على إنشاء العديد من المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية المعنية بوضع الاستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة ومن أهمها:

1– اللجنة العليا للبيئة: تم إنشاءها بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم(13) لعام 1975 وتختص بوضع التشريعات والنظم الإدارية التي تحقق سلامة البيئة، وذلك عن طريق التنسيق بين الوزارات والهيئات والمنظمات التي لها علاقة أو نشاط في مجال البيئة على المستوى الوطني أو الإقليمي

[1] - ظاهر عبد الله علوان، مؤشرات التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 06.
[2] - مرسوم بقانون اتحادي رقم (19) لسنة 2018م، ص 04.

أو الدولي بهدف التوفيق بين الاحتياجات وأوجه النشاط والتعاون بينها من أجل ضمان حماية البيئة للأجيال المتعاقبة.

2- الهيئة الاتحادية للبيئة: أنشئت بموجب القانون الاتحادي رقم (7) في عام 1993 لتعنى بالشأن البيئي على المستوى الاتحادي، وحلت بذلك محل اللجنة العليا البيئية، وقد رسم القانون الاتحادي سياستها الهيئة الاتحادية للبيئة المتمثلة في:حماية وتطوير البيئة في الدولة، ووضع الخطط والسياسات اللازمة للمحافظة عليها، ومكافحة التلوث البيئي بجميع أشكاله ومنعه والحد منه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

3- وزارة التغير المناخي والبيئة: من خلال التغيير الهيكلي لحكومة دولة الإمارات في عام 2016، تم تعديل أسم وزارة البيئة والمياه التي أسست في عام 2006 ليكون أسمها الجديد وزارة التغير المناخي والبيئة، ويكون عملها بحسب قرار التأسيس هي السلطة الاتحادية للتخطيط والعمل البيئي في الدولة, وتعمل على تنمية البرامج والتشريعات والسياسات والإشراف على صيانة بيئة نظيفة للأجيال القادمة ويركز عملها على أربعة أهداف إستراتيجية هي: تعزيز الإدارة المتكاملة لاستدامة الموارد المائية، تعزيز الاستدامة البيئية، تعزيز سلامة الغذاء واستدامة الإنتاج المحلي.

4- المركز الوطني للإنتاج الأنظف(بطاقة الأداء البيئي): تم إنشائه عام 2009 في إطار سياسة الإمارات القائمة على تحقيق أقصى قدر من التوازن بين البيئة والتنمية، يهدف المركز إلى تقديم المشورة والدعم الفني لتحفيز المؤسسات الصناعية بمختلف أنواعها على تبني إستراتيجية الإنتاج الأنظف وتطبيقها في الدولة.

5- الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية: تأسست طبقاً للمرسوم بالقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2008، بشأن الموارد البشرية وتناط بها الصلاحيات والمسؤوليات العامة المتعلقة بإدارة الموارد البشرية للوزارات والهيئات الاتحادية، وتتولى مساعدة الوزارات على التنفيذ السليم للتشريعات المتعلقة بالموارد البشرية وتطبيق منظومة تشريعية متكاملة لخلق بيئة عمل محفزة تعمل على تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية لترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي.

6- مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي: يعمل المركز على توفير قاعدة بيانات غنية بالتجارب المبتكرة من دولة الإمارات ووضعها في متناول الأفراد والجهات، بما يسهم في نشر ثقافة الابتكار وترسيخها في المجتمع، و وفق هذا الإطار ترتكز الابتكارات الواردة أدناه إلى خمس فئات من الابتكار بالقطاع الحكومي هي: الابتكار في الخدمات المقدمة، الابتكار في العمل المؤسسي, الابتكار في التكنولوجيا، الابتكار في السياسات, الابتكار في الأنظمة.[1]

[1] - ظاهر عبد الله علوان، مؤشرات التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 08.

7- مركز محمد بن راشد للفضاء: تم إنشائه في 2015م لدعم الاقتصاد المستدام المبني على المعرفة والمساهمة في تنويع الاقتصاد باعتبار أن قطاع الفضاء يعد أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والابتكار التكنولوجي وبالتزامن مع هذا تم الإعلان أيضاً عن بدء العمل على مشروع إرسال أول مسار الأمل لكوكب المريخ بقيادة فريق عمل إماراتي تحت إشراف المركز في رحلة علمية تصل للكوكب في العام 2021م. [1]

كما توجد في دولة الإمارات عدد من المؤسسات غير الحكومية المعنية بالبيئة والتي تؤدي دوراً هاماً في إطلاق حملات التوعية البيئية ومنها:

1- صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية: أسس عام 2008م كمؤسسة خيرية تعمل على وهب المنح للمبادرات الفردية للمحافظة على الكائنات الحية بالإضافة لرفع مستوى الاهتمام بها، ومنذ انطلاقه قدم الصندوق أكثر من 10 ملايين دولار أمريكي لدعم 1019 مشروع وقد نجح خلال عام 2011م، في إنقاذ 88 كائناً حياً مهدداً بالانقراض من الدرجة الأولى و 71 حيواناً ونباتاً و 32 كائناً حياً غير مصنف و 16 كائناً حياً معرضاً للانقراض في مواقع مختلفة من العالم من أصل 234 مشروعاً مولها الصندوق في أكثر من 90 دولة.

2- جمعية الإمارات للحياة الفطرية: عملت منذ تأسيسها في عام 2001م، بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة على حماية التنوع الحيوي في المواقع الرئيسية على امتداد الإمارات بما يشمل الأنواع والأنظمة البيئية التي تحظى بالاهتمام في المنطقة، وتعمل على سلسة من المشاريع التي تعنى بالبصمة البيئية للإمارات.

ثالثاً: التعاون الدولي: انضمت دولة الإمارات إلى قائمة الدول في الاعتراف بالمشاكل البيئية من خلال التوقيع والمصادقة على اتفاقات بيئية مثل: اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون 1985م، بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون 1987م، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات 1989م، ثم اتفاقية التنوع البيولوجي 1992م وتليها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992م.

رابعاً: المناسبات المعنية بالتنمية المستدامة: تم تخصيص الرابع من شهر فيفري من كل عام يوماً وطنياً للبيئة في الدولة بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم (3/107) لسنة 1997م، وتتلخص أهم أهداف هذه المناسبات، بأنها تسعى للتعريف بالجهود التي تبذلها مختلف الجهات المعنية في سبيل المحافظة على البيئة وتنمية مواردها بشكل مستدام، وقد احتفلت الدولة بهذه المناسبة حتى الآن 19 مرة.

[1] - ظاهر عبد الله علوان، مؤشرات التنمية المستدامة في أداء النظام السياسي لدولة الإمارات العربية الجهود والمبادرات،مرجع سابق، ص10،09.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات والمبادرات المتبعة في تحقيق التنمية المستدامة.

شهدت دولة الإمارات العديد من الإستراتيجيات والمشاريع التي ترتبط بالتنمية المستدامة في كل جوانبها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وفي ضوء على ما تقدم تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين: الأول يتناول الإستراتيجيات المعنية بالتنمية المستدامة، أما الثاني: فيتطرق إلى المشاريع المعنية بالتنمية المستدامة.

أولاً: الإستراتيجيات المعنية بالتنمية المستدامة. [1]

يعتبر التخطيط الاستراتيجي من الوسائل الهامة التي تساعد المؤسسات في تحديد رؤاها المستقبلية، وتطبيقاً لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، قامت دولة الإمارات بصياغة استراتيجيات عديدة في مختلف القطاعات، تعمل من خلالها على تنفيذ المبادرات والمشاريع بهدف تحقيق رؤية الإمارات عام 2021م ، وأهداف الحكومة فيما يخص تلبية احتياجات المواطنين، وتطوير العمل الحكومي، بما يحقق التنمية المستدامة, وقبل التطرق باختصار لهذه الاستراتيجيات سنوضح أهم مستهدفات رؤية الإمارات لعام 2021 .

1- رؤية الإمارات عام 2021م: أطلق الشيخ محمد بن راشد رئيس الوزراء عام 2010م، رؤية الإمارات 2021م، التي يسعى من خلالها بأن تكون الإمارات العربية ضمن أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد والذي يوافق في27 سبتمبر/ كانون ثاني عام 2021، وجاء في ملخص الرؤية في ظل اتحاد قوي وآمن، يخطو الإماراتيون، متسلحين بالمعرفة والإبداع لبناء اقتصاد تنافسي منيع في مجتمع متلاحم متمسك بهويته، ينعم بأفضل مستويات العيش في بيئة معطاءة مستدامة، وقسمت عناصر الرؤية إلى ستة محاور وطنية تمثل القطاعات الرئيسية التي سيتم التركيز عليها في العمل الحكومي وأوضحت الحكومة الإماراتية المستهدفات المراد تحقيقها من كل الأجندة الوطنية للرؤية على النحو التالي:[2]

أ- مجتمع متلاحم محافظ على هويته: من خلال توفير بيئة شاملة تدمج في نسيجها مختلف فئات المجتمع وتحافظ على ثقافة الإمارات وتراثها وتعزز من تلاحمها وتماسكها المجتمعي والأسري.

ب- مجتمع آمن وقضاء عادل: تسعى أجندة الرؤية إلى أن تصبح الدولة البقعة الأكثر أماناً على المستوى العالمي، كما تحرص على تعزيز عدالة القضاة والاستمرار في ضمان حقوق الأفراد والمؤسّسات من خلال نظام قضائي فاعل.

ت- اقتصاد معرفي تنافسي: ضمن هذا المحور، سيتم العمل لجعل الإمارات في قلب التحولات العالمية لذا تواصل جهودها في الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة، عبر تشجيع الابتكار والبحث والتطوير.

[1] - ظاهر عبدالله علوان، مؤشرات التنمية المستدامة في أداء النظام السياسي لدولة الإمارات العربية الجهود والمبادرات، مرجع سابق ص06-07.
[2] - رؤية الإمارات 2021، مكتب رئاسة مجلس الوزراء، أبو ظبي: وزارة شؤون مجلس الوزراء، 2010م، ص04-08.

ث- نظام تعليمي رفيع المستوى: ركزت الأجندة على تطوير "نظام تعليمي رفيع المستوى, تستهدف بأن تكون جميع المدارس والجامعات متوفرة فيها الأجهزة والأنظمة الذكية وأن تكون هذه المناهج والمشاريع والأبحاث عبر البوابات الإلكترونية الذكية، وتهدف الأجندة بأن تكون جميع المدارس متميزة بقيادات ومعلمين مرخصين وفقاً للمعايير الدولية وأن يكون الطلبة فيها متقنين للغة العربية

ج- نظام صحي بمعايير عالمية: ستعمل الدولة على اعتماد كل المستشفيات الإمارات معايير وطنية وعالمية واضحة من ناحية تقديم الخدمات وجودة وكفاية الكادر الطبي، كما تتطلع إلى ترسيخ الجانب الوقائي، وتطوير جاهزية النظام الصحي للتعامل مع الأوبئة والمخاطر الصحية.

ح- بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة: وتسعى الأجندة لتحقيق بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة من حيث جودة الهواء، والمحافظة على الموارد المائية، وزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة وتطبيق التنمية الخضراء.

2- إستراتيجية الحكومة (2011-2013م): تضع الإستراتيجية، الأسس لتحقيق رؤية الإمارات 2021، وتحتوي على سبعة مبادئ عامة وسبع أولويات إستراتيجية وسبعة ممكنات إستراتيجية، وتتسم الأولويات والممكنات الإستراتيجية بالتركيز على المجالات الأساسية التي ستعمل الحكومة على تحقيقها ضمن الدورة الإستراتيجية 2011 - 2013م .

أ- المبادئ العامة التي ترتكز عليها الإستراتيجية: ترتكز الإستراتيجية على المبادئ العامة السبعة التي وجهت عمل الحكومة وهي كالآتي: تقوية دور الحكومة الاتحادية في وضع السياسات المتكاملة عبر النجاح في التخطيط والإنفاذ، وتعزيز التنسيق الفعال بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، وتقديم خدمات حكومية متكاملة تلبي احتياجات المتعاملين، الاستثمار في بناء القدرات البشرية وتطوير القيادات، إدارة الموارد الحكومية بكفاءة والاستفادة من الشراكات الفعالة وتبني ثقافة التميز والتركيز على منهجيات التطوير المستمر للأداء وتعزيز الشفافية ونظم الحكومة الرشيدة في الجهات الاتحادية.

ب- الأولويات الإستراتيجية (2011-2013): تمثل الأولويات الإستراتيجية المحاور السبع الأساسية وهي: مجتمع متلاحم محافظ على هويته، نظام تعليمي رفيع المستوى، نظام صحي بمعايير عالمية، اقتصاد معرفي تنافسي، مجتمع آمن وقضاء عادل، بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة، مكانة عالمية متميزة.[1]

ت- الممكنات الإستراتيجية: تمثِّل الممكِّنات الإستراتيجية السبعة الأدوات المتاحة لتحقيق الأولويات الإستراتيجية: موارد بشرية مؤهلة، خدمات تتمحور حول المتعاملين، إدارة مالية كفؤة، حكومة

[1] -رؤية الإمارات 2021، مكتب رئاسة مجلس الوزراء، مرجع سابق، ص 05.

مؤسسية رشيدة، شبكات حكومية تفاعلية، تشريعات فعالة وسياسات متكاملة، اتصال حكومي مؤثر.

3- إستراتيجية دولة الإمارات للتنمية الخضراء: أطلقت في عام 2012م، تحت شعار اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة، لتحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد أخضر منخفض الكربون يستند في تطوره إلى المعرفة والابتكار، وتتوزع هذه الإستراتيجية على ستة مسارات وهي: مسار الطاقة الخضراء، مسار الاستثمار الأخضر، مسار المدن الخضراء، مسار التغير المناخي، مسار الحياة الخضراء، ومسار التكنولوجيا الخضراء وفي عام 2015م، اعتمد مجلس الوزراء الإماراتي على آلية تنفيذ الإستراتيجية للدولة بين عام 2015 – 2030 وتتمحور آلية التنفيذ حول خمسة موجهات هي: الاقتصاد المعرفي التنافسي، التطوير الاجتماعي ونوعية الحياة، البيئة المستدامة وقيمة الموارد الطبيعية، الطاقة النظيفة وتغير المناخ، والحياة الخضراء واستخدام الأمثل للموارد.

4- الإستراتيجية الوطنية للابتكار عام 2014م: تهدف على جعل دولة الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكارا على مستوى العالم خلال السنوات السبع القادمة، وتعمل ضمن أربعة مسارات متضمنة 30 مبادرة وطنية تنفذ خلال السنوات الثلاث القادمة، كمرحلة أولى تشمل مجموعة من التشريعات الجديدة ودعم حاضنات الابتكار ومجموعة محفزات للقطاع الخاص وتغيير منظومة العمل الحكومي نحو مزيد من الابتكار.

أ- مسارات الإستراتيجية الوطنية للابتكار: تعمل ضمن المسارات الأربعة وهي: الأول يركز على إرساء بيئة محفزة للابتكار والثاني يركز على تطوير الابتكار الحكومي من خلال تحويله لعمل مؤسسي وتوجيه المؤسسات بخفض مصروفاتها بنسبة 1% لدعم مشاريع الابتكار أما الثالث يركز على دفع القطاع الخاص نحو مزيد من الابتكار والرابع يركز على بناء أفراد يمتلكون مهارات عالية في الابتكار واستحداث مواد تعليمية في المدارس والجامعات خاصة بذلك, وترسيخ ثقافة وطنية تشجع على الابتكار.

ب- قطاعات الإستراتيجية: تركز الإستراتيجية الوطنية للابتكار على 7 قطاعات وطنية لتحفيز الابتكار من خلالها وهي: الطاقة المتجددة، النقل، التعليم، الصحة، المياه، التكنولوجيا، الفضاء.

5- إستراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل: أطلقت في عام 2016، وتشمل بناء نماذج مستقبلية للقطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية والتنموية والبيئية ملائمة للسياسات الحكومية الحالية متماشية معها بالإضافة لبناء قدرات وطنية في مجال استشراف المستقبل وتطوير مختبرات تخصصية وإطلاق تقارير بحثية حول مستقبل مختلف القطاعات في الدولة، وتهدف هذه[1]

[1] - رؤية الإمارات 2021، مكتب رئاسة مجلس الوزراء، مرجع سابق، ص07.

الإستراتيجية لوضع أنظمة حكومية تجعل من استشراف المستقبل جزء من عملية التخطيط الاستراتيجي للجهات الحكومية.

6- إستراتيجية الإمارات للطاقة 2050: أطلقت في عام 2017م وهي أول إستراتيجية موحدة للطاقة في الدولة على جانبي الإنتاج والاستهلاك، وهي توازن بين الإنتاج والاستهلاك والالتزامات البيئية العالمية، وتضمن بيئة اقتصادية مريحة للنمو في كافة القطاعات، وتستهدف هذه الإستراتيجية التي تُعرف باسم (50 في50)، على الوصول بنسبة الطاقة النظيفة من مزيج الطاقة الوطني إلى النصف بحلول ذلك العام.

7- إستراتيجية الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية (2017-2021): أطلقت في عام 2017 وأهم المجالات التي ركزت عليها هي: تطوير وتطبيق أفضل النظم والسياسات في الموارد البشرية الحكومية التركيز على التحول الإلكتروني والذكي لنظم الموارد البشرية، ترسيخ ثقافة الابتكار والإبداع في مختلف المجالات البشرية، خلق بيئة عمل محفزة لرأس المال البشري للمساهمة في تحقيق رؤية الإمارات 2021م وتعزيز من مكانة الدولة عالمياً في مختلف مجالات الموارد البشرية الحكومية.

ثانياً: المبادرات المعنية بالتنمية المستدامة: هناك العديد من المبادرات التي قامت بها دولة الإمارات والتي أسهمت في تعزيز التنمية المستدامة، وسنركز على المبادرات التي تخص الطاقة المتجددة والتقنيات المستدامة ومكافحة التصحر وأهمها:

1- **مبادرة مصدر**: مبادرة إستراتيجية تأسست في عام 2006 كشركة متخصصة في مجال الطاقة المتجددة، تتخذ من أمارة أبو ظبي مقراً لها وتعمل مصدر على دمج البحوث والابتكار مع الاستثمار والتنمية المستدامة، وتعكف على تطوير الأثر الصديق للبيئة ولمواجهة تطورات نظام الطاقة، كما تعمل عبر وحداتها الخمسة المتكاملة بشكل يشجع تبادل المعرفة والخبرات المختصة وهذه الوحدات هي: [1]

أ- معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا: وهي جامعة مستقلة للدراسات العليا تعنى بالأبحاث وتركز على تطوير تقنيات الطاقة النظيفة والمستدامة، منذ تأسيسها عام 2007 تواصل جهوده المستمرة لإرساء البنية التحتية للأنشطة البحثية والتطويرية وتعمل على دمج الجانب النظري مع التطبيق العملي لتعزيز ثقافة الابتكار.

ب- مدينة مصدر: تأسست عام 2008، تعتبر من أكثر المدن استدامة في العالم، كما أنها أول مدينة كاملة تعمل بالطاقة الشمسية وكذلك أول مدينة خالية من الكربون والنفايات في العالم إذ تم

[1] - إستراتيجية الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية، 2021 – 2017م، الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية، أبو ظبي:2017، ص 02.

تصميمها على نحو يسهم في استيعاب التوسع الحضري وترشيد استهلاك الطاقة والمياه والحد من التلوث والنفايات، تتميز بتوفير خيارات نقل عام بمعدل صفر من انبعاثات الكربون.

ث- مصدر للاستثمار: تقدم هذه الوحدة الدعم المادي والخبرة الإدارية لمجموعة من الشركات التي تدير استثمارات ناجحة عالمياً ومحلياً، ويتم الاستثمار من خلال صندوقين صندوق مصدر للتقنيات النظيفة الذي أطلق في عام2006، وصندوق "دويت شه بنك مصدر" لتقنيات الطاقة النظيفة الذي أطلق في عام 2009، ويتم من خلال الصندوقين اختبار تقنيات الطاقة المتجددة في دولة الإمارات وتسويقها وترويجها.

خ- مصدر للكربون: تتولى هذه الوحدة إدارة المشروعات الهادفة إلى خفض انبعاثات الكربون, وتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة واسترداد الحرارة المفقودة إضافة إلى التقاط الكربون وتخزينه.

د- مصدر للطاقة: تعمل هذه الوحدة كمطور لمشروعات الطاقة المتجددة المخصصة للاستخدام على نطاق تجاري واسع, ومن أهم المشروعات المحلية محطة شمس ونور للطاقة الشمسية في أبو ظبي، ومزرعة توليد الرياح، ومحطة كهروضوئية في جزيرة صير بني ياس في أبو ظبي وتشارك في عدد من المشروعات العالمية، بما فيها مصفوفة لندن لتوليد الكهرباء، وفي عام 2011، تم افتتاح محطة خيما سولار للطاقة الشمسية المركزة في إسبانيا إلى جانب شركة مصدر للألواح الكهروضوئية لتصنيع الألواح الشمسية الرقيقة في ألمانيا لقد ساهمت مبادرة مصدر في تحقيق مكسب سياسي هام، وهو الفوز باستضافة مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة آريينا، وعملت المبادرة من خلال وحداتها على تطوير الخدمات في مجالات التقنيات النظيفة أهمها:

- الشبكات الذكية والمباني الذكية: من إنجازات مصدر مبادرة بوابة مباني المستقبل وهي بوابة إلكترونية تقدم للعاملين في مجال البناء في دولة الإمارات والمنطقة مصدرًا موثوقاً لاختيار وشراء مواد بناء خضراء تلبي الأهداف البيئية لمشاريعهم.
- الطاقة الشمسية: نجحت مبادرة مصدر في استغلال تطبيقات الطاقة الشمسية في مشاريع تتعلق بأنظمة المرور، وكذلك في مشاريع (السخانات الشمسية) وفي تحلية مياه البحر حيث تم إنشاء 22 محطة لتحلية المياه الجوفية عالية الملوحة، ولتبريد المباني باستخدام الطاقة الشمسية.
- الطاقة النووية: نجحت المبادرة في توفير طاقة نووية آمنة صديقة للبيئة وفعالة اقتصادياً، إذ تمكنت عام 2010 في منطقة براكة من بناء أولى محطات مفاعلات الطاقة النووية المتقدمة 1400 والتي تم تطويرها من قبل شركات الطاقة النووية الكورية. [1]

[1] - إستراتيجية الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية، مرجع سابق، ص03.

2- **مبادرات توليد الطاقة النظيفة:** إضافة لمبادرات الطاقة النظيفة التي ساهمت شركة مصدر في انطلاقها والتي تم ذكرها سابقاً، هناك مبادرة الوردة الذكية التي انطلقت في 2017م في دبي تعمل وفق أنظمة التتبع ثنائي المحور، تعمل بفعالية تزيد عن 40% بالمقارنة بأجهزة توليد الطاقة الثابتة ويمكن ربطها بالشبكة الكهربائية أو الاستفادة منها لشحن المركبات الكهربائية من خلال محطة شحن توجد فيها.

3- مبادرات تحويل النفايات إلى طاقة: تساهم هذه المبادرات في تحقيق رؤية الإمارات 2021، من ضمن أهدافها الاستفادة من النفايات في توليد الطاقة بنسبة 75%، ومن هذه المبادرات: شركة الشارقة للبيئة عام2007، والتي تعمل على تحويل النفايات إلى طاقة، وأخرى لصناعة الأسمدة العضوية من النفايات, واستحدثت حكومة رأس الخيمة هيئة إدارة النفايات لغرض إعادة تدوير المخلفات اليومية واستغلالها في إنتاج الطاقة الكهربائية، واستطاعت شركة أبوظبي الوطنية "طاقة" بناء محطة لتحويل النفايات إلى طاقة بدأ تشغيلها في العام 2017، وهي قادرة على توليد كمية من الكهرباء تكفي لسد احتياجات أكثر من 20 ألف منزل، وخفض البصمة البيئية للعاصمة أبو ظبي وتمكنت بلدية دبي من إنشاء أكبر محطة لتحويل النفايات الصلبة إلى طاقة سيتم البدء بتشغيل المحطة في الربع الثاني من 2020.

4- مبادرات ترشيد استخدام الطاقة: تساهم هذه المبادرات في خفض استهلاك الطاقة وأطلقت على مستويين:

أ- المستوى الاتحادي: أطلقت عدة مبادرات منها: وزارة الطاقة في 2014 إدارة الترشيد وكفاءة الاستخدام لتعزيز فعالية استخدامات الطاقة والحفاظ عليها، وأطلقت هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس عدة أنظمة من أبرزها النظام الإماراتي لمنتجات الإضاءة الذي يمنع استيراد أية منتجات إضاءة رديئة. وكذلك النظام الإماراتي للبطاقة الخضراء في عام 2015، الذي يمنع استيراد أية أدوات صحية بنوعيات رديئة، وفي عام 2010 وافق مجلس الوزراء الإماراتي على اعتماد معايير البناء الأخضر ومعايير البناء المستدام، وتهدف إلى جعل المباني متطابقة مع المتطلبات البيئية.

ب- المستوى المحلي: هناك العديد من المبادرات والبرامج منها: مكتب التنظيم والرقابة في أبو ظبي لخفض تكلفة استهلاك الكهرباء والمياه وفي عام 2014 جعلت بلدية دبي مواصفات المباني الخضراء إلزامية على كل المباني الجديدة في الإمارة واستحدثت هيئة كهرباء ومياه الشارقة إدارة متخصصة للترشيد وأطلقت دائرة البلدية والتخطيط في عجمان مبادرة الدائرة الخضراء من عام 2012، وتهدف إلى تقليل مخاطر التلوث البيئي وتم إطلاق برنامج نجم طاقة الإمارات هو[1]

[1] - إستراتيجية الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية،مرجع سابق، ص04.

مبادرة تهدف إلى الحد من معدل استهلاك الطاقة وخفض انبعاثات الكربون، وأستحدث مجلس أبو ظبي في عام 2008 برنامج استدامة والذي يهدف إلى تخفيض استهلاك الطاقة والمياه.

5- مبادرة مكافحة التصحر والتغير المناخي مشروع نقل الجبلين الجليديين: اهتمت الدولة بالعديد من المشاريع لمكافحة التصحر مثل إنشاء السدود لتغذية الخزانات الجوفية حيث بلغ عدد السدود في الدولة 130 سداً وكذلك زراعة الأشجار والنخيل وكان آخر هذه المشاريع مشروع نقل الجبلين الجليديين من القطب الجنوبي الذي يهدف إلى إعادة الغنى الطبيعي إلى الإمارات.[1]

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة.

تساهم المؤشرات في تقييم مدى تقدم الدولة في مجالات تحقيق التنمية المستدامة وتساهم في إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات الدولة في مجالات التنمية المستدامة وسيتناول في هذا المطلب المؤشرات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، التي تنطبق على دولة الإمارات.

أولا: المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الإمارات.

1/ الناتج المحلي الإجمالي.

يعد الناتج المحلي الإجمالي واحداً من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن الأداء الاقتصادي لبلد ما، فهو عبارة عن مجموع القيم المضافة في أنشطة الاقتصاد المعني كافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائداً أي ضرائب على المنتجات وناقصاً أي إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه دون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أي خصوم بسبب نضوب الموارد الطبيعية وتدهورها. ويتم تقدير الناتج المحلي الإجمالي إما بالأسعار الجارية، أي بالأسعار الجارية خلال الفترة نفسها، وإما بالأسعار الثابتة، أي الأسعار التي كانت سائدة خلال فترة مرجعية محددة ولتقدير الناتج المحلي الإجمالي هنا ثلاث طرق: طريقة الإنتاج وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل.

استحوذت التنمية والإصلاح الاقتصادي في الإمارات على حيّز كبير من اهتمامات القيادة السياسية والخطط الحكومية من أجل تحقيق الرقي والتطور واللحاق بالعالم المتقدم، ونتيجة لهذا الاهتمام وصلت التنمية في الإمارة إلى مراحل متقدّمة جداً وتطور الاقتصاد الوطني حتى وصل إلى مستويات عالمية، من خلال امتلاكه مقومات المنافسة للعديد من الاقتصاديات إقليمياً وعالميا وحقق الاقتصاد المحلي موقعاً ريادياً ضمن قوائم تصنيف الأداء والتنافسية والمناخ الاستثماري الأكثر تميزاً نتيجة السياسات الرشيدة للقيادة العليا والتي تسهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمارات العالمية، وتساهم في استقطاب الشركات من التخصصات كافة ومن مختلف أنحاء العالم.[2]

خلال الأعوام ما بين 2010 – 2019م، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة (بالأسعار الجارية) بنسبة 45.3 % وفي الفترة ما بين 2018 إلى 2019م، انخفض إجمالي الناتج

[1] - إستراتيجية الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية،مرجع سابق، ص05.
[2] - مركز الإحصاء أبوظبي، مؤشرات التنمية المستدامة 2018، نوفمبر 2018، ص 05.

المحلي بنسبة 0.3% من 1,550,585 مليون درهم إلى 1,546,645 مليون درهم، وذلك بسبب في انخفاض النفط بنسبة 3.9%.

أما فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي، باستثناء مساهمة النفط، فقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة زيادة بنسبةّ 58.2% خلال الأعوام ما بين 2019 – 2010، وارتفاع بنسبة 0.1% بين عامي 2018 و 2019 من 1,147,650 مليون درهم إلى 1,159,589 مليون درهم.

وتظهر أرقام الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الثابتة 2010 زيادة بنسبة 39.7% خلال الأعوام من 2010 وحتى 2019 خلال العامين 2018 و 2019، كان معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 1.7% من 1,461,737 مليون درهم إلى 1,486,261 مليون درهم. [1]

الشكل رقم (05): الناتج المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة (بالأسعار الجارية و الثابتة باستثناء قطاع النفط) من 2010-2019م.

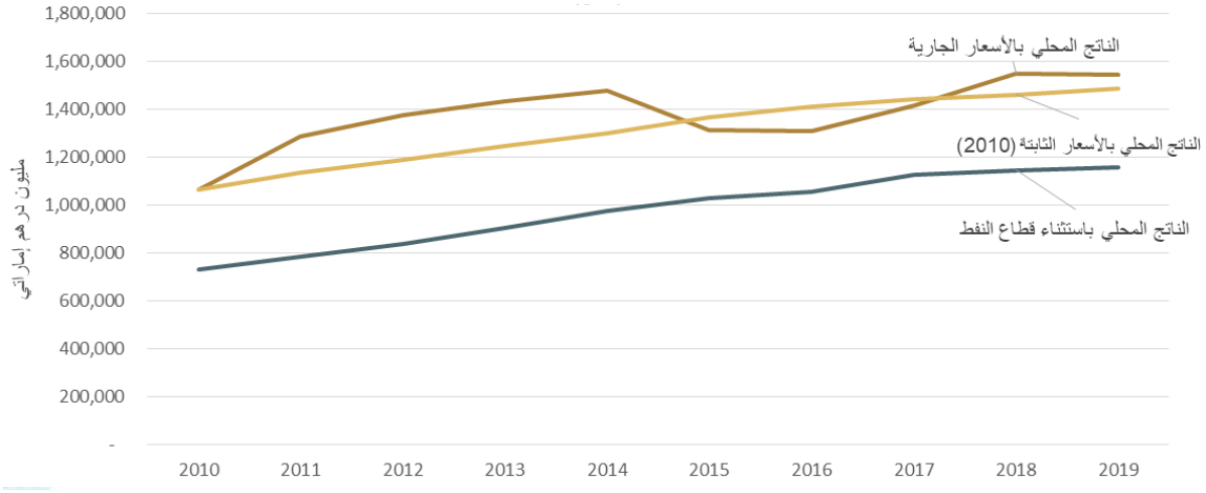

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.

2/ مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

في ظل الجهود المكثفة التي بذلتها إمارة أبوظبي في مسيرتها التنموية وفي مختلف أوجه الاقتصاد، برزت القطاعات غير النفطية كركيزة أساسية في عملية التنمية الاقتصادية ولعبت دوراً مهماً في هيكل الناتج المحلي الإجمالي. إن قراءة واقع اقتصاد إمارة أبوظبي وآفاقه تؤكد أن هذا الاقتصاد، الذي قطع أشواطاً بعيدة في النمو وأحرز درجة كبيرة من التطور والتنوّع في غضون فترة قصيرة، يتحرّك من قوة إلى قوة في ظل توافر إدارة حكيمة تستفيد من التجارب الماضية في سعيها إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة وقد انعكس ذلك من خلال ما شهده اقتصاد إمارة أبوظبي في السنوات الماضية من إقامة وتبنّي مشاريع كبرى انطوت على رؤية عملية وقراءة دقيقة للآفاق جعلت من الاقتصاد المحلي محط أنظار المستثمرين من مختلف أنحاء العالم ونقطة مهمة لإقامة الصفقات التجارية الكبرى.

[1] – الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء(FCSA UAE)، **الحسابات القومية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019م**، ص04.

وتشير النتائج إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للقطاع غير النفطي عام2017 بلغ 533,656 مليون درهم بنسبة نمو بلغت 2.8% عن عام 2016، مشكلة بذلك ما نسبته 64.1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقابل 35.9% للقطاع النفطي لعام 2017 .[1]

جدول رقم (03) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب القطاع(مليون درهم)

السنة	القطاعات الغير نفطية	قطاع النفط	الناتج المحلي الإجمالي
2012	393.508	516.214	909.721
2013	423.950	507.824	931.773
2014	474.676	485.469	960.146
2015	505.424	273.078	778.501
2016	519.248	241.148	760.396
2017	533.656	298.814	832.470

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مركز الإحصاء أبوظبي.

3/ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي الناتج المحلي مقسوماً على عدد السكان في منتصف العام.

في عام 2019م بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية 162.7 ألف درهم. في حين بلغت القيمة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام 2010م 156.4 ألف درهم.

وخلال الفترة الممتدة بين 2010م و 2019م، لوحظت تحقيق زيادة بنسبة 26.4% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية وبلغت الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الثابتة 2010م ما نسبته 21.2%.

4/ الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد بات الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل مصدراً مهماً لديمومة التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية على المدى البعيد، وذلك عند نجاح الدولة في استقطاب الاستثمارات النوعية التي تخدم الأهداف الحقيقية لمتطلبات التنمية وفي الأمارات العربية، التي تسعى إلى تقليل اعتمادها على النفط، فإن هناك ضرورة ملحّة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية كوسيلة من وسائل التنويع الاقتصادي ونقل التكنولوجيا الحديثة.

وقد نجحت في توسيع قاعدة المشاركة في العمليات التنموية الإنتاجية، وتوفير الخدمات التي تسهم في نمو النشاط الاقتصادي، وذلك لإعطاء الدور المناسب الذي يمكن أن تقوم به أنشطة الاستثمار الخاص

[1] - مركز الإحصاء أبوظبي، مؤشرات التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص07.

المحلي والأجنبي، كما أن الخطط والاستراتيجيات التي تبنّتها إمارة أبوظبي مؤخراً، خاصة رؤية أبوظبي 2030، ترسم دوراً كبيراً للاستثمارات المحلية والأجنبية في مشروعات التنمية المستقبلية بمختلف أحجامها وأنواعها.

ودلت البيانات إلى أن هناك نمو في إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في إمارة أبوظبي مازال في وتيرة التزايد منذ عام 2009، حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي 108,045 مليون درهم في نهاية عام 2017 بمعدل نمو سنوي بلغ 12.2% منذ عام 2009، وارتفع لتصل نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 13% لعام2017.[1]

جدول رقم (04) الاستثمار الأجنبي المباشر في إمارة أبوظبي(مليار درهم)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار درهم)	نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %
2012	60.898	6.7
2013	71.931	7.7
2014	81.112	8.4
2015	88.095	11.3
2016	100.887	13.3
2017	108.045	13

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مركز الإحصاء أبوظبي.

5/ معدلات التضخم.

معدل التضخم هو متوسط نسبة التغير في أسعار المستهلك بين فترتين زمنيتين تدعى الفترة الأولى فترة الأساس والثانية فترة المقارنة. ويعتمد حساب معدل التضخم على الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على الأثر السلبي للتغير في الأسعار في فئات المجتمع المختلفة، خاصة أصحاب الدخول والأجور المحدودة بصفة عامة. وعموماً فإن معدلات التضخم التي تتجاوز 5% تشكل خطورة مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. وبمقارنة معدل التضخم بسعر الفائدة على المدخرات يمكن الاستدلال على ما إذا كان سعر الفائدة الحقيقي سالباً أم موجباً، وغني عن البيان ما لسعر الفائدة الحقيقي من أثر على ميل الأفراد إلى الادخار.

لقد ظلت الحكومة ترصد تطورات الأسعار القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم بشكل سنوي منذ عام 1977م، وبدأ مركز الإحصاء أبوظبي بتجميع هذه المؤشرات ونشرها شهريا منذ عام 2008 وقد شهدت الإمارة طوال العقود الماضية حالة من الاستقرار النسبي في الأسعار، تخللتها قفزات في معدلات التضخم في سنوات معدودة وبشكل عام، فإن أسباب ارتفاع الأسعار في الإمارة ترجع إلى زيادة تكلفة

[1] - مركز الإحصاء أبوظبي، مؤشرات التنمية المستدامة 2018، نوفمبر 2018، ص09.

الإنتاج وارتفاع الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر من ارتفاع العرض، كما تأتي أيضاً من ارتباط سعر صرف الدرهم بالدولار وسياسة سعر الفائدة وارتفاع أسعار السلع المستوردة.

الشكل رقم (06) معدلات التضخم السنوية في الإمارات العربية (%)

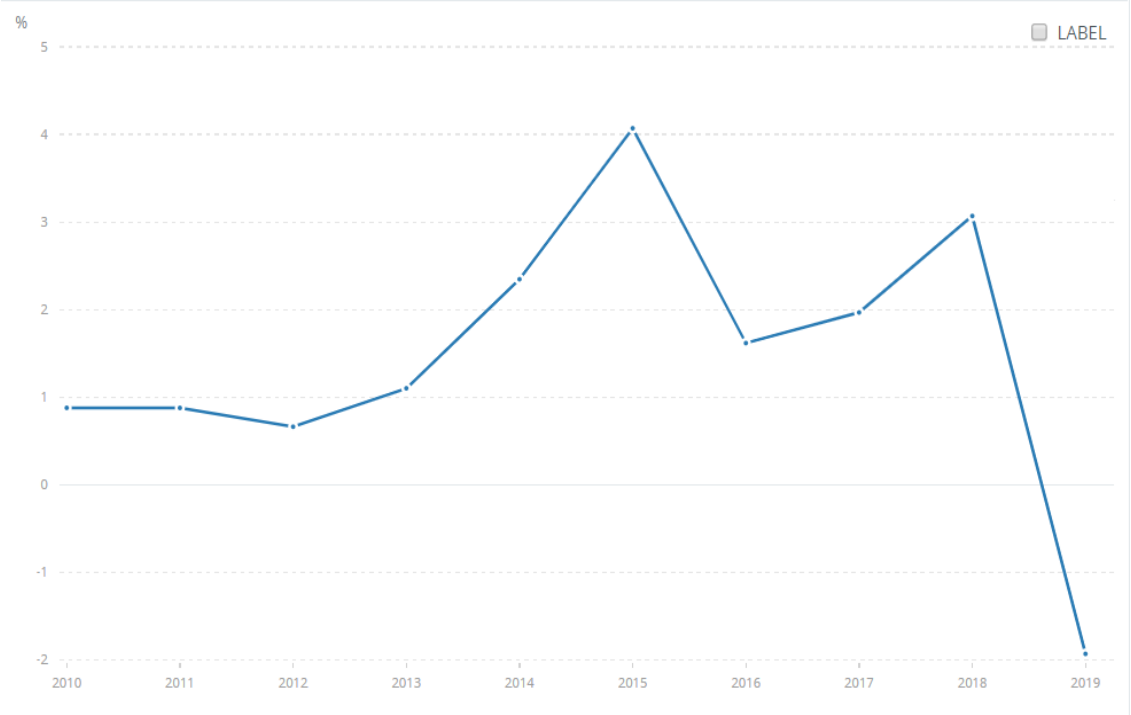

المصدر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة(%)	0.9	0.9	0.7	1.1	2.3	4.1	1.6	2	3.1	-1.9

توضح البيانات من خلال المنحنى أعلاه أن معدلات التضخم السنوية في الإمارات العربية كانت في تزايد ملحوظ من عام 2010 إلى عام 2015م لتصل نسبة التضخم إلى 4.1% وهي القيمة الدنية في هذه الفترة، أما فيما يخص الأعوام الأخيرة فنلاحظ تراجع وانخفاض خلال فترة 2015-2016م لتصل إلى 1.6% ثم تعود إلى الزيادة من عام 2016 إلى 2018م لتسجل نسبة 3.1% في 2018م، وفي الأخير نلاحظ تراجع وانخفاض سريع في نسبة التضخم في البلد حيث سجلت نسبة 1.9-% في عام 2019م.[1]

6/تقنية المعلومات والاتصالات.

لقد أدّى سعي إمارة أبوظبي المتواصل نحو تنمية شاملة ومستدامة إلى إنشاء واحدة من أفضل البنى التحتية المتطورة في العالم، حيث تمكّنت أبوظبي خلال فترة زمنية قصيرة من تشييد بنية أساسية متينة من شبكات الاتصالات المتقدّمة والمواصلات. وبغية مواكبة الثورة التقنية، فقد أطلقت حكومة أبوظبي

[1] https://www.data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2019&locations=AE&start=2009,17/05/2020,h12:30.

إستراتيجية وطنية طموحا لدفع جهود التنمية في البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات، وتشجيع الاستثمارين المحلي والأجنبي في قطاع التقنيات المتطورة.

وتشير البيانات إلى أن نشاط الاتصالات شهد نمواً ملحوظا في العقد الثاني من الألفية الثالثة، حيث ارتفع عدد مشتركي خطوط الإنترنت الثابتة ليصل إلى 12 مشتركاً لكل 100 من السكان في عام 2017 وعدد مشتركي الهاتف المتحرّك، حيث أصبح 166 مشتركاً لكل 100 من السكان، وكانت نسبة تغطية شبكة الهاتف المتحرك 100% في عام 2017، وقد ساهم نشاط تقنية المعلومات بما نسبته 2.8 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017.

جدول رقم (05) مؤشرات تقنية المعلومات والاتصالات.

المؤشرات	عدد مشتركي خطوط الإنترنت الثابتة لكل100 من السكان	عدد مشتركي خطوط الهاتف الثابت لكل 100 من السكان	عدد مشتركي خطوط الهاتف المتحرك لكل 100 من السكان	نسبة السكان الذين تشملهم تغطية شبكة الهاتف المتحرك
2012	11	17	189	100
2013	12	17	197	100
2014	12	19	199	100
2015	12	16	186	100
2016	12	15	146	100
2017	12	15	166	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مركز الإحصاء أبوظبي.

7/ مؤشرات التجارة الخارجية.[1]

تم اعتماد المبادرة الوطنية لتنمية الصادرات من قبل المجلس الوزاري للخدمات بموجب القرار رقم (3 / 1 خ / 3) لسنة 2015، وتستند في رؤيتها على رؤية وزارة الاقتصاد، المنبثقة من رؤية حكومة الإمارات 2021، وتتماشى مع أهداف السياسة التجارية للإمارات.

تهدف المبادرة إلى تعزيز المكانة التجارية للدولة عالمياً، وذلك من خلال تنفيذ الآليات المحددة والتي تقع على عاتق الجهات الاتحادية والمحلية على حد سواء وخاصة فيما يتعلق بالأوضاع التي شهدها العالم مؤخراً من القرارات ذات العلاقة بالرسوم الجمركية والحروب التجارية بين الدول والتي تشمل فرض رسوم مرتفعة على واردات بعض الدول.

تقوم هذه المبادرة على مشاركة كافة الجهات الاتحادية والمحلية المعنية وذات علاقة مباشرة في استشراف مستقبل الصادرات الإماراتية وتحقيق نمواً في الصادرات السلعية غير النفطية عبر تضافر جهود الجهات التي تتشارك في تنفيذ هذه المهمة، خاصة و أن تطورات البيئة الاقتصادية العالمية فرضت مجموعة

[1] - التقرير الاقتصادي السنوي 2018، مرجع سبق ذكره، ص28.

متنامية من التحديات التي تمثلت أقواها في ضرورة تعزيز قدرات الدول على توليد الدخول و ضمان استمرارية النمو.

في ضوء ما يملكه الاقتصاد الإماراتي من مميزات و إمكانيات استثمارية متعددة ومتنوعة، يأتي دور المبادرة الوطنية لتنمية الصادرات غير النفطية للمساهمة والعمل على تنمية الإمكانيات التصديرية المتوفرة حالياً للهيكل التصديري للدولة عبر التوسع الأفقي والعمودي في الصادرات للجانب السلعي والجغرافي، وزيادة نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (06) التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2011 – 2017 (القيمة مليار درهم إماراتي)

السنة	الواردات	الصادرات الغير نفطية	إعادة التصدير	إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية	النمو السنوي لإجمالي التجارة
2011	831	126	348	1.305	.
2012	920	186	400	1.506	%15
2013	967	169	443	1.579	%5
2014	992	158	456	1.606	%2
2015	952	185	418	1.556	%3
2016	1.002	197	400	1.599	%3
2017	979	190	443	1.612	%1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي 2018م.

- خلال العام 2018، بلغ إجمالي تجارة الدولة الخارجية (الغير النفطية) ما قيمته 1,536,082 مليون درهم، في حين انخفضت واردات الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الممتدة ما بين 2017–2018 بما قيمته (47,985 مليون درهم)، أي ما نسبته (5.3–%)، وتُعد الصين أكبر شريك تجاري غير نفطي لدولة الإمارات وبلغت قيمة التعاملات بين الدولتين (158,387 مليون درهم) والتي تمثل (10.3%) من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية.
- تصدرت تجارة اللؤلؤ والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة ومصنوعاتها فصل السلع المستوردة في عام 2018 من حيث القيمة، وبلغت (198,877 مليون درهم أو 22.1%) من إجمالي الواردات.[1]
- خلال عامي 2017 و2018، ارتفع إجمالي الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة بما قيمته (56,254 مليون درهم، أي 8.8%)، و تصدرت تجارة اللؤلؤ والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة ومصنوعاتها فصل السلع التصديرية للدولة خلال عام 2018 من حيث القيمة

[1] - تقرير التجارة الخارجية (غير النفطية) لدولة الإمارات العربية المتحدة 2018، ص 01،02.

والتي بلغت (168,484 مليون درهم)، أي ما نسبته (26.4%) من إجمالي صادرات الدولة غير النفطية.

- إجمالي التجارة (غير النفطية): يمثل إجمالي التجارة (الغير النفطية) لدولة الإمارات العربية مجموع واردات الدولة وإجمالي الصادرات غير النفطية (والذي يشمل الصادرات غير النفطية والبضائع المُعاد تصديرها). وخلال عام 2018، بلغ حجم إجمالي التجارة غير النفطية للدولة (1,536,082 مليون درهم). وشكّلت الواردات ما نسبته (58.5%) مقارنة مع نشاط إعادة التصدير (28.1%) والصادرات غير النفطية بنسبة (13.4%).

الشكل رقم (07): إجمالي التجارة (غير النفطية) لدولة الإمارات العربية المتحدة 2018م.

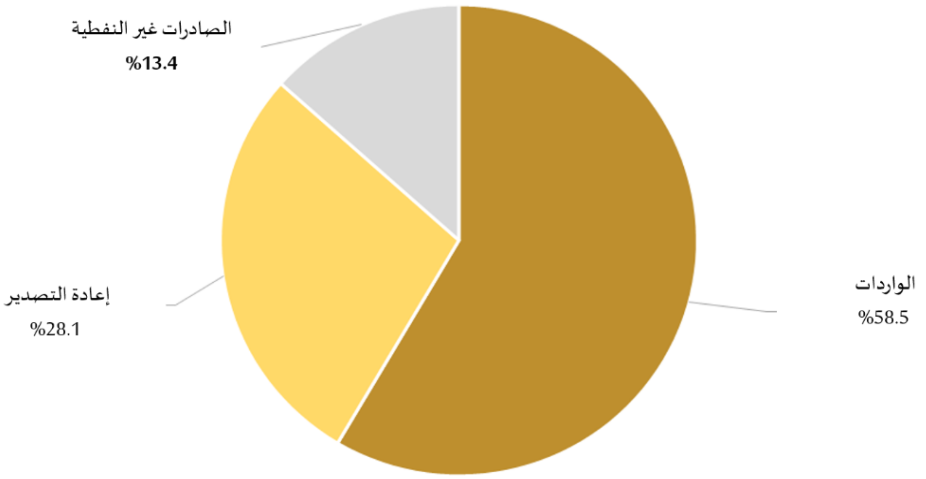

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.

- خلال عامي 2017 و2018، ارتفع إجمالي التجارة غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة (0.5% بقيمة 8,268,مليون درهم).
- تظهر البيانات الشهرية لعامي 2017 و2018 أن نشاط الاستيراد بلغ أعلى مستوى له في شهر ديسمبر 2017 (87,343 مليون درهم)، في حين حقق نشاط إعادة التصدير أعلى مستوىً له في شهر أبريل 2018 (40,137 مليون درهم)، وبلغت الصادرات غير النفطية أعلى مستوى لها في شهر سبتمبر 2018 (18,907 مليون درهم).
- تظهر البيانات الشهرية لعامي 2017 و2018 في الشكل (08) أن نشاط الاستيراد بلغ أعلى مستوىً له في شهر ديسمبر 2017 (87,343 مليون درهم)، في حين حقق نشاط إعادة التصدير أعلى مستوى له في شهر أبريل 2018 (40,137 مليون درهم)، وبلغت الصادرات غير النفطية أعلى مستوى لها في شهر سبتمبر 2018 (18,907 مليون درهم).[1]

[1] - تقرير التجارة الخارجية،مرجع سابق، ص 02،03.

الشكل رقم (08): مستويات نشطات الواردات وإعادة التصدير والصادرات الغير نفطية لدولة الإمارات العربية من جانفي 2017 إلى ديسمبر 2018م

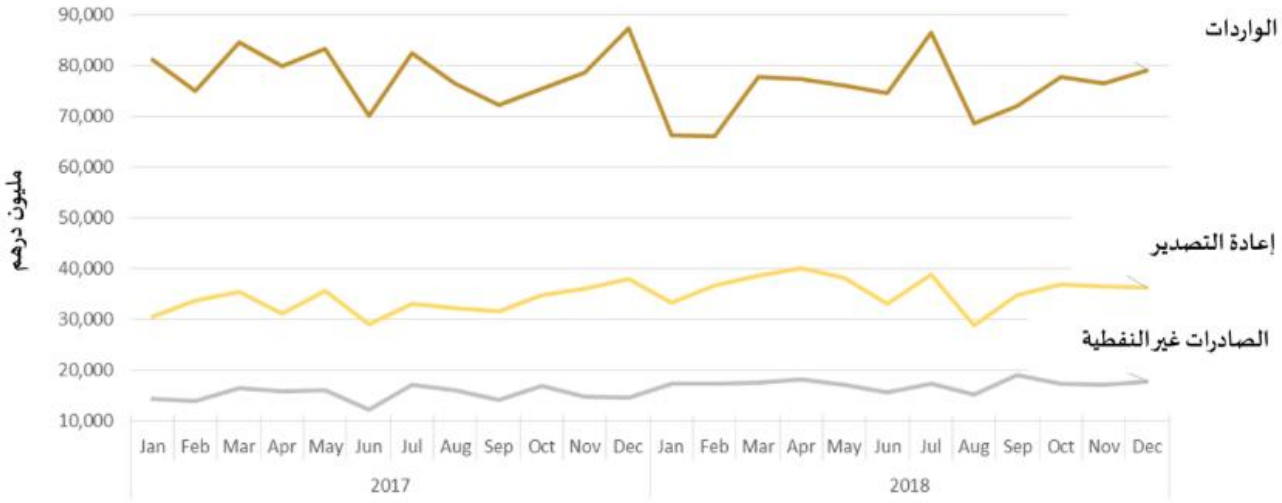

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الإمارات.

1/ السكان. [1]

يستحوذ موضوع السكان على اهتمام متزايد من قبل المهتمّين بمجالات التنمية المستدامة، لما له من تأثير مباشر في جوانب التنمية المختلفة. وقد ظلت العلاقة بين السكان والتنمية منذ حقب زمنية بعيدة محط اهتمام المفكرين، كما استحوذت هذه العلاقة على مساحات كبيرة في أروقة المؤتمرات الدولية الكبرى، حيث تنبع أهمية موضوع السكان من ارتباطه المباشر بجميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة كما يعد موضوع السكان وخصائصهم من الموضوعات المهمة التي تقدم رؤية متوازنة تحقق النجاح لخطط التنمية وبرامجها الآنية والمستقبلية، من منظور استراتيجي يلبي حاجات الأجيال الحالية، ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة ومطالبهم من جانب آخر، فإن قضية السكان بالنسبة إلى دولة الإمارات تمثل دون شك أحد أبرز التحديات القائمة وأهمها في أبعادها الاجتماعية والثقافية والأمنية، إضافة إلى تأثيرها في مستقبل التنمية برمتها، وقد أدت الزيادة الكبيرة للسكان في الإمارات خلال نصف القرن الماضي إلى ارتفاع معدل النمو السكاني بصورة كبيرة جداً. وتبين البيانات أن عدد سكان الإمارات العربية المتحدة قد بلغ 9,771,000 ألف نسمة في منتصف عام 2019 وهذا حسب تقدير الأمم المتحدة، حيث يشكل المهاجرون 87.9 % من إجمالي السكان، وكانت نسبة الذكور تصل إلى 2,331,800 من إجمالي السكان، في حين كانت نسبة الإناث تصل إلى 1,024,100 لدى المواطنين. من ناحية جغرافية يتمركز 62.1% من سكان الإمارة في منطقة أبوظبي تليها منطقة العين 26.4 % ويسكن في منطقة الظفرة 11.5%.

[1]-10:24 https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/ae.html, 16/05/2020,h

2/معدل النمو السكاني.

معدل النمو السكاني هو الفرق بين الزيادة الكلية التي طرأت على السكان بين بداية السنة ونهايتها وعدد السكان في منتصف السنة، ويعبر عنها رياضياً على النحو التالي:

معدّل النمو السكاني = معدل الزيادة الطبيعية + صافي معدل الهجرة.

وتشير البيانات إلى أن معدل النمو السنوي لإجمالي السكان بلغ في المتوسط 5.6% خلال 2010 إلى 2016 ويعد هذا المعدل من بين أعلى معدلات النمو السكاني في العالم. وقد قدر معدل النمو السكاني ب1.49% في هذه السنة (2020) ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو السكاني للسكان غير المواطنين يتأثر بعدة عوامل أهمها العامل الاقتصادي.[1]

3/ الكثافة السكانية.

الكثافة السكانية هي أحد مؤشرات التنمية المستدامة التي أقرتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث يستخدم هذا المؤشر لقياس معدل وجود السكان في منطقة ما، ففي حالة الدول يتم التعبير عن الكثافة السكانية نسبة للمساحة الكلية للدولة، وتستخدم أيضا للمدن وأي مناطق جغرافية مأهولة بالسكان فالكثافة السكانية هي عدد السكان في منتصف العام مقسوماً على المساحة الكلية المقاسة بالكيلومترات المربعة ويستند مؤشر مجموع السكان إلى تعريف مبني على الأمر الواقع للسكان، يحصي كل السكان بصرف النظر عن الوضع القانوني أو الجنسية، ويستبعد من مساحة الدولة الأراضي الواقعة تحت المسطحات المائية الداخلية مثل الأنهار والبحيرات وغيرها.

تمثّل مساحة إمارة أبوظبي نحو 87% من المساحة الكليّة لدولة الإمارات العربية المتحدة باستثناء الجزر، بينما تتضمن المياه الساحلية لإمارة أبوظبي نحو 200 جزيرة وبناءً على بيانات آخر تعداد سكاني تم إجراؤه على المستوى الاتحادي للدولة، فقد استحوذت إمارة أبوظبي على أكثر من ثلث إجمالي سكان دولة الإمارات.

4/القوى العاملة[2].

تشمل القوى العاملة جميع الأفراد (15 سنة فأكثر) سواء كانوا مشتغلين أو عاطلين عن العمل. ويقصد به الفرد الذي يبلغ من العمر 15 سنة فأكثر ويعمل لحسابه الخاص أو زاول عملا لدى الغير سواء كان فرداً أو شركة أو منشأة أو إدارة حكومية ويتقاضى أجراً مقابل ذلك.

يلقى موضوع القوى العاملة اهتماماً متزايداً على المستويين الرسمي والشعبي باعتباره إحدى أهم القضايا المرتبطة بحاضر التنمية ومستقبلها، حيث إن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتم دون العنصر البشري المؤهل القادر على تحقيق التنمية بجوانبها المختلفة. استنادا إلى قاعدة بيانات البنك الدولي وتقديرات منظمة العمل الدولية تطور إجمالي القوى العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة من نحو

[1] - https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/ae.html, 16/05/2020, h10:24.

[2] - التقرير الاقتصادي السنوي 2018، مرجع سابق، ص50،51.

8.6415 ألف عام 2016 إلى 2.6447 ألف عام 2017 من إجمالي عدد السكان في سن 15 عام فما فوق، وتطور معدل المشاركة في القوة العاملة الذكور (من إجمالي عدد السكان الذكور في سن 15 عاما وما فوقها) من نحو 3.93 %عام 2016 إلى 8.92% عام 2017 ،كما تطور معدل المشاركة في القوة العاملة الإناث(من إجمالي عدد السكان الإناث في سن 15 عاما وما فوقها) من نحو 9.41 %عام 2016 إلى 6.41 %عام 2017 ،وتطور معدل المشتغلين (من إجمالي السكان في سن 15 عام وما فوق) من نحو1.79 %عام 2016 إلى 3.78 %عام 2017 ،وتراجع معدل البطالة الإجمالي (من إجمالي القوة العاملة) بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى نحو 7.1 %عام 2017 عن مستواه البالغ 64.1 %عام2016، وطبقا لنفس التقديرات ظل معدل بطالة الذكور (% من إجمالي قوة العمل الذكور) ثابتا عند مستوى 3.1 % خلال عامي2016 و 2017 ،بينما تطور معدل بطالة الإناث (% من إجمالي قوة العمل الإناث) من 2.4 %عام 2016 إلى 4.4 %عام 2017.

5/ معدل البطالة.

ويعبر معدل البطالة عن عدد الأشخاص الذين يبلغون من العمر 15 عاماً فأكثر وقادرين على العمل وباحثين عنه وراغبين فيه، كنسبة مئوية للمتعطلين عن العمل من مجموع القوى العاملة للنشاط الاقتصادي.

معدّل البطالة = عدد الأشخاص العاطلين عن العمل ÷ (عدد الأشخاص العاطلين عن العمل + عدد المشتغلين).[1]

الشكل رقم (09) معدل البطالة حسب النوع

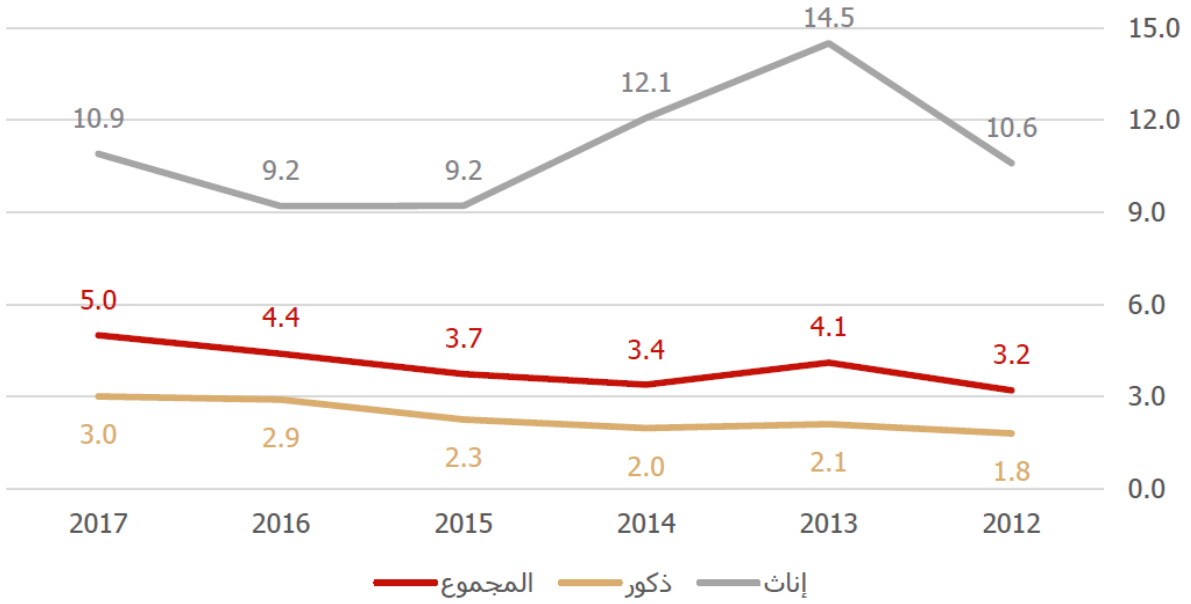

المصدر: مركز الإحصاء أبوظبي

[1] -مركز الإحصاء أبوظبي، مؤشرات التنمية المستدامة مرجع سبق ذكره، ص23.

وكما تبين البيانات، فقد شهدت معدلات البطالة ارتفاعا في عام 2017 ليصل إلى 5%، وكان معدل البطالة للإناث قد شهد ارتفاعا ملحوظا في ذات العام ليصل إلى 10.9%، فيما كان الارتفاع طفيفا لدى الذكور.

7/ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

هو نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف طفل يولدون أحياء، أي هو احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة ودون السنة الخامسة من العمر، حيث يبين هذا المؤشر درجة الاهتمام برعاية صحة الأطفال.

تعدّ الإمارة من أكثر المناطق تقدماً فيما يتعلق بمؤشر معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ألف مولود حي، حيث بلغ هذا المعدل 8.5 في عام 2017. وهو لدى غير المواطنين (7.8) أقل منه لدى المواطنون (9.4). معدل وفيات الأطفال دون الخامسة يساوي:[1]

$$\frac{\text{عدد وفيات الأطفال الذين تبلغ أعمارهم أقل من 5 سنوات}}{\text{عدد المواليد الأحياء خلال السنة}} \times 1000$$

جدول رقم (07) معدل وفيات الأطفال دون الخامسة(لكل 1000 من المولودين أحياء)حسب الجنسية.

السنة	مواطنون	غير مواطنين
2012	3.9	7.4
2013	8	8
2014	11.5	8.4
2015	10.2	8.2
2016	9.7	8.2
2017	9.4	7.8

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مركز الإحصاء أبوظبي.

8/ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة.

بدأ الإدراك مبكرا لدى القيادة العليا بأن المهارات البشرية ورأس المال الفكري عوامل أساسية وحاسمة في تعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للأمم، ومكونات حيوية لاقتصاد المستقبل ومفاتيح النمو الناجح وقد شكل هذا الإدراك الواعي بقيمة الإنسان محور ارتكاز استندت إليه خطط التنمية الشاملة وبرامجها، حيث تنظر الإمارة إلى المواطن باعتباره رأس مالها الحقيقي ووسيلتها الأهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ولذلك فهي تحرص على توفير أدوات العلم والمعرفة وقنواتهما بكل الوسائل وتذلّل كل العقبات التي تعترض هذا الطريق.

[1] -مركز الإحصاء أبوظبي، مؤشرات التنمية المستدامة مرجع سابق، ص26.

إن التطورات الملحوظة والمتلاحقة التي شهدها التعليم في الإمارة خلال السنوات الماضية انعكست بشكل مباشر في مستويات القراءة بين الإناث والذكور من السكان البالغين (15 عاماً فأكثر) حيث بلغت 94.2 % لدى الذكور و 91.6 % لدى الإناث في عام 2017. وكانت معدلات القراءة لدى المواطنين أعلى من غير المواطنين وبمعدل 95.4 % لدى المواطنين مقابل 92.9 % لغير المواطنين.

جدول رقم (08) نسب القراءة % بين السكان 15 سنة فأكثر حسب الجنسية والنوع.

الجنسية والنوع	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ذكور	95.8	96.2	96.5	96.7	97.5	97.8
إناث	90.5	91.4	91	91.5	94	92.9
مواطنون	93.2	93.8	93.7	94.2	95.8	95.4
ذكور	88.9	91.8	92.9	92.2	94.1	93.7
إناث	92.9	94	94.1	92.9	90.7	91.2
غير مواطنين	89.8	92.3	93.1	92.4	93.1	92.9
ذكور	89.7	92.2	93.2	92.7	94.4	94.2
إناث	92.2	93.2	93.2	92.5	91.4	91.6

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مركز الإحصاء أبوظبي.

ثالثا: المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في الإمارات.

استهلاك الكهرباء.

يلعب قطاع الكهرباء دوراً أساسياً في خطط النمو الاقتصادي للإمارة، حيث يعمل القطاع على توفير الخدمات الضرورية لدعم عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي في الإمارة. ونتيجة الطلب المتزايد والتوسّعين العمراني والصناعي اللذان تشهدهما الإمارة، فقد بلغ استهلاك الكهرباء في عام 2017 ما يقارب 60,158 جيجاواط/ساعة حيث ارتفع بنسبة 13.8% عن عام 2014 وبلغ نصيب الفرد من الكهرباء 20.8 ميجاوات/ساعة في السنة.

جدول رقم (09) استهلاك الكهرباء حسب الإقليم

ميجا واط / ساعة.

السنة	الاستهلاك الكلي	أبوظبي	العين	الظفرة
2012	47,116,826	29,237,489	9,816,642	8,062,695
2013	49,266,569	30,560,312	9,736,976	8,969,281
2014	52,841,037	32,575,456	10,390,745	9,874,836
2015	58,735,825	34,850,296	11,025,323	12,860,206
2016	59,286,141	34,760,574	10,733,791	13,791,776
2017	60,158,705	35,768,512	11,107,187	13,283,005

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مركز الإحصاء أبوظبي.

وقد كان نصيب أبوظبي من كمية الاستهلاك 59.5% من إجمالي الاستهلاك لعام 2017 ، مقابل 18.5% لإقليم العين و 22% للظفرة.

جدول رقم (10) التوزيع النسبي لاستهلاك الكهرباء حسب القطاع(%)

القطاع	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المنزلي	30.5	29.9	29.4	26.9	25.6	26.8
التجاري	29.8	30	30.2	48.2	52.1	48.2
الحكومي	23.9	24.1	24.7	9.3	6.6	8.1
الزراعة	6.1	5.6	5.4	5.7	5.7	5.7
الصناعة	9.3	9.7	10	9.7	9.8	11.2
أخرى	0.3	0.7	0.4	0.3	0.1	0.1
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مركز الإحصاء أبوظبي.

ويتوزع استهلاك الكهرباء على مختلف القطاعات في الإمارة، ويستهلك القطاعان المنزلي والتجاري النصيب الأكبر من الكهرباء بنسبة تصل إلى ما يقارب 75% من إجمالي استهلاك الكهرباء في إمارة أبوظبي.

الشكل رقم (10) التوزيع النسبي لاستهلاك الكهرباء حسب القطاع 2017م

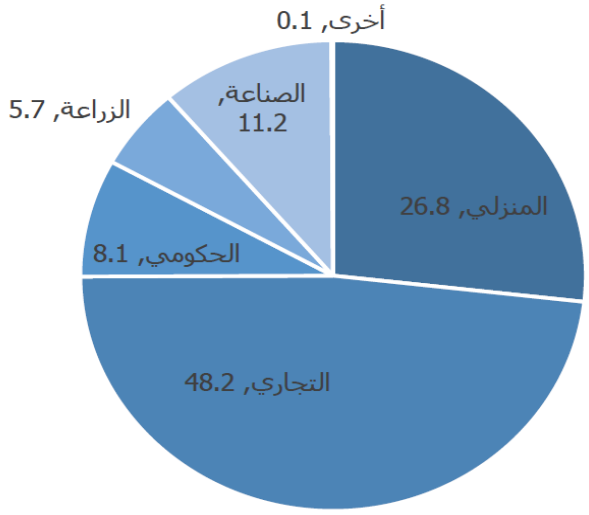

2/استهلاك المياه.[1]

الماء هو عصب الحياة والركيزة الأساسية الأولى التي تقوم عليها التنمية المستدامة. وتعتبر إمارة أبوظبي من المناطق التي تقع تحت خط الفقر المائي، والذي يبلغ 1000 متر مكعب للفرد في العام، وتعدّ

[1] -مركز الإحصاء أبوظبي، مؤشرات التنمية المستدامة مرجع سابق، ص28.

الظروف المناخية جزءاً كبيراً من هذه المشكلة، حيث لا يتعدى متوسط المطر السنوي 120 مليمترا، بينما تبلغ نسبة المياه المفقودة بسبب التبخر نحو 75% من مجموع كميات الأمطار السنوية.

لذا فقد أدركت إمارة أبوظبي مبكرا أن مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها تتطلب موارد مائية عذبة تفوق كثيرا إمكانياتها من المياه الجوفية المتاحة، حيث أد ت الزيادة السكانية والتوسّع في المشروعات الزراعية والصناعية إلى زيادة الطلب على المياه العذبة بشكل متسارع، الأمر الذي أدى بدوره إلى التوسع في تحلية مياه البحر لسد العجز المائي وتخفيف حدة الضغط على خزانات المياه الجوفية.

وتشير البيانات إلى أن إجمالي المياه المحلاة المتوفرة في أمارة أبوظبي بلغت 126,121 مليون جالون بريطاني في عام 2019، في حين بلغت كمية الاستهلاك 115,386 مليون جالون بريطاني، أي بنسبة 99% من إجمالي المياه المحلاة المتوفرة.

كما بلغ الاستهلاك اليومي حوالي 816,580 جالون في عام 2019.

3/ انبعاثات الغازات الدفيئة.[1]

تعد قضية التغير المناخي أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمعات والحكومات الدولية للحد منها والتقليل من مصادر التلوث وفي عام 2012 أصدرت حكومة أبوظبي أول تقرير لجرد انبعاثات الغازات الدفيئة والمسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، حيث بلغ حجم الانبعاثات الصافية لثاني أكسيد الكربون المكافئ في قطاع الطاقة 77.2 مليون طن، وفي عام 2017 شكل قطاع إنتاج الغاز والنفط نحو 49% من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قطاع الطاقة، بينما شكل قطاع إنتاج الماء والكهرباء نسبة 51% منه إلا أن كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في قطاع الطاقة انخفض ليصل إلى 68.1 مليون طن.

جدول رقم (11) إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون قطاع الطاقة(مليون طن)

السنة	قطاع الغاز والنفط	قطاع إنتاج الماء والكهرباء	المجموع
2012	26.4	30.9	57.3
2013	26.1	29.6	55.7
2014	29.4	30	60
2015	33.7	35.4	69.1
2016	34.1	34.6	68.7
2017	35.8	37.2	73

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مركز الإحصاء أبوظبي.

[1] - مركز الإحصاء أبوظبي، مؤشرات التنمية المستدامة مرجع سابق، ص29.

في حين كانت كميّة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في قطاع الطاقة في تزايد لتصل إلى 73 مليون طن في عام 2017، وشكل قطاع إنتاج الماء والكهرباء منها 51%.

4/ التنوع الحيوي.

تتميز الإمارة بإرث طبيعي غني، ومزيج رائع من الطبيعة الجيولوجية والبيئات الطبيعية و الأنواع المختلفة في البر والبحر على حد سواء وتوفر أبوظبي تنوعاً فريدا من البيئات الطبيعية التي تعيش فيها مجموعة كبيرة من الثدييات والبرمائيات والزواحف والطيور، كما يمر عبر دولة الإمارات بين مليونين وثلاثة ملايين طائر سنوياً في أثناء هجرتها من قلب آسيا إلى أفريقياً جنوباً أو شرقاً باتجاه الهند وما بعدها.

وطبقاً لآخر الدراسات الإحصائية على المحتوى الحيوي لإمارة أبوظبي في عام 2017 ، بلغ عدد أنواع الحيوانات المعروفة والمسجلة في الإمارة نحو 993 نوعاً تشمل الطيور والأسماك والزواحف والثدييات والبرمائيات، وبلغت نسبة الأنواع المهددة منها نحو 4.1 %. وتشير الدراسات إلى وجود نحو 2,313 نوع مسجل لمفصليات الأرجل البرية تشكل الحشرات الغالبية العظمى منها، في حين تم تسجيل 436 نوعاً من النباتات الوعائية وبلغت نسبة الأنواع المهددة منها نحو 1.9%.[1]

جدول رقم (12) إجمالي عدد الأنواع المعروفة والمهددة 2017.

الطائفة	إجمالي عدد الأنواع المعروفة	إجمالي عدد الأنواع المهددة	نسبة إجمالي الأنواع المهددة من إجمالي الأنواع المعروفة %
الأسماك	456	13	2.9
الطيور (ب)	427	15	3.5
الزواحف(ب)	57	7	12.2
البرمائيات	2	0	0
الثدييات(ب)	51	6	11.8
المجموع	993	41	4.1
النباتات الوعائية (ب)	436	8	1.8
مفصليات الأرجل(البرية)	2.313	غير معروف	0

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مركز الإحصاء أبوظبي.

(ب) تشمل الأنواع البرية والمائية.

[1] -مركز الإحصاء أبوظبي، مؤشرات التنمية المستدامة مرجع سابق، ص30.

5/ الأراضي الصالحة للزراعة.

وتعد استخدامات الأراضي من أهم البنود التي يوصى بدراستها حسب التوصيات الدولية، وذلك لإعطاء تصور عن حالة المساحة الزراعية المتاحة في الحيازات الزراعية، وطرق استخدامها واستغلالها، حيث تصنف استخدامات الأرض حسب النشاط الذي يضطلع به على الأرض أو وفقاً له وهي تشكل المساحة الحقيقية للحيازة الزراعية التي يمكن استخدامها، وتصنيف توزيع استخدام المساحة فيها.

وتشير البيانات إلى أن عدد الحيازات النباتية في إمارة أبوظبي بلغ 24,018 حيازة في عام2017، بمساحة إجمالية بلغت 749,868 دونماً، بما نسبته نحو 1% من المساحة الكليّة لإمارة أبوظبي وبمتوسط مساحة بلغت 31 دونماً للحيازة الواحدة تقريباً.

وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعية في إمارة أبوظبي حوالي 637.8 ألف دونم في عام2017 وكانت نسبة مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة حوالي 42.7 % من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة في إمارة أبوظبي.

جدول رقم (13) المساحة الصالحة للزراعة حسب استخدامات الأرض الزراعية

المساحة بالدونم

الاستخدامات	2012	2013	2015	2016	2017
الأشجار المثمرة	303.084	303.084	272.322	272.322	272.322
المحاصيل الحقلية	17.960	18.280	48.177	60.208	62.575
محاصيل الخضراوات (المكشوفة)	14.766	12.666	13.797	14.054	15.193
محاصيل الخضراوات (المحميّة)	1.756	3.010	5.558	5.504	5.118
بور للراحة	262.189	262.715	281.300	269.385	265.875
مصدّات الرّياح	25.460	25.460	16.702	16.702	16.701

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مركز الإحصاء أبوظبي.

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات خلال الفترة 1980-2018.

المطلب الأول: وصف متغيرات الدارسة .

Fdi الاستثمار الأجنبي المباشر.(مستقل)

Co2 يمثل مؤشر البيئة للتنمية المستدامة.

Gdpg يمثل المؤشر الاقتصادي للتنمية المستدامة.

1- وصف المتغيرات.

الإحصاء الوصفي للمتغيرات FDI الاستثمار الأجنبي المباشر و co2 انبعاث ثاني أكسيد الكربون و gdpg النمو الاقتصادي مع الرسم البياني.

الجدول رقم(14): الإحصاء الوصفي للمتغيرات FDI وco2 و gdpg.

Date: 04/20/20 Time: 14:50
Sample: 1980 2018

	FDI	GGDP	CO2
Mean	3.655605	3.892637	102.1651
Median	0.317106	3.381982	81.49541
Maximum	16.69160	23.87477	214.1000
Minimum	0.002000	-14.95814	35.34255
Std. Dev.	5.780361	6.606887	59.40061
Skewness	1.335498	0.224932	0.568771
Kurtosis	3.054345	5.254475	1.904447
Jarque-Bera	11.59790	8.588183	4.053135
Probability	0.003031	0.013649	0.131787
Sum	142.5686	151.8128	3984.439
Sum Sq. Dev.	1269.678	1658.736	134080.5
Observations	39	39	39

الشكل رقم (02): الرسم البياني للمتغيرات FDI وco2 و gdpg.

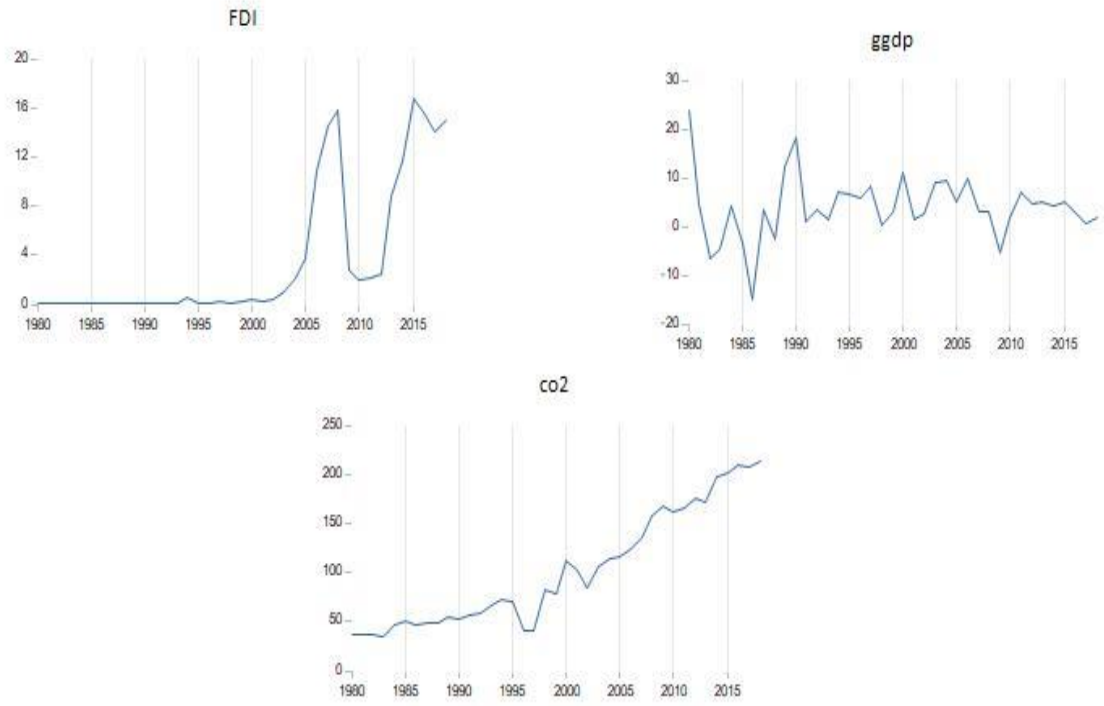

المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية.

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للاستقرارية للتأكد من استقرار السلسلة الزمنية، وقد عرف اختبار جذر الوحدة من قبل ديكي فولر في عام 1979م، والذي تم تطويره إلى اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dicky and Fuller حيث يستلزم إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع، وإدخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل بالإضافة لتباطؤ الفرق الأول لهذا المتغير لسنة واحدة.

1/ دراسة استقرارية السلاسل.

تم الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور ADF لاختبار فيما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا، وكذلك تحديد درجة تكاملها فكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

اسم المتغير	FDI	CO2	GDPG
قيمة الاحتمالية عند المستوى	0.1021	0.3991	0.1796
قيمة الاحتمالية عند الفرق الأول	0.0000	0.0000	0.0008
مستوى الإستقرارية	مستقر عند الفرق الأول	مستقر عند الفرق الأول	مستقر عند المستوى
درجة التكامل	I(1)	I(1)	I(1)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews8)

أوضحت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الجدول أعلاه والملحق رقم (00) أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول، وذلك حسب اختبار ديكي فولر.

النموذج(01) للمتغير FDI: السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى أي مستقرة من الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.841411	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

عند المستوى الأول

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.189745	0.1021
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

النموذج (02) للمتغير CO2: السلسة متكاملة من الدرجة الأولى أي مستقرة عند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(CO2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.039311	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

عند المستوى الأول

Null Hypothesis: CO2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.348607	0.3991
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

النموذج (03) للمتغير GDPG: السلسة مستقرة عند المستوى أي متكاملة من الدرجة صفر.

Null Hypothesis: GDPG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.884086	0.1796
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

Null Hypothesis: GDPG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.535676	0.0008
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

المطلب الثالث: تقدير النموذج .

1-تقدير النموذج :

بعد التعرف على الشكل العام للنموذج نقوم بتقدير معلمات النموذج و ذلك بالاعتماد على أسلوب الانحدار المتعدد بمساعدة البرنامج الإحصائي EVIEWS، خلال الفترة الممتدة بين 1980-2018 و بعد إدخال البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة في برنامج EVIEWS تحصلنا على التالي:

1-1- CO2 = f(FDI):

النموذج الأنسب لتقدير الدالة هو شعاع تصحيح الخطاء VECM وهذا بناء على درجة تكامل المتغيرات واختبار التكامل المشترك و اختبارات مشاكل القياس اختبار الارتباط الذاتي، اختبار عدم ثبات تباين، حيث أن Co2 يمثل متغير تابع للبعد البيئي للتنمية المستدامة.

جدول رقم (16): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج الأساسي.

اختبار الأثرTest de trace			
عدد متجاهات التكامل	إحصائية الأثر	القيمة الحرجة 5%	الاحتمالية prob
None*	18.5437	15.4947	0.0168
At most 1	0.7566	3.8414	0.3844
اختبار القيمة الكامنة العظمى maximum eigenvalue			
عدد متجاهات التكامل	إحصائية الأثر max	القيمة الحرجة 5%	الاحتمالية prob
None*	17.7871	14.2646	0.0133
At most 1	0.7566	3.8414	0.3844

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews8) والملحق رقم 02.

*: رفض فرضية العدم.

ملاحظة: تنص فرضية العدم في: None عدم وجود متجهات للتكامل، وبالتالي رفضها يوجد متجه وحيد للتكامل المشترك. وتنص فرضية العدم في At most1 وجود متجه واحد للتكامل، وبالتالي رفضها يوجد متجهين للتكامل المشترك.

يتضح لنا من خلال اختبار علاقة التكامل المشترك ل Johannsem Juselius Test مايلي:

بالنسبة لاختبار الأثر: نلاحظ أن الإحصائية عند عدد متجاهات التكامل NONE أكبر من القيمة الحرجة عند 5%، في حين تبقى القيمة الأخرى لإحصائية الأثر أقل من القيمة المقابلة لها عند مستوى

5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا ما يدل على وجود علاقة تكاملية وحيدة طويلة الأجل بين بعض المتغيرات.

بالنسبة لاختبار القيمة الكامنة العظمى: نلاحظ أن الإحصائية MAX عند عدد متجاهات التكامل NONE أكبر من القيمة الحرجة عند 5%، في حين تبقى القيمة الأخرى لإحصائية الأثرMAX أقل من القيمة المقابلة لها عند مستوى 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهذا ما يدل على وجود علاقة تكاملية وحيدة طويلة الأجل بين بعض المتغيرات.

النموذج (04): تحديد فترات الإبطاء المثلى (درجات التأخير)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: CO2 FDI
Exogenous variables: C
Date: 04/20/20 Time: 14:55
Sample: 1980 2018
Included observations: 36

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-293.2802	NA	45648.81	16.40446	16.49243	16.43516
1	-228.3846	118.9754*	1550.582	13.02136	13.28528*	13.11348
2	-222.8826	9.475615	1430.504*	12.93792*	13.37779	13.09145*
3	-219.0298	6.207273	1451.535	12.94610	13.56191	13.16104

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

تم استخدام خمسة معايير مختلفة لتحديد فترة الإبطاء وهي: معيار معلومات شوارتز CS، معيار معلومات حنان وكين HQ، معيار معلومات أكيك AIC، معيار خطأ التوقع النهائي FPE، إحصاء اختبار LR، حيث تشير نتائج اختبار فترة الإبطاء بملحق الدراسة إلى أن فترة الإبطاء المثلى تساوي (2) طبقا لمعايير كل من HQ،AIC،FPE، وفترة الإبطاء واحد (1) مثلى بالنسبة لإختبار SC،LR، وعليه سوف نعتمد على فترات الإبطاء (2).

- **نتائج تقدير نموذج الدراسة وفق منهجية نموذج vecm**

بناء على نتائج الاختبارات السابقة تم اختيار منهجية نموذج متجه تصحيح الخطأ المتعدد vecm في تقدير النموذج الأساسي، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى السلاسل الزمنية للمتغيرات، والفترة (2) لتكون فترة العطاء المثلى.

وبعد تقدير نموذج vecm (ملحق الدراسة رقم00) يمكننا دراسة الخصائص الإحصائية التي تعطي لنا نظرة شاملة حول فيما إذا كان النموذج المقدر مقبول إحصائيا أم لا.

- **التشخيص الاحصائي لنتائج تقدير النموذج الأساسي وفق vecm.**

يهدف هذا الجزء للتأكد من مدى صلاحية النموذج وقدرته على تفسير العلاقة بين المتغيرات، وذلك عن طريق العديد من الاختبارات أهمها: اختبار معنوية المعالم المقدرة والمعنوية الكلية لنموذج.

بالنسبة لدالة تصحيح الخطأ نلاحظ وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل(المدى) كما أن كل معلمات دالة تصحيح الخطأ تتمتع بمعنوية إحصائية أي أن $P<0.05$، كما نلاحظ أيضا أن معامل تصحيح الخطأ CointEq1 سالب ومعنوي.

- **اختبار صلاحية النموذج.**

النموذج (05): اختبار عدم التجانس Heteroskedasticity Tests

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 04/20/20 Time: 14:58
Sample: 1980 2018
Included observations: 36

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
42.10771	30	0.0701

Individual components:

Dependent	R-squared	F(10,25)	Prob.	Chi-sq(10)	Prob.
res1*res1	0.419896	1.809571	0.1111	15.11625	0.1279
res2*res2	0.432467	1.905033	0.0929	15.56883	0.1127
res2*res1	0.291138	1.026777	0.4501	10.48095	0.3994

احتمالية Chi-sq تساوي 0.07 وهي أكبر من 5% ومنه نقول أنها تقبل الفرضية الصفرية وأن سلسلة البواقي لها تباين متجانس. النموذج المقدر لا يعاني لا من مشكلة عدم التجانس ولا من مشكلة الارتباط الذاتي.

1-2- GDPG = f(FDI):

النموذج الأنسب للتقدير هو نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL وهذا نظرا لدرجة تكامل السلاسل، تم إجراء اختبار بوند **bound test** لتأكد من التكامل المشترك حيث تأكد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات اختبارات مشاكل القياس اختبار الارتباط الذاتي، اختبار عدم ثبات التباين، اختبار الطبيعية.

نتائج تقدير نموذج ARDL:

جدول رقم (17): نتائج تقدير نموذج ARDL لدراسة المحددات خلال الفترة 1981- 2018م.

variable المتغيرات	coefficient المعالم المقدرة	Std.error الأخطاء المعيارية	t-statistic قيمة (T)	Prob معنوية المعالم	Prob(f.statistic) المعنوية الكلية للنموذج
GDPG(-1)	0.3077	0.1314	2.3406	0.0251	0000
FDI	0.6861	0.352	2.0463	0.0483	
FDI(-1)	-0.5805	0.3541	-1.6391	0.1101	
		Ecm regression			
D(FDI)	0.6861	0.3292	2.0840	0.0445	
COINTEq(-1)*	-0.6922	0.1278	-5.4147	0.0000	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews8) والملحق رقم 03

الجدول رقم (18): اختبار الحدود bound test

عدد المتغيرات	1	
القيمة المحسوبة value	14.25232	
الاختبار الإحصائي	F-statistic	
الحد الأعلى(1)I	الحد الأدنى(0)I	مستوى المعنوية signif
3.28	2.44	%10
4.11	3.15	%5
4.92	3.88	%2.5
6.02	4.81	%1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews8)

بناءاً على النتائج الإحصائية بالجدول 18 أعلاه نجد أن القيمة المحسوبة لاختبار bound test وان F تساوي (14.25232) وهي أكبر من القيمة الحرجة لاختبار Bound TEST حتى عند مستوى الإحصائية 1% وهذه تعتبر دلالة على أن هنالك علاقة طويلة الأجل.

الجدول رقم (19): اختبار مشكلة اختلاف التباين Heteroskedasticity Test.

نوع الإختبار	قيمة الإختبار		القيمة الإحتمالية	
Arch	F-statistic	3.1448	Prob.F(1.35)	0.0849
	Obs*R-squared	3.0504	Prob.Chi-squared(1)	0.0807

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews8)

من خلال نتائج الجدول 19 أعلاه نجد أن القيم الاحتمالية للاختبار أكبر من 5% وبالتالي هذه تعتبر دلالة على أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

الجدول رقم (20): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام اختبار LM TEST.

LM TEST	F-statistic	0.6059	Prob.F(2.33)	0.5515
	Obs*R-squared	1.3460	Prob.Chi-squared(2)	0.5102

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews8)

من خلال نتائج الجدول 20 أعلاه نجد أن القيم الاحتمالية للاختبار أكبر من 5% وبالتالي هذه تعتبر دلالة على أن بواقي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (اختبارJarque–Bera)**

التوزيع الطبيعي للأخطاء باستعمال اختبار جاك بيرا الذي يعتمد على دراسة :

الفرضية الصفرية: للأخطاء موزعة توزيع طبيعي .

الفرضية البديلة : للأخطاء غير موزعة توزيع طبيعي.

الشكل رقم (03) اختبار Jarque-Bera

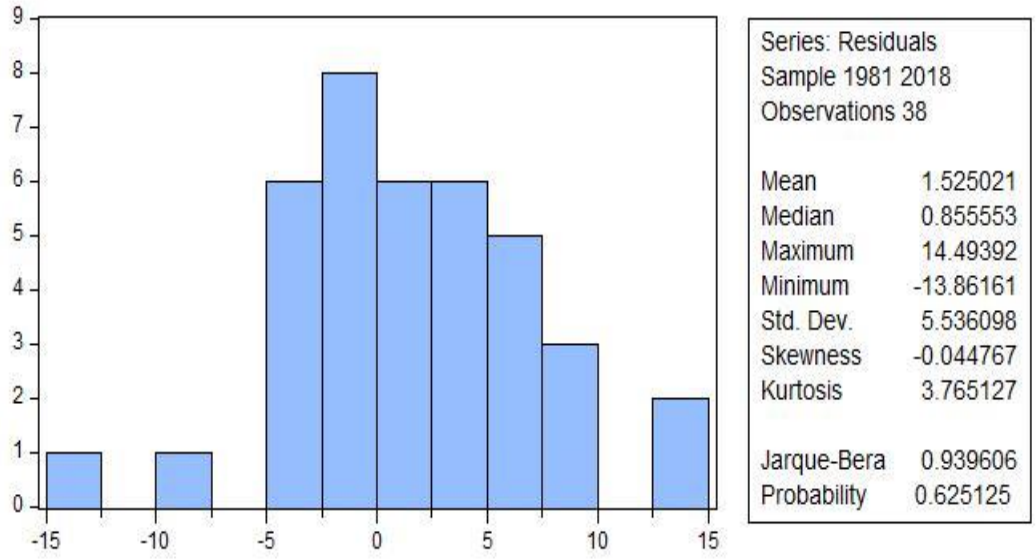

Prob	قيمة اختبار Jarque-Bera
0.6251	0.9396

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews8)

نلاحظ من خلال معنوية الإحصائية لجاك بيرا أن 0.05 < ProbJb وبالتالي هذا يدل على أن البواقي في النموذج (H0) تتبع التوزيع الطبيعي وهي صفة جيدة ومرغوبة.

ومنه نقبل H0 القائلة بان الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

- **إختبار إستقرارية البواقي:**

- الفرضية الصفرية: عدم استقرار البواقي.
- الفرضية البديلة: استقرارية البواقي.

إذا كان: 0.05<Pprob نقبل H1.

إذا كان: 0.05 > Pprob نقبل H0.

الشكل رقم (05) اختبار إستقرارية البواقي

Date: 04/20/20 Time: 15:02
Sample: 1980 2018
Included observations: 38
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.035	0.035	0.0498	0.823
		2	-0.064	-0.065	0.2235	0.894
		3	0.132	0.138	0.9856	0.805
		4	-0.178	-0.198	2.3983	0.663
		5	0.161	0.215	3.5973	0.609
		6	0.098	0.018	4.0563	0.669
		7	-0.027	0.056	4.0930	0.769
		8	-0.117	-0.224	4.7918	0.780
		9	-0.112	-0.021	5.4489	0.794
		10	0.144	0.128	6.5680	0.766
		11	-0.047	-0.064	6.6931	0.823
		12	-0.130	-0.167	7.6748	0.810
		13	0.017	0.016	7.6914	0.863
		14	-0.092	0.024	8.2283	0.877
		15	-0.043	-0.064	8.3519	0.909
		16	0.115	0.035	9.2730	0.902

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews8)

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة و Prob جميع القيم اكبر من 0.05 أي تقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود إستقرارية البواقي.

Date: 04/20/20 Time: 15:03
Sample: 1980 2018
Included observations: 38

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.285	0.285	3.3366	0.068
		2	-0.032	-0.123	3.3785	0.185
		3	0.273	0.352	6.6210	0.085
		4	0.347	0.177	12.005	0.017
		5	-0.032	-0.163	12.053	0.034
		6	-0.073	-0.037	12.305	0.055
		7	-0.004	-0.175	12.306	0.091
		8	0.048	0.073	12.422	0.133
		9	-0.096	-0.067	12.904	0.167
		10	0.100	0.299	13.445	0.200
		11	0.088	-0.030	13.882	0.240
		12	-0.118	-0.158	14.697	0.258
		13	0.018	0.099	14.717	0.325
		14	0.159	-0.096	16.309	0.295
		15	-0.081	-0.036	16.748	0.334
		16	-0.091	0.048	17.325	0.365

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

علاقة الاستثمار الأجنبي بالتنمية المستدامة من خلال التحليل القياسي الاحصائي: بعد القيام بالدراسة القياسية لتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي و التنمية المستدامة في دولة الإمارات خلال الفترة 1980 –2018، تبين أن هناك علاقة ايجابية بين الاستثمار الاجنبي و التنمية المستدامة من تحقيق معدلات النمو المستهدفة ويعمل على ترقية أداء العنصر البشري ودعم قدراته، كما أنه يساهم مباشرة في التقليص من حدة الفقر والقضاء عليه من خلال خلق الثروة وتحقيق الرفاه العام، بالإضافة إلى ذلك فهو يساهم في التخفيض من حدة البطالة بخلق المزيد من مناصب العمل، كما أنه يساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والنظيفة وتقنيات الإنتاج.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال دراستنا لهذا الفصل التعرف على واقع وآفاق كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة.

لقد عملت الإمارات العربية في سبيل جلب وتفعيل وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير والقوانين، التي من شأنها تعزز مناخ الاستثمار فيها، حيث قامت بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها أن تحافظ على الاستقرار، كما أنها هيئت ترسانة من القوانين والتشريعات، وتعززت كذلك مناخ مؤسساتي مساعد في تسهيل عملية الاستثمار بالإضافة إلى الضمانات المقدمة في هذا الإطار كقبولها بالتحكيم الدولي في كل المنازعات.

حيث يتوقف أيضا نجاح دولة الإمارات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على توفر مجموعة من المقومات والعوامل أهمها: الاستقرار السياسي، البيئة التحية المتطورة، اليد العاملة الدولية والرخيصة، حرية التملك للأجنبي، الحوافز والإعفاءات الجبائية.

عملت الحكومة الإماراتية على ضمان استمرارية التنمية المستدامة وسعت إلى حماية البيئة وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي تسعى لرؤية الإمارات عام 2021م لتحقيق بيئة مستدامة من حيث جودة الهواء، والمحافظة على الموارد المائية، وزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة وتطبيق التنمية الخضراء...الخ.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

تطرقنا في الدراسة إلى محاولة تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور كبير وبارز في المنظومة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة.

وقبل التفصيل في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة كان لابد من التعرض إلى أهم الأدبيات المهتمة بالخوض في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وتبين عن ذلك التوصل إلى مفهوم شامل يدور حول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل امتلاك لكيان أجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة مضيفة.

وللمزيد من الإحاطة بموضوع الدراسة تم التعرض إلى التطور النظري للتنمية المستدامة بدءًا من مرحلة التنمية الاقتصادية وما أضافته من معاني للبعد الاجتماعي على وجه الخصوص، حيث تناولت ضرورة ظهور أثار النمو الاقتصادي على الظروف المعيشية للمجتمع بما في ذلك تزايد الدخل الفردي وما يرتبط به من تنمية اجتماعية، وصولا إلى مرحلة التنمية المستدامة كأكبر تحدي اقتصادي، اجتماعي، بيئي ومؤسسي يواجه العالم بأسره.

الإمارات العربية المتحدة من الدول التي تؤمن بأن الاستثمار الأجنبي المباشر، هو بمثابة عامل أساسي من شأنه أن يسمح ويدفع عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام، وهي تسعى إلى تحقيق هذا التوجه وتجسيده في واقعها الاقتصادي الذي يعرف تغيرات إيجابية تكمن في إنعاشه وتطويره، والاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر ويبدو ذلك جليا من خلال البرامج والإصلاحات التي اعتمدتها دولة الإمارات لتوفير مناخ استثماري ملائم، وذلك من خلال العمل على إنشاء بيئة مناسبة للمستثمرين والقضاء على العراقيل والعقبات.

من خلال ما سبق وبعدما تعرضنا للدراسة تم التوصل إلى النتائج التي يمكن من خلالها إثبات أو نفي الفرضيات التي تم الاعتماد عليها في دراستنا لبعض الاقتراحات التي تعتبر مفيدة وأساسية من اجل الوصول إلى مناخ استثماري ملائم قادر على جذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات حتى ينعكس بالإيجاب على التنمية المستدامة.

اختبار الفرضيات:

لقد ثبتت صحة الفرضية الأولى من خلال ما تقدم في الفصل الأول، أين تم التعرف على أهمية الحوافز والامتيازات في جلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبحث دائما على إمكانية تقليل التكاليف وتعظيم الأرباح، و هذا يكون عند توفر المناخ الملائم.

كما تأكد لنا في الفصل الأول كذلك أن التنمية المستدامة أصبحت محل اهتمام دولي كبير، ويتطلب تحقيقها توجيه الاهتمام ليس بالنمو الاقتصادي فحسب، وإنما كذلك الاهتمام بالمسائل الاجتماعية

والبيئية، خاصة وأصبح الاهتمام اليوم ينصب على نوعية الإنسان ونوعية الحياة (الجانب البشري) والمحافظة على البيئة أكثر منه على إنتاج السلع والخدمات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

كما تأكد لنا في الفصل الثاني كذلك أن المناخ المثالي له دور مهم للقيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي لدولة الإمارات العربية، ويتجلى ذلك في موقعها الفريد والاستراتيجي واحتوائها على بنية تحتية واتصالات على مستوى عالمي، موارد بشرية مؤهلة، إبرام اتفاقيات دولية، محدودية الضرائب...الخ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

لقد ثبتت صحة الفرضية الرابعة من خلال ما تقدم في الفصل الثاني، حيث تم التعرف على الجهود التي بذلتها الإمارات العربية في مسيرتها لتحقيق التنمية المستدامة إذ أنها استطاعت إنشاء العديد من المؤسسات وسن العديد من القوانين والتشريعات والانضمام للعديد من الاتفاقيات الدولية وكذلك إطلاق العديد من الاستراتيجيات والمبادرات والتي مكنت الإمارات من النجاح في تحقيق التقدم في مؤشرات التنمية المستدامة(الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، أي كان لها تأثيراً إيجابياً.

النتائج :

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة فقد يكون مشتركا بين الدولة الأم والدولة المضيفة أو يكون مملوك بالكامل للدولة الأم (للمستثمر الأجنبي) كما يأخذ أشكال أخرى مثل: التراخيص، اتفاقيات المشروع، عقود التصنيع وعقود الإدارة، الوكلاء...الخ.

أصبح مصطلح التنمية المستدامة شائع الاستعمال على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية لجنة برونتلاند عام 1987م حيث دعت هذه اللجنة إلى التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون آن تعرض احتياجات الأجيال القادمة للخطر.

ازدياد الاهتمام الدولي بالتنمية المستدامة وذلك من خلال القمم والمنتديات العالمية التي عقدت لأجلها، وقد أصبحت مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة.

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تأثيره المباشر على الاستدامة، إذ أنه يعمل على تحقيق معدلات النمو المستهدفة ويعمل على ترقية أداء العنصر البشري ودعم قدراته، كما أنه يساهم مباشرة في التقليص من حدة الفقر والقضاء عليه من خلال خلق الثروة وتحقيق الرفاه العام، بالإضافة إلى ذلك فهو يساهم في التخفيض من حدة البطالة بخلق المزيد من مناصب العمل، كما أنه يساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والنظيفة وتقنيات الإنتاج.

يتوقف نجاح الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية على توفر مجموعة من المقومات والعوامل أهمها: الاستقرار السياسي، البنية التحية المتطورة، اليد العاملة الدولية والرخيصة، حرية التملك الأجنبي، الحوافز والإعفاءات الجبائية.

استطاعت الإمارات تحويل اقتصادها من اقتصاد معتمد على النفط إلى اقتصاد قوي ومتنوع بفضل اجتماع مجموعة من العوامل والمقومات أبرزها توفر المناخ الاستثماري المناسب والمشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

استطاعت الإمارات بناء اقتصاد قوي ومتنوع غير متعمد على النفط، بفضل اعتمادها على ثلاث ركائز هي: الاستثمار الأجنبي المباشر، المناطق الحرة، القطاع الخاص، وكذلك بفضل تبني رؤية الإمارات 2021 لبناء اقتصاد ما بعد النفط.

التوصيات :

على ضوء دراستنا لهذا البحث، وبعد استعراضنا للنتائج المتوصل إليها، يمكننا في هذا المجال تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار وذلك من خلال محاربة الفساد والبيروقراطية وتحقيق العدالة.
- التنوع في الاستثمارات الأجنبية من حيث المصدر والقطاع المستهدف.
- العمل أكثر لتحسين صورة الإمارات العربية المتحدة وذلك من خلال تكييف التعاون مع كل الدول الأجنبية وفتح ملفات التعاون والشراكة.
- ثبات التشريعات والقوانين مما يسمح بتجنب مشكل المنازعات القضائية الدولية.
- ضرورة استفادة الجزائر من التجربة الإماراتية في مجال جلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إنشاء المناطق الحرة وإدارتها وتمكين القطاع الخاص.
- ينبغي على الجزائر أن تبني رؤية اقتصادية واضحة، وأن يكون هناك استثمار أجنبي مباشر.
- إذا أرادت الجزائر تنويع مصادر دخلها والتخلص من التبعية للنفط، فيجب عليها أن تنفتح على الاقتصاد العالمي، وان تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإنشاء المناطق الحرة، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص وتمكينه من لعب دور المحور في قيادة الاقتصاد.

أفاق الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بإجرائها والنتائج التي توصلنا إليها نقترح بعض المواضيع للدراسة مستقبلا والمتعلقة ب:

- إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة.
- تطويع الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة متطلبات التنمية المستدامة.
- واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ/ الكتب:

1- هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م.

2- عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م.

3- النجار فريد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000م.

4- جيل برتان، ترجمة مقلد علي، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت، 1982م.

5- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003م.

6- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008م.

7- عمرو حامد، إدارة الأعمال الدولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999م.

8- علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، دار رسلان، دمشق، الطبعة الأولى، 2007م.

9- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007م.

10- دريد محمود السمرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.

11- فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، دار دجلة، عمان – الأردن، 2016م.

12- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان – الأردن، 2006.

13- دوغلاس موسشيت، ترجمة بهاء شهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000م.

14- سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2009م.

ب/ الرسائل الجامعية:

1- شوالة محمد الطاهر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة المسيلة، 2009م.

2- مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006م.

3- بيؤض محمد لعيد، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية،(رسالة ماجستير منشورة)، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011م.
4- بلخياط جمال، الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003.
5- سحنون فروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر،(رسالة ماجستير منشورة)، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010م.
6- معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة،(رسالة ماجستير منشورة)، جامعة دمشق، 2015م.
7- لعريبي صالح، البيئة الحضرية داخل الأنسجة العمرانية العتيقة والتنمية المستدامة،(رسالة ماجستير منشورة)، جامعة المسيلة، 2009م.
8- ريم ثوامرية، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000 – 2015، (أطروحة ذكتوراه منشورة)، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019م، ص176.
9- سارة بوسعيود، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013م.
10- علي سيف علي المزروعي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1980-2009)، (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة الموصل، دمشق، 2012م.

ج/ الملتقيات والمداخلات:

1- روضة جديدي، الزهرة خشيبة، محمد حسين زغلول، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم وتعزيز التنمية المستدامة – حالة الجزائر للفترة 1991 – 2018، ملتقى الدولي :الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 03/02 ديسمبر2019، جامعة الوادي(الجزائر)، 2019م.
2- بلهادف رحمة، لاكسي فوزية، السعدي عياد، كرونولوجيا التنمية المستدامة: من تقرير حدود النمو 1972م إلى قمة الأمم المتحدة الSDGS 2015م دراسة تقييميه، الملتقى الدولي: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول- ديسمبر 2016م، جامعة البليدة 02.
3- ذ.لحسن علاوي، مختار بونقاب، دور الاستثمار الأجنبي المباشر والمناطق الحرة في التنويع الاقتصادي (دراسة حالة تجربة الإمارات)، الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 03/02/نوفمبر2016م.

4-حرفوش سهام، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، مداخلة في: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 08/07 أفريل 2008م، جامعة فرحات عباس سطيف.

د/ المجلات:

1- منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الثاني.

2- ظاهر عبد الله علوان، مؤشرات التنمية المستدامة في أداء النظام السياسي لدولة الإمارات العربية الجهود والمبادرات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العراق، 2019/05/05م.

هـ/ التقارير و المراسيم:

1- التقرير الاقتصادي السنوي 2018، الإصدار السادس والعشرون(26).

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتمان الصادرات the arab investment export credit guarantee corporation)،2019م .

3- مرسوم بقانون اتحادي رقم (19) لسنة 2018م.

4- رؤية الإمارات 2021، مكتب رئاسة مجلس الوزراء، أبو ظبي: وزارة شؤون مجلس الوزراء، 2010م.

5- إستراتيجية الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية، 2017-2021م، الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية، أبو ظبي2017م.

6- مركز الإحصاء أبوظبي، مؤشرات التنمية المستدامة 2018، نوفمبر 2018م.

7- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء(FCSA UAE)، الحسابات القومية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019م.

8- تقرير التجارة الخارجية (غير النفطية) لدولة الإمارات العربية المتحدة 2018.

و/ مراجع باللغة الأجنبية:

1-June. A.Leggett & Nicole.T.Carter , Rio+20: the united nations conference on sustainable development, congressional research service , june 2012.

2- Anthony Rosa et autre, Guide pratique du Développement Durable, Afnor, Paris, 2005.

3-Nations Unies, Déclaration de Rio sur l'environnement et le Développement Principes De Gestion Des Forets, http://www.un.org/French/events/rio92/rio-fp.htm, 15/03/2020.

د/ مواقع إلكترونية:

1- https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/ae.html, 16/05/2020, h10:24.

2- https://www.data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2019&locations=AE&start=2009,17/05/2020,h12:30.

الملاحق

الملحق رقم (01): يوضح نتائج اختبار الإستقرارية وفقا لاختبار ديكي فولر المطور.

النموذج الاول

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.841411	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI,2)
Method: Least Squares
Date: 04/20/20 Time: 14:51
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-0.790302	0.163238	-4.841411	0.0000

R-squared	0.394306	Mean dependent var	0.027523
Adjusted R-squared	0.394306	S.D. dependent var	3.749019
S.E. of regression	2.917724	Akaike info criterion	5.006140
Sum squared resid	306.4722	Schwarz criterion	5.049678
Log likelihood	-91.61359	Hannan-Quinn criter.	5.021489
Durbin-Watson stat	1.966107		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.189745	0.1021
Test critical values:	1% level	-4.226815	
	5% level	-3.536601	
	10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 04/20/20 Time: 14:50
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.389927	0.122244	-3.189745	0.0031
D(FDI(-1))	0.382048	0.162168	2.355882	0.0246
C	-1.714471	1.031764	-1.661690	0.1060
@TREND("1980")	0.166016	0.059472	2.791515	0.0087

R-squared	0.272685	Mean dependent var	0.407467
Adjusted R-squared	0.206565	S.D. dependent var	2.955116
S.E. of regression	2.632269	Akaike info criterion	4.875375
Sum squared resid	228.6516	Schwarz criterion	5.049528
Log likelihood	-86.19444	Hannan-Quinn criter.	4.936772
F-statistic	4.124118	Durbin-Watson stat	2.144435
Prob(F-statistic)	0.013714		

النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(CO2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.039311	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CO2,2)
Method: Least Squares
Date: 04/20/20 Time: 14:52
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CO2(-1))	-1.009193	0.167104	-6.039311	0.0000

R-squared	0.503229	Mean dependent var	0.163451
Adjusted R-squared	0.503229	S.D. dependent var	19.46764
S.E. of regression	13.72118	Akaike info criterion	8.102413
Sum squared resid	6777.744	Schwarz criterion	8.145951
Log likelihood	-148.8946	Hannan-Quinn criter.	8.117762
Durbin-Watson stat	1.995164		

النموذج الرابع

Null Hypothesis: CO2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.348607	0.3991
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CO2)
Method: Least Squares
Date: 04/20/20 Time: 14:52
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CO2(-1)	-0.248138	0.105653	-2.348607	0.0246
C	1.825241	3.974806	0.459202	0.6489
@TREND("1980")	1.408096	0.544174	2.587586	0.0140

R-squared	0.162454	Mean dependent var	4.663034
Adjusted R-squared	0.114594	S.D. dependent var	12.68330
S.E. of regression	11.93448	Akaike info criterion	7.872398
Sum squared resid	4985.117	Schwarz criterion	8.001681
Log likelihood	-146.5756	Hannan-Quinn criter.	7.918396
F-statistic	3.394365	Durbin-Watson stat	2.130266
Prob(F-statistic)	0.044942		

النموذج الخامس

Null Hypothesis: GDPG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.535676	0.0008
Test critical values:	1% level	-3.621023	
	5% level	-2.943427	
	10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPG)
Method: Least Squares
Date: 04/20/20 Time: 14:54
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPG(-1)	-0.891321	0.196513	-4.535676	0.0001
D(GDPG(-1))	0.170832	0.146002	1.170063	0.2501
C	3.069109	1.194325	2.569744	0.0147

R-squared	0.405568	Mean dependent var	-0.079266
Adjusted R-squared	0.370602	S.D. dependent var	7.273291
S.E. of regression	5.770238	Akaike info criterion	6.420909
Sum squared resid	1132.052	Schwarz criterion	6.551524
Log likelihood	-115.7868	Hannan-Quinn criter.	6.466957
F-statistic	11.59874	Durbin-Watson stat	1.997677
Prob(F-statistic)	0.000144		

النموذج السادس

Null Hypothesis: GDPG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.884086	0.1796
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPG)
Method: Least Squares
Date: 04/20/20 Time: 14:53
Sample (adjusted): 1984 2018
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPG(-1)	-0.891278	0.309033	-2.884086	0.0073
D(GDPG(-1))	0.092888	0.269168	0.345092	0.7325
D(GDPG(-2))	0.001816	0.206153	0.008808	0.9930
D(GDPG(-3))	0.124897	0.151347	0.825233	0.4160
C	2.952671	2.344193	1.259568	0.2179
@TREND("1980")	0.026030	0.105257	0.247296	0.8064

R-squared	0.439184	Mean dependent var	0.184919
Adjusted R-squared	0.342492	S.D. dependent var	7.215380
S.E. of regression	5.850728	Akaike info criterion	6.525814
Sum squared resid	992.6994	Schwarz criterion	6.792445
Log likelihood	-108.2017	Hannan-Quinn criter.	6.617855
F-statistic	4.542073	Durbin-Watson stat	1.934304
Prob(F-statistic)	0.003519		

الملحق رقم (02): نتائج تقدير نماذج الدراسة وفق منهجية نموذج (VECM) و (VAR)

نموذج رقم (01): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج الأساسي.

Date: 04/20/20 Time: 14:56
Sample (adjusted): 1983 2018
Included observations: 36 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: CO2 FDI
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.389872	18.54378	15.49471	0.0168
At most 1	0.020799	0.756654	3.841466	0.3844

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.389872	17.78713	14.26460	0.0133
At most 1	0.020799	0.756654	3.841466	0.3844

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

CO2	FDI
-0.031959	0.396763
0.013927	0.075470

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(CO2)	1.715454	1.632544
D(FDI)	-1.771914	0.058737

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -219.4081

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

CO2	FDI
1.000000	-12.41480
	(1.62722)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(CO2)	-0.054824
	(0.06723)
D(FDI)	0.056628
	(0.01315)

النموذج رقم (02): تحديد فترات الإبطاء المثلى (درجات التأخير).

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: CO2 FDI
Exogenous variables: C
Date: 04/20/20 Time: 14:55
Sample: 1980 2018
Included observations: 36

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-293.2802	NA	45648.81	16.40446	16.49243	16.43516
1	-228.3846	118.9754*	1550.582	13.02136	13.28528*	13.11348
2	-222.8826	9.475615	1430.504*	12.93792*	13.37779	13.09145*
3	-219.0298	6.207273	1451.535	12.94610	13.56191	13.16104

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

نموذج رقم (01): نتائج تقدير نموذج الدراسة وفق منهجية نموذج vecm .

Vector Error Correction Estimates
Date: 04/20/20 Time: 14:57
Sample (adjusted): 1983 2018
Included observations: 36 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
CO2(-1)	1.000000
FDI(-1)	-12.41480 (1.62722) [-7.62947]
C	-58.71904

Error Correction:	D(CO2)	D(FDI)
CointEq1	-0.054824 (0.06723) [-0.81551]	0.056628 (0.01315) [4.30627]
D(CO2(-1))	-0.170385 (0.18301) [-0.93104]	-0.055998 (0.03580) [-1.56429]
D(CO2(-2))	-0.175159 (0.16691) [-1.04943]	-0.029613 (0.03265) [-0.90701]
D(FDI(-1))	1.062186 (0.81353) [1.30565]	0.498666 (0.15913) [3.13362]
D(FDI(-2))	-0.123038 (0.95343) [-0.12905]	0.404964 (0.18650) [2.17140]
C	6.210734 (2.44922) [2.53580]	0.455313 (0.47909) [0.95037]
R-squared	0.190815	0.418052
Adj. R-squared	0.055951	0.321061
Sum sq. resids	4778.896	182.8546
S.E. equation	12.62127	2.468837
F-statistic	1.414871	4.310197
Log likelihood	-139.0738	-80.33489
Akaike AIC	8.059656	4.796383
Schwarz SC	8.323576	5.060303
Mean dependent	4.923009	0.418647
S.D. dependent	12.98991	2.996241

Determinant resid covariance (dof adj.)	970.9061
Determinant resid covariance	674.2404
Log likelihood	-219.4081
Akaike information criterion	12.96712
Schwarz criterion	13.58293
Number of coefficients	14

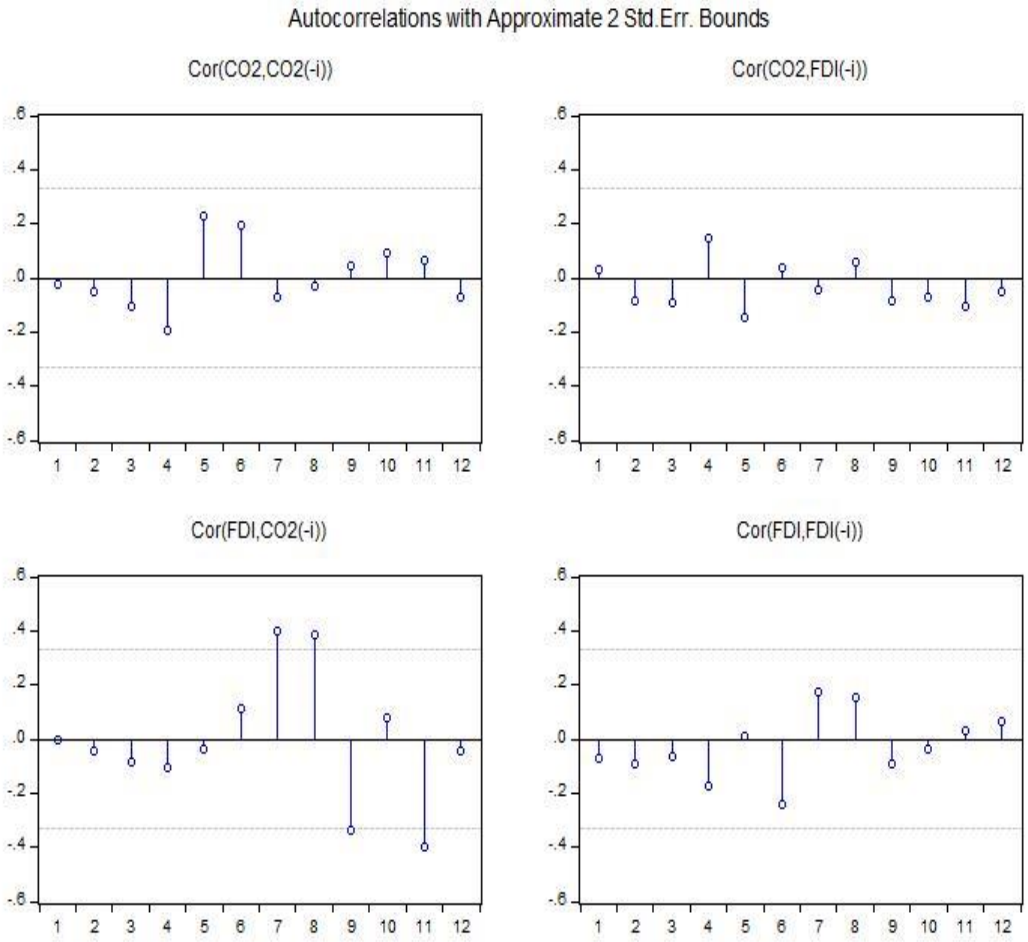
Autocorrelations with Approximate 2 Std.Err. Bounds
Cor(CO2,CO2(-i))
Cor(CO2,FDI(-i))
Cor(FDI,CO2(-i))
Cor(FDI,FDI(-i))
.6
.4
.2
.0
-.2
-.4
-.6
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12

النموذج رقم (02): نتائج تقدير نموذج ARDL:

Dependent Variable: GDPG
Method: ARDL
Date: 04/20/20 Time: 15:00
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): FDI
Fixed regressors:
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDPG(-1)	0.307723	0.131469	2.340648	0.0251
FDI	0.686100	0.335278	2.046358	0.0483
FDI(-1)	-0.580541	0.354176	-1.639129	0.1101

R-squared	0.021279	Mean dependent var	3.366791
Adjusted R-squared	-0.034648	S.D. dependent var	5.809924
S.E. of regression	5.909717	Akaike info criterion	6.466730
Sum squared resid	1222.366	Schwarz criterion	6.596013
Log likelihood	-119.8679	Hannan-Quinn criter.	6.512727
Durbin-Watson stat	1.772561		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

النموذج رقم (02): اختبار الحدود bound test

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDPG)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 1: No Constant and No Trend
Date: 04/20/20 Time: 15:09
Sample: 1980 2018
Included observations: 38

ECM Regression
Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	0.686100	0.329221	2.084010	0.0445
CointEq(-1)*	-0.692277	0.127851	-5.414708	0.0000

R-squared	0.459367	Mean dependent var	-0.582853
Adjusted R-squared	0.444349	S.D. dependent var	7.817150
S.E. of regression	5.827059	Akaike info criterion	6.414098
Sum squared resid	1222.366	Schwarz criterion	6.500287
Log likelihood	-119.8679	Hannan-Quinn criter.	6.444763
Durbin-Watson stat	1.772561		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	14.25232	10%	2.44	3.28
k	1	5%	3.15	4.11
		2.5%	3.88	4.92
		1%	4.81	6.02

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-5.414708	10%	-1.62	-2.28
		5%	-1.95	-2.6
		2.5%	-2.24	-2.9
		1%	-2.58	-3.22

اختبار مشكلة اختلاف التباين Heteroskedasticity Test:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.144817	Prob. F(1,35)	0.0849
Obs*R-squared	3.050434	Prob. Chi-Square(1)	0.0807

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/20/20 Time: 15:05
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	23.33985	10.04150	2.324340	0.0260
RESID^2(-1)	0.287696	0.162232	1.773363	0.0849

R-squared	0.082444	Mean dependent var	32.84157
Adjusted R-squared	0.056228	S.D. dependent var	53.17468
S.E. of regression	51.65810	Akaike info criterion	10.77971
Sum squared resid	93399.56	Schwarz criterion	10.86679
Log likelihood	-197.4246	Hannan-Quinn criter.	10.81041
F-statistic	3.144817	Durbin-Watson stat	1.883743
Prob(F-statistic)	0.084871		

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام اختبار LM TEST:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.605955	Prob. F(2,33)	0.5515
Obs*R-squared	1.346098	Prob. Chi-Square(2)	0.5102

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 04/20/20 Time: 15:05
Sample: 1981 2018
Included observations: 38
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPG(-1)	-0.195224	0.221843	-0.880013	0.3852
FDI	0.005941	0.347317	0.017105	0.9865
FDI(-1)	0.053856	0.368091	0.146312	0.8846
RESID(-1)	0.296423	0.273988	1.081883	0.2871
RESID(-2)	0.082077	0.189761	0.432530	0.6682

R-squared	-0.039749	Mean dependent var	1.525021
Adjusted R-squared	-0.165780	S.D. dependent var	5.536098
S.E. of regression	5.977396	Akaike info criterion	6.535926
Sum squared resid	1179.066	Schwarz criterion	6.751398
Log likelihood	-119.1826	Hannan-Quinn criter.	6.612590
Durbin-Watson stat	2.070275		

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (اختبارBera-Jarque)

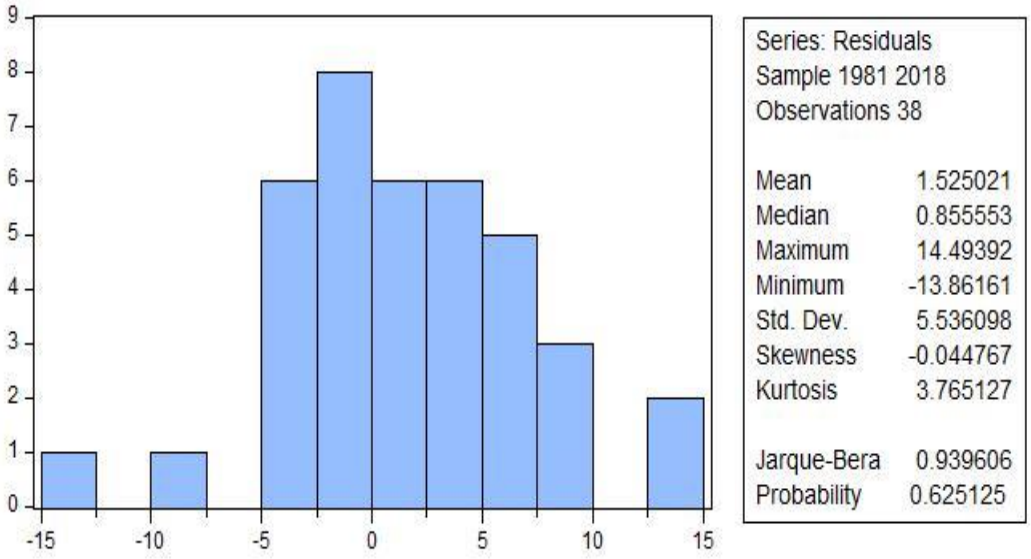

إختبار إستقرارية البواقي:

Date: 04/20/20 Time: 15:02
Sample: 1980 2018
Included observations: 38
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.035	0.035	0.0498	0.823
		2	-0.064	-0.065	0.2235	0.894
		3	0.132	0.138	0.9856	0.805
		4	-0.178	-0.198	2.3983	0.663
		5	0.161	0.215	3.5973	0.609
		6	0.098	0.018	4.0563	0.669
		7	-0.027	0.056	4.0930	0.769
		8	-0.117	-0.224	4.7918	0.780
		9	-0.112	-0.021	5.4489	0.794
		10	0.144	0.128	6.5680	0.766
		11	-0.047	-0.064	6.6931	0.823
		12	-0.130	-0.167	7.6748	0.810
		13	0.017	0.016	7.6914	0.863
		14	-0.092	0.024	8.2283	0.877
		15	-0.043	-0.064	8.3519	0.909
		16	0.115	0.035	9.2730	0.902

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

Date: 04/20/20 Time: 15:03
Sample: 1980 2018
Included observations: 38

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
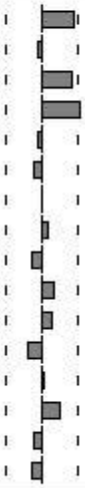		1	0.285	0.285	3.3366	0.068
		2	-0.032	-0.123	3.3785	0.185
		3	0.273	0.352	6.6210	0.085
		4	0.347	0.177	12.005	0.017
		5	-0.032	-0.163	12.053	0.034
		6	-0.073	-0.037	12.305	0.055
		7	-0.004	-0.175	12.306	0.091
		8	0.048	0.073	12.422	0.133
		9	-0.096	-0.067	12.904	0.167
		10	0.100	0.299	13.445	0.200
		11	0.088	-0.030	13.882	0.240
		12	-0.118	-0.158	14.697	0.258
		13	0.018	0.099	14.717	0.325
		14	0.159	-0.096	16.309	0.295
		15	-0.081	-0.036	16.748	0.334
		16	-0.091	0.048	17.325	0.365

*Probabilities may not be valid for this equation specification.